جـــــامعـة 8 مـــــــــاي 1945
قـــــالـمـــــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة

- دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطلبة:
مريم مرابطي.
سلمى بتيحي.

إشراف الأستاذة:
صليحة عماري.

الموسم الجامعي: 2016/ 2017

فهرس المحتويات

العـنـاويـــن	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة	
تمهيد	9
المبحث الأول: مفهوم البطالة، أنواعها وأسبابها	10
المطلب الأول: مفهوم البطالة	10
المطلب الثاني: أنواع البطالة	12
أولا: البطالة الاحتكاكية	12
ثانيا: البطالة الهيكلية	12
ثالثا: البطالة الدورية	12
رابعا: البطالة المقنعة	12
خامسا: البطالة الموسمية	13
سادسا: البطالة الاختيارية	13
سابعا: البطالة الإجبارية	13
المطلب الثالث: أسباب البطالة	13
أولا: الأسباب العامة للبطالة	13
ثانيا: أسباب البطالة حسب أنواعها	14
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة	17
المطلب الأول: **النظريات التقليدية المفسرة للبطالة**	17

أولا: البطالة عند الكلاسيك	17
ثانيا: البطالة عند الكينزيين	19
ثالثا: النظرية الماركسية	22
رابعا: **النظرية النيوكلاسيكية**	23
المطلب الثاني: **التفسير التكنولوجي للبطالة**	24
أولا: نظرية التعويض	24
ثانيا: نظرية البطالة التكنولوجية	25
المطلب الثالث: النظريات الحديثة للبطالة	26
أولا: نظرية البحث عن العمل	26
ثانيا: نظرية اختلال السوق	27
ثالثا: نظرية تجزئة العمل	28
المبحث الثالث: قياس البطالة، آثارها وعلاجها	30
المطلب الأول: آلية حدوث البطالة	30
المطلب الثاني: قياس وتكاليف البطالة	33
أولا: قياس البطالة	33
ثانيا: تكاليف البطالة	34
المطلب الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها	35
أولا: آثار البطالة	35
ثانيا: طرق علاج البطالة	37
خلاصة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: القطاع الزراعي: الماهية، المقومات والمشاكل ودوره في تشغيل اليد العاملة	
تمهيد	41
المبحث الأول: القطاع الزراعي: الماهية والأنواع	41
المطلب الأول: مفهوم وخصائص القطاع الزراعي	41

أولا: مفهوم القطاع الزراعي	41
ثانيا: خصائص القطاع الزراعي	44
المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الزراعي	45
أولا: أهمية القطاع الزراعي	45
ثانيا: أهداف القطاع الزراعي	47
المطلب الثاني: أنواع القطاع الزراعي ونظمه الزراعية	48
أولا: أنواع القطاع الزراعي	48
ثانيا: نظم القطاع الزراعي	50
المبحث الثاني: مقومات القطاع الزراعي، سياسته والمشاكل التي تواجهه	51
المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي ومتطلباته	51
أولا: مقومات القطاع الزراعي	51
ثانيا: متطلبات القطاع الزراعي	53
المطلب الثاني: سياسات القطاع الزراعي	54
أولا: مفهوم السياسة الزراعية	54
ثانيا: أنواع السياسة الزراعية	54
المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي	58
أولا: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي	58
ثانيا: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي	59
المبحث الثالث: آليات تفعيل القطاع الزراعي ودوره في الحد من البطالة	60
المطلب الأول: آليات تفعيل القطاع الزراعي	60
أولا: التأمين الزراعي	60
ثانيا: القروض الزراعية	62
ثالثا: الدعم الزراعي	63
رابعا: الاستثمار الزراعي	64

المطلب الثاني: القطاع الزراعي مصدر لليد العاملة	66
المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في تشغيل اليد العاملة بالدول العربية	67
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: مساهمة القطاع الزراعي بالجزائر في الحد من تفاقم مشكل البطالة	
تمهيد	72
المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر	73
المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر	73
أولا: تطور البطالة في الجزائر قبل الإصلاحات (1962-1986)	73
ثانيا: تطور البطالة في الجزائر أثناء الإصلاحات (1987-1998)	74
ثالثا: تطور البطالة في الجزائر بعد الإصلاحات (1996-2016)	76
المطلب الثاني: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر	78
أولا: أسباب البطالة في الجزائر	78
ثانيا: خصائص البطالة في الجزائر	81
المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في مكافحة البطالة	82
أولا: برنامج تشغيل الشباب	82
ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	82
ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	83
رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	83
خامسا: مشروع صندوق الزكاة	84
سادسا: تسيير القرض المصغر ANGEM	84
المبحث الثاني: القطاع الزراعي في الجزائر: الإمكانيات والصعوبات	86
المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر	86
أولا: القطاع الزراعي في الجزائر قبل التسعينات	86
ثانيا: تطور القطاع الزراعي في الجزائر (1990-1999)	87

ثالثا: تطور القطاع الزراعي في الجزائر (2000-2014)	89
المطلب الثاني: خصائص وأهمية القطاع الزراعي في الجزائر	92
أولا: خصائص القطاع الزراعي في الجزائر	92
ثانيا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر	95
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والحلول الممكنة لها	98
أولا: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر	98
ثانيا: الحلول الممكنة للقطاع الزراعي في الجزائر	99
المبحث الثالث: آليات دعم القطاع الزراعي في الجزائر للحد من تفاقم مشكلة البطالة	101
المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في تشغيل اليد العاملة	101
المطلب الثاني: آليات دعم القطاع الزراعي لرفع مساهمته في توفير مناصب الشغل	105
أولا: التأمين الزراعي في الجزائر	105
ثانيا: القرض الزراعي في الجزائر	108
ثالثا: الدعم والاستثمار الزراعي في الجزائر	111
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر	117
خلاصة الفصل الثالث	119
الخاتمة	121
قائمة المراجع	126

الرقم	العناوين	الصفحة
01	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	18
02	سوق العمل وفقا للنظرية الكينزية	20
03	نموذج التوافق العام وفقا للنظرية الكينزية	21
04	التوازن في سوق العمل	31
05	تغير وضع التوازن في سوق العمل	32
06	تطور معدلات البطلة أثناء الإصلاحات	75
07	تطور معدلات البطلة بعد الإصلاحات	77
08	تطور إنتاج الحبوب خلال (1991-2000)	88
09	توزيع مخصصات برامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009)	91
10	نسبة القوة العاملة الزراعية من العمالة الكلية (2003-2014)	104

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، لذلك فهو يحظى باهتمام متزايد من قبل معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، هذا الدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المتمثل في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة غير قليلة من السكان وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، إضافة إلى المساهمة في امتصاص البطالة، ومما لاشك فيه أن تحقيق معدلات جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف يؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية.

والجزائر كغيرها من دول العالم اهتمت بتنمية وتطوير هذا القطاع باعتباره من أبرز القطاعات في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى الدولة من خلاله إلى زيادة صادراتها خارج المحروقات وتحسين وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية. ونظرا للتحولات التي عرفتها السياسات التنموية بالجزائر وما أسفرتها من نتائج أدت إلى تغيرات هيكلية في العديد من القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع الزراعي، حيث شهد هذا الأخير جملة من الإصلاحات تهدف إلى تعزيز أنشطة الإنتاج الزراعي وتشجيع ودعم المزارعين، ولهذا فقد حددت الجزائر ضمن هذه الإصلاحات وبرامجها التنموية المتعاقبة، ومن خلال مخططات وبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو مخصصات مالية معتبرة تدعم من خلالها المشاريع والاستثمارات الزراعية، بغرض تنمية هذا القطاع وتفعيل دورة في امتصاص البطالة التي تعتبر من المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية وبالتالي عرقلة مسيرة التقدم والتنمية، والتي عانت منها الجزائر بمستويات متزايدة خاصة في نهاية التسعينيات، مما دعي بالحكومة الجزائرية إلى تفعيل دور القطاع الزراعي في التنمية من خلال وضع آليات دعم تهدف إلى رفع مستويات التشغيل في هذا القطاع وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري.

أولا : إشكالية الدراسة.

بناءا على ما سبق نصل إلى طرح الإشكالية التي نود معالجتها والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- **في ظل الدعم المقدم من طرف الدولة، هل يؤدي القطاع الزراعي الدور المنوط به في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟**

ومن هنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم النظريات التي تناولت ظاهرة البطالة؟
- فيما تكمن أهمية القطاع الزراعي وكيف يساهم في امتصاص البطالة؟
- فيما تتمثل آليات الدعم المساهمة في النهوض بالقطاع الزراعي والتي تساعد في رفع مستويات التشغيل في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

بعد توضيح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها انطلاقا من اختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

- اقتصرت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة على وجهة نظر واحدة في دراستها وتحليلها؛
- يمتلك القطاع الزراعي العديد من الإمكانيات والمقومات التي تمكنه من التقليل من ظاهرة البطالة؛
- تزايد اهتمام السلطات والحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالقطاع الزراعي من خلال إقامة العديد من المخططات والبرامج الداعمة له، والتي ساهمت في الرفع من نسبة التشغيل بالجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر وأهميته في امتصاص البطالة، وذلك باعتباره في نظر الكثيرين البديل الاقتصادي الأول الذي من شأنه أن يكون المرشح الأول لاقتصاد ما بعد البترول في الجزائر خاصة بعد تراجع أسعار هذا الأخير، ونظرا للانعكاسات الايجابية التي يمكن أن يحققها هذا القطاع خاصة في مجال توفير مناصب الشغل والحد من ظاهرة البطالة وتقليل الفوارق الجهوية بين المناطق الريفية والحضارية.

بالإضافة إلى أن أهمية هذه الدراسة تبرز في الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الجزائرية لهذا القطاع، ومحاولتها الواعية لاستغلال الإمكانيات الزراعية التي تتمتع بها في هذا المجال ومحاولة تطويرها.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع.

تعود الأسباب التي تدفعنا لاختيار هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- قلة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع وندرتها؛
- طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه وصلته بموضوع الدراسة؛
- الأزمة الحالية التي تعاني منها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول، واعتماد القطاع الزراعي كبديل أول وأمثل لمواجهة هذه الأزمة ومحاولة تغطية أثارها.

خامسا: أهداف الدراسة.

من الأهداف المراد الوصول إليها من وراء القيام بهذه الدراسة نذكر مايلي:

1- محاولة الإحاطة بظاهرة البطالة وذلك من خلال التعرف على أهم نظرياتها وأثارها وكيفية علاجها مع تحديد آليات قياسها؛

2- إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في إحداث التنمية الاقتصادية مع تسليط الضوء على مساهمة هذا القطاع في الحد من أحد أخطر الظواهر الاقتصادية وهي البطالة؛

3- الوقوف على واقع البطالة في الجزائر والحلول المتبعة لعلاجها، مع العمل لكي يتم تشخيص القطاع الزراعي في الجزائر من خلال محاولة بناء صورة واضحة عن المشاكل التي تواجهه والبحث في الحلول المناسبة لها؛

4- تسليط الضوء على البرامج التنموية وآليات دعم القطاع الزراعي التي قامت بها الجزائر للحد من تفاقم ظاهرة البطالة.

سادسا: منهجية الدراسة.

لاحتواء موضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة والوقوف على الفرضيات بقدر من الموضوعية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حتى نتمكن من إعطاء تفسير بمختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة والقطاع الزراعي والعمل على إبراز واقع البطالة والقطاع الزراعي في الجزائر، وذلك عن طريق تحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات فقد اعتمدنا على المسح المكتبي بهدف التعرف على الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى المجلات والدراسات المنشورة في شكل أوراق بحثية وملتقيات علمية بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماستر، والماجستير، والدكتوراه.

كما تم الاعتماد على المقالات المنشورة على شبكة الانترنيت وبعض المواقع الرسمية لبعض الهيئات أو المؤسسات بغية الحصول على المعلومات والإحصائيات للقيام بتحليلها وتقييمها.

سابعا: هيكل الدراسة.

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة، قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول تعالج جوهر الدراسة حيث تناولنا فيه:

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة.

سنحاول من خلال التعرف على مفهوم البطالة أنواعها وأسبابها وكذا النظريات المفسرة لها، إضافة إلى كيفية قياسها والآثار الناجمة عنها ومحاولة إيجاد الحلول لها.

الفصل الثاني: القطاع الزراعي: الماهية، المقومات، والمشاكل ودوره في تشغيل اليد العاملة.

والذي سنتطرق من خلاله إلى التعريف بالقطاع الزراعي وعرض مختلف خصائصه، بالإضافة إلى أهميته وأهدافه ومن ثم محاولة عرض مقوماته وسياساته، لنتناول في الأخير آليات تفعيل القطاع الزراعي ودوره في الحد من ظاهرة البطالة.

الفصل الثالث: مساهمة القطاع الزراعي بالجزائر في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة.

وهو الفصل الذي سنحاول فيه ربط الجانب النظري بالواقع من خلال تحليل واقع البطالة في الجزائر وعرض التطور الحاصل في القطاع الزراعي في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة، والتعرف على مختلف آليات الدعم التي خصصت لدعم هذا القطاع ودورها في مساهمته في زيادة نسبة التشغيل في الجزائر.

ثامنا: الدراسات السابقة.

في إطار إعدادنا لهذه الدراسة صادفنا مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة منها:

- **الدراسة الأولى:** محمد غردي، «القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصاد، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2012.

حيث تطرق فيها الباحث إلى التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أهمية الاستثمار الزراعي في الجزائر تصوره والمعوقات التي تواجهه في تحقيق التنمية، حيث يعد الدعم الزراعي المقدم للاستثمار في الزراعة آلية من آليات تمويل القطاع الزراعي، وأن آليات تمويل القطاع الزراعي لا تقتصر فقط على الاستثمار الزراعي بل أيضا على سياسة الدعم المقدم من الدولة للنهوض بهذا الاستثمار وهذا القطاع.

- **الدراسة الثانية:** هيشر أحمد التيجاني، «مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

تطرق فيها الباحث إلى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، وتطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2010، ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر في الاقتصاد الوطني، ليصل إلى المقارنة بين أداء القطاع الزراعي العام والخاص، حيث حاول في

نهاية البحث وضع تشخيص لقطاع الزراعة الجزائري ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية إلى جانب بقية القطاعات.

- **الدراسة الثالثة:** بومدين زاوي، «التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، (مقاربة كمية)»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016.

تطرق الباحث فيها إلى أهم السياسات الفلاحية ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، إضافة إلى دراسة الدعم الفلاحي كآلية مهمة من آليات التمويل الفلاحي وأثر هذا النوع من التمويل على إنتاج هذا القطاع.

تمهيد:

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمه وأنظمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فقط، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولهذا استحوذت على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا منها للتقليص من حجمها، كما أن التمييز بين أنواعها يساهم في قياسها وعلاجها باعتبار أن علاجها من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول تحقيقها.

وللإحاطة أكثر بالموضوع تطرقنا بشكل عام إلى الإطار النظري الخاص بالبطالة من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، يتمثل المبحث الأول في تعريف البطالة، أسبابها وأنواعها، أما المبحث الثاني يتمحور حول النظريات المفسرة للبطالة، وأخيرا تطرقنا إلى قياس البطالة، أثرها وطرق علاجها.

المبحث الأول: مفهوم البطالة، أنواعها وأسبابها.

تعد مشكلة أحد أهم معوقات التنمية فهي من أكبر المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، فحدتها تختلف من دولة إلى أخرى وذلك بسبب اختلاف الأسباب.

المطلب الأول: مفهوم البطالة.

يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة، وتختلف البطالة باختلاف الباحثين ورؤى الاقتصاديين إلا أنه يمكن إيجاز أهمها.

فلغويا «مستنبطة من فعل بطل الشيء يبطل وبطلانا، ذهب ضياعا وخسرا فهو باطل، والتبطل فعل البطالة وهو إتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير بالفتح يبطل بطالة أي تعطل فهو بطال، والبطال هو الذي لا يجد عملا[1]».

أما اقتصاديا فالبطال «هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل، وينطبق هذا التعريف على كل من هو دون عمل، كل من هو متاح للعمل ولا يجده، وكل من يبحث عن عمل ولا يتوفر له ذلك[2]».

والبطالة من خلال تعريف منظمة الأمم المتحدة هي «جميع الأشخاص فوق سن محدودة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر والعمل لحسابهم الخاص[3]».

وعرفتها منظمة العمل الدولية على أنها: «كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[4]».

---

[1] إبراهيم محمود عبد الراضى، "**حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص39.

[2] أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم**"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص380.

[3] إبراهيم شمس الدين عبد الأمير، "**أصول الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1989، ص313.

[4] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: "**تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص15.

كما عرفها مكتب العمل الدولي على أنها: «كل شخص يبلغ الخامس عشر من العمر في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور، ويكون يبحث عن عمل[1]».

أما الديوان الوطني للإحصائيات فحسبه يعتبر عاطلا كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل، وتتوفر فيه المواصفات التالية[2]:

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقام بالإجراءات اللازمة للعثور على وظيفة.

كما تعرف البطالة على أنها: «ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية تتضمن العاطلين عن العمل، والذين يمثلون الأشخاص الذين كانوا يعملون في السابق ولكنهم توقفوا عنه وقت الإحصاء، أو هم الأفراد الذين ينتظرون فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات والمعاهد، والأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرصة العمل المناسبة، أو الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرات والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب[3]».

و انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن التوصل إلى تحديد مفهوم شامل للبطالة واعتبارها: الوضعية التي تنطبق على وجود أفراد عاطلين على العمل بالرغم من حيازتهم على القدرة، الرغبة والتأهيل للعمل، وبالتالي فهؤلاء الأفراد هم في حالة بحث دائم عن العمل وموافقين عليه بالأجر السائد وذلك في مجتمع معين وخلال فترة زمنية معينة، ومنه فحالة البطالة تشمل كل من التعطل الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة وعدم اشتغالها في مجتمع ما أو استخدامها استخداما أمثلا وكاملا، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج.

---

[1] إبراهيم شمس الدين عبد الأمير، مرجع سبق ذكره، ص311.

[2] سمية بلقاسمي، "**إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص03.

[3] طارق الحاج، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1990، ص151.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

إن التمييز بين أنواع البطالة أمر بالغ الأهمية وذلك من محاولة معرفة والتوصل إلى كيفية قياسها والتقليل منها ومن تفاقمها.

أولا: البطالة الاحتكاكية.

تعرف بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال من وظائف جديدة أو البحث عنها، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا أو بين الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل[1].

ثانيا: البطالة الهيكلية.

هي التعطل في القوة العاملة نتيجة التغير الهيكلي الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات إلى أماكن أخرى، وهذا يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه[2].

ثالثا: البطالة الدورية.

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة التجارية، وهي التقلبات التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في القطر، وأهم سبب لها هو الانتقال من الازدهار والرواج إلى الركود والكساد، وأن ذلك كان يحصل من فترة لأخرى ولذلك سميت بالدورية، وتوصف أيضا باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب[3].

رابعا: البطالة المقنعة.

يحدث هذا النوع من البطالة إذا وجد في وحدة إنتاجية أو في منظمة في القطاع العام أو الخاص عدد من العمال والموظفين يفيض عن الحاجة الحقيقية، وكان بالإمكان الاستغناء عنهم أو عن جزء منهم توصف هذه الحالة بالبطالة المقنعة، وتوصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل الصفر، وتكون سالبة إذا ازداد الإنتاج بعد خروجهم، وبهذا وجودهم كان يعرقل جهود الآخرين[4].

---

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "**الاقتصاد الكلي– تحليل نظري وتطبيقي**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص164.

[2] خالد محمد الزواوي، "**البطالة في الوطن العربي**"، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص20.

[3] محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، "**البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**"، منشورات جامعة قاريونس، العراق، الطبعة الأولى، 1997، ص25.

[4] محمد عزيز، محمد سالم كعيبة، مرجع سبق ذكره، ص26.

خامسا: البطالة الموسمية.

هي الحالة التي تعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة، خلال فترة معينة في غير مواسم ازدهارها، ومثال على ذلك: موسم عصر الزيتون، موسم منتجات صيفية أو شتوية، ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة، إلا أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الإنتاج[1].

سادسا: البطالة الاختيارية.

يدل هذا النوع من البطالة على وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عن الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون وبعض الفقراء المتسولون، الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيها ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة[2].

سابعا: البطالة الإجبارية.

وهي التي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه، فإذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن، بحيث كل فرد يقدر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة[3].

المطلب الثالث: أسباب البطالة.

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه حكومات مختلف دول العالم في الوقت الراهن، وظهور مشكلة البطالة وتفاقمها راجع إلى عدة أسباب:

أولا: الأسباب العامة للبطالة.

1- زيادة معدلات النمو السكاني، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها[4]؛

---

[1] سامي بن خيرة، باديس بوخلوة، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و 2013/05/06، ص8.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997، ص301.

[3] المرجع نفسه، ص301.

[4] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد العليم، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**"، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، 2007، ص20.

2- تخلي الدولة عن سياسة التعيين لجميع الخريجين، أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين وزيادة حجمها، حيث من المفترض أن الدولة تكون ملتزمة بتعيين كل الخريجين فكان ذلك إسهاما في حل مشكلة البطالة[1]؛

3- نفور بعض الشباب من امتهان الحرف اليدوية، أدى ذلك إلى انتشار البطالة حيث أن بعض الأسر في بعض المجتمعات تنظر إلى الحرف اليدوية على أنها أعمال حقيرة ومستواها أقل، مما يجعل الشباب يرفضون هذه الأعمال ويأملون في الالتحاق بوظائف مرموقة تليق بهم، وهذه الوظائف لا تتوافر في الغالب مما يكون سببا في انتشار البطالة[2]؛

4- تختلف نظم التعليم والتدريب وعجزها عن توفير الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة احتياجات العصر، وسوق العمل ومنافسة العمالة الأجنبية المتطورة[3]؛

5- وكذلك من أسباب ظاهرة البطالة هي قلة بناء المصانع ودور العمل، بحيث الهدف ليس تعيين هؤلاء العاطلين في وظائف بقدر ما أن يكون الهدف هو إسناد عمل حقيقي لهم حتى يصبحوا منتجين، وهذا لن يأتي إلا بزيادة بناء المصانع ودور العمل[4].

ثانيا: أسباب البطالة حسب أنواعها.

تتمثل فيما يلي:

- أسباب البطالة الاحتكاكية:

تنشأ نتيجة التغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل، وذلك لعدة أسباب هي[5]:

- انتقال العاملين من عمل إلى آخر لتحسين أمور المعيشة أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية؛
- نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل.

---

[1] أسامة السيد عبد السميع، "**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص31.

[3] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد العليم، مرجع سبق ذكره، ص21.

[4] أسامة السيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص29، 30.

[5] أبو القاسم الطبولي، "**الاقتصاد التحليلي الكلي**"، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الثانية، 1997، ص74.

- أسباب البطالة الهيكلية:

تتمثل أسباب البطالة الهيكلية في[1]:

- عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة؛
- تحدث نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص العمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل؛
- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساسا في عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني، وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

- أسباب البطالة الدورية:

تظهر عندما ينخفض الطلب الكلي على العمالة على مستوى الاقتصاد في مجموعة، ويرجع ذلك من ناحية إلى عدم كفاية الطلب الكلي الفعال لعدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة، ويرجع من ناحية أخرى إلى نقص الطلب على السلع الإنتاجية وما يحمله من أسباب تكمن وراء انخفاض معدل الربح أو ما يسميه كينز بالكفاية الحدية لرأس المال[2].

- أسباب البطالة المقنعة:

ترجع للأسباب التالية[3]:

- انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، أي عدم وجود الموارد الكافية من أجل التوسع في القطاع الصناعي لاستيعاب فائض القوى العاملة؛
- سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات، حيث تلتزم بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد دون الحاجة الحقيقية إليهم؛
- الزيادة المرتفعة لمعدلات النمو السكاني.

---

[1] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص147.

[2] أبو القاسم الطبولي، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3] أحمد ماهر، "**تقليل العمالة**"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص353.

- **أسباب البطالة الموسمية:**

تعود البطالة الموسمية إلى الأسباب التالية[1]:

- الظروف الطبيعية والمناخية مثل العمال الذين يتعطلون عن العمل، كالفلاحين، عمال البناء في فصل الشتاء؛
- تنشأ هذه البطالة عن قصور الطلب على الأيدي العاملة غير الفنية، والتي لا يمكن استخدامها في قطاعي الزراعة والصناعة، بسبب أن القطاعين بحاجة إلى كفاءة تتلاءم مع طرق الإنتاج.

- **أسباب البطالة الاختيارية:**

تعود أسباب البطالة الاختيارية إلى ما يلي[2]:

- النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة؛
- الانتقال إلى أي عمل في مكان آخر مناسب؛
- البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد المعنيين.

- **أسباب البطالة الإجبارية:**

تحدث للأسباب التالية[3]:

- تسريح العمال من مناصبهم رغم قدرتهم على العمل والرغبة فيه، ورضاهم بالأجور السائدة؛
- تحدث عندما لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنها، وتحدث كذلك بسبب جمود الأجور.

[1] أبو القاسم الطبولي، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص301.

[3] المرجع نفسه، ص301.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها ظاهرة البطالة ولكونها ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، أولى علماء الاقتصاد اهتماما خاصا بها منذ القدم محاولين في ذلك إيجاد بعض الحلول والتفاسير التي تعددت مع تعدد آراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدال وصراع فكري بين المفكرين.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة.

عملت كل من النظرية الكلاسيكية والكينزية على تفسير ظاهرة البطالة من خلال مجموعة من الفرضيات، محاولة في ذلك الوصول إلى حلول لهذه المشكلة، وإضافة إلى تفسير الكلاسيك والكينزيين لظاهرة البطالة جاءت النظريتين الماركسية والنيوكلاسيكية، في محاولة تفسير هذه الظاهرة أيضا من خلال إعطاء فرضيات وحلول جديدة ومكملة، وهذا ما سنحاول تناوله من خلال هذا المطلب حيث سيتم الوقوف على رؤى اهم الاقتصاديين القدامى في تحليل ظاهرة البطالة.

أولا: البطالة عند الكلاسيك.

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات الأساسية أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل[1].

وبسبب وجود اليد الخفية وفق آدم سميث وريكاردو مع ظهور البطالة سوف تنخفض الأجور وبالتالي يقبل أصحاب العمل على امتصاص البطالة، ومع اختفاء البطالة سوف ترتفع أجور العمال مما يؤدي إلى تسريح عدد منهم وهكذا... تتحكم الأسعار والأجور في وجود البطالة واختفائها وفقا لهذه المدرسة[2].

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود بطالة احتكاكية وبطالة اختيارية ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، والتي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء عن العمل، ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة، وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح، وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف

---

[1] مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص229، 230.

[2] عميل أحمد محمود حضر وآخرون، "**البطالة (الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات)**"، دار المجلة العربية للإدارة، مصر، 2013، ص ص17، 18.

باسم قانون "ساي"، والذي يقول فيه أن "العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية[1]".

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية.

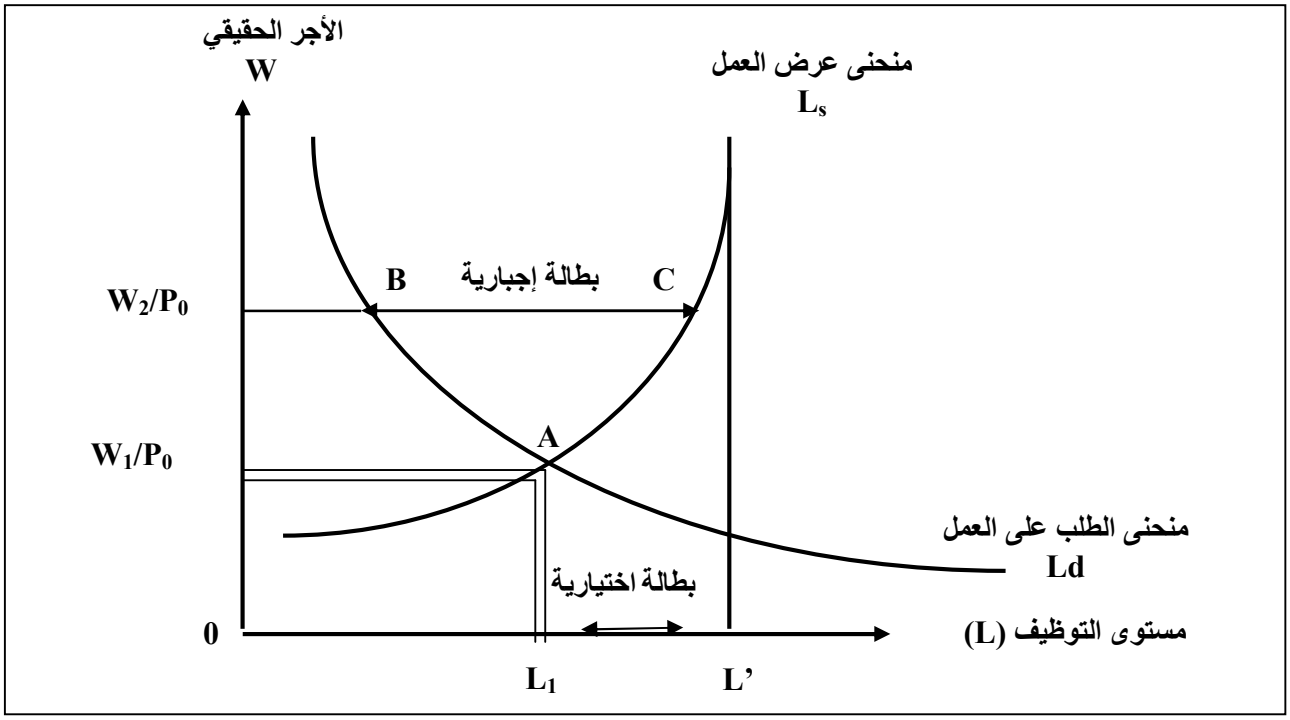

المصدر: مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص230.

وهذا الشكل يوضح أن أسواق العمل تتوازن عند النقطة (A) حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وبالتالي فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل المستوى ($L_{1,0}$)، حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن (W_1/P)، أما المسافة ($L_{1,}$ L') فهي تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن (W_1/P)، وبالتالي فهي تعبر عن البطالة الاختيارية.

وارتفاع الأجر الحقيقي عن أجر التوازن يؤدي إلى ظهور فائض عرض في سوق العمل أي بطالة اختيارية، ففي حالة الأجر (W_2/P) تقدر البطالة الإجبارية بالمسافة (Bc)، غير أن هذه البطالة تؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم مما يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه، إلى

[1] مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص239.

أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة (A) وفي هذه الحالة تختفي البطالة الإجبارية تماما ويحدث العكس عند أي مستوى للأجر التوازن(W_1/P_0)، وبالتالي فإن مرونة الأجور والأسعار تكفلان القضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية في سوق العمل.

بالإضافة إلى أن هناك شيء مهم في التشغيل بالنظرية الكلاسيكية وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل والطلب عليه، وذلك وفقا لقانون تناقص الغلة، فإن الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظيف، ومن ثم هذه الزيادة تستلزم زيادة الأجر الحقيقي، وبالتالي من العرض والطلب يتكون سوق العمل ويتحدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل).

ثانيا: البطالة عند الكينزيين.

ترتب عن أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع في تلك الفترة اختياريا، ومن ثم كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أن يواصلوا في إنكارهم للبطالة الإجبارية، وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض أساسا لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى المستويات التنافسية[1].

وقد أرجع كينز مشكل البطالة إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج، حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناءً على هذا الإنتاج يتحدد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإن انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل، تبعه بذلك انخفاض مستوى الإنتاج وتظهر بذلك البطالة، ولهذا فكينز فسر هذه المشكلة بأن ميل الاستهلاك يكاد يكون ثابتا مما يتنافى معه اختلال التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فيكون مصدر الخلل في التوازن مقتصرا على السلع الإنتاجية، والتوازن في هذه الحالة بين السلع يستدعي التساوي بين الادخار والاستثمار لأن دوافع كل منهما تختلف عن الآخر، وهذا التساوي لا يحدث بصفة دائمة لأن إبقاء جزء من الدخل كافي لتغطية الطلب للعرض بكامله، إلا أنه يضعف الرغبة في الاستثمار الذي يتناقص ويتناقص معه الدخل الوطني وهنا يتناقص الاستخدام أيضا، لأنه مرتبط بالدخل الوطني وذلك دون أن يؤدي إلى انخفاض الأجور بل العكس، لأن هبوط الأجور يؤدي إلى تراجع في القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب، ولهذا فمن وجهة نظر كينز ممكن أن يتحقق تعادل العرض والطلب لكن ليس من الضروري أن يحدث هذا التساوي في مستوى تكون فيه كل اليد العاملة مستخدمة، بل قد يتحقق في مستوى أدنى يكون فيه

[1] علي عبد الوهاب نجا، "**مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**"، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص40.

جزء من اليد العاملة حاضرا وغير مستخدم وبالتالي يكون الاقتصاد في حالة توازن بطالة لا توازن استخدام كامل[1].

ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب من خلال أن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): سوق العمل وفقا للنظرية الكينزية.

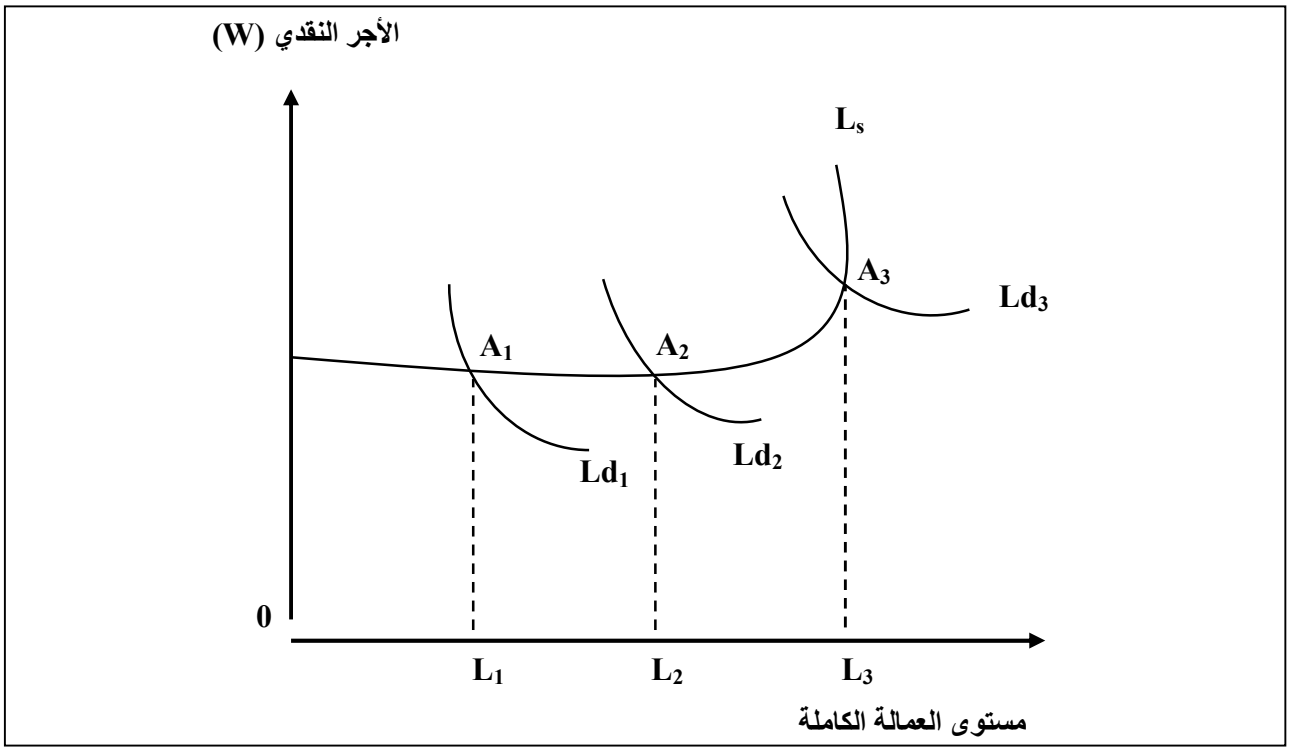

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص230.

ومن هذا الشكل يلاحظ أن منحنى عرض العمل في المجتمع يكون لا نهائي في المرونة عند المستويات العليا من التوظيف طالما أن هناك عاطلين، وتقل هذه المرونة تدريجيا إلى أن تنعدم عند مستوى التوظيف الكامل كما أن مستوى التوظيف الفعلي لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب الذي يتحدد بمستوى الطلب الكلي، ومن الطبيعي فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مثلا من Ld_1 إلى Ld_2، مما يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظيف ومن ثم تقليل حجم البطالة، ويتحقق التوظيف الكامل عند النقطة (A_3) فقط، حيث يكون مستوى الطلب على العمل ممثلا بالمنحنى (Ld_3)، ويكون ذلك مناظرا لمستوى

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 236- 238.

الطلب الكلي الفعال، ووفقا لكينز فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد فيما بين رجال الأعمال والعمال، وهذا يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها، وهذا ما يبيّنه الشكل السابق.

ويمكن توضيح التوازن العام في النظرية الكينزية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نموذج التوازن العام وفقا للنظرية الكينزية.

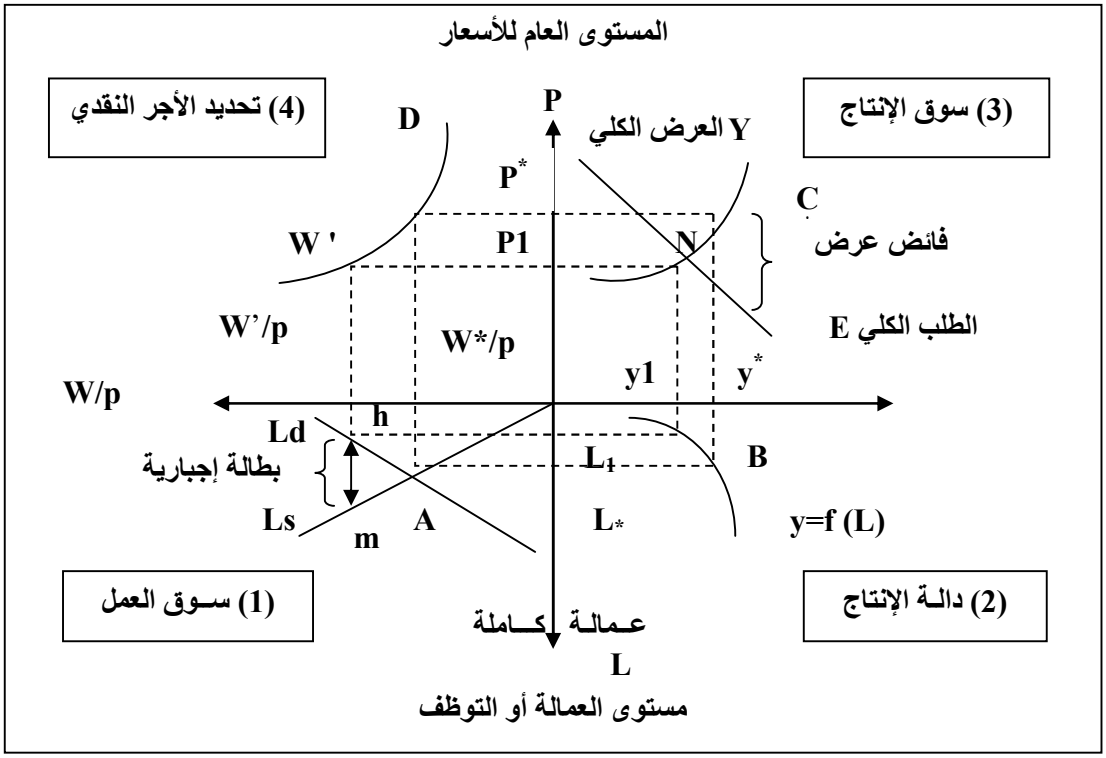

المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص237.

يوضح الشكل السابق أنه عندما يكون الأجر أعلى من أجر التوازن مثلا عند (W_1/P) فإن ذلك يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (hm)، ويكون كل من مستوى التوظيف ومستوى الإنتاج أقل من مستويات التوظيف الكامل، وهنا لا يترتب على انخفاض الأجور زيادة مستوى التوظيف بدرجة كافية إذ يتطلب الأمر زيادة الطلب الكلي من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية كي يتحقق مستوى التوظف الكامل، ووفقا لكينز هناك عوامل تعقد من حل مشكلة البطالة الإجبارية ومنها زيادة تفضيل السيولة، التقدم الفني...الخ.

ثالثا: النظرية الماركسية.

تتضمن النظرية الماركسية ما يلي[1]:

يعتبر الفكر الماركسي أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل، يكونون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول بأجر أقل، وبنفس الوقت يكون موردا لإمداده بما يحتاجه من يد عاملة، وينتقد الفكر الماركسي الفكر الكلاسيكي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعد التوازن مشكل تلقائي بتفاعل قوي بين العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة في مجموع السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية، فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة لأن قيمة الأجر لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، حيث يرى أن للسلعة قيمتين استعمالية وتبادلية وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العمل الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

وترى المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تتوافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي إلى نزوح أعداد كثيرة من الريف إلى المدينة، بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم وفي نفس الوقت يشكلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين، وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي، خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات آثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس ينجم عنه آثار سياسية مهمة.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص243.

رابعا: النظرية النيوكلاسيكية.

اعتمد التحليل النيوكلاسيكي على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل بحيث تكون حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج[1].

وحدوث البطالة من وجهة نظر النيوكلاسيك يرجع أساسا إلى[2]:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل؛
- المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الاسمي، ولهذا فإن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، فوجود البطالة في هذا الفكر واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية إذ لا مجال لحدوث بطالة إجبارية، فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة.

كما يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة العامة، ومن أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع، وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق، وبالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي، كما هو مبين في الشكل أدناه:

$$DT = F\ (W/P) >> f\ (W/P) < 0$$

حيث:

DT الطلب على العمل

W/P الدخل الحقيقي

W معدل الأجر الاسمي

P المستوى العام للأسعار

---

[1] مقراني حميد، "**أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1998-2012**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص74.

[2] بن عاشوري ليلى، "**محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص09.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل: بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار، وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج مقيم بالعمل والتكلفة الحديثة للأجور.

وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي W/P يشجع المقاولين على التوظيف أكثر لليد العاملة، أما عرض العمل فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي W/P وفقا للشكل التالي:

$$Q_t = F\ (W/P) >> f^1\ (W/P) > 0$$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم، والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة، ومن هنا يدخل العمال في التنافس وتحقيق التوازن في سوق العمل، عند تعادل العرض والطلب على العمل ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل العام.

المطلب الثاني: التفسير التكنولوجي للبطالة.

اقترنت باستخدام التكنولوجيا الحديثة والتي أدت إلى الاستغناء على عدد كبير من العمال، وتشمل كل من نظرية التعويض ونظرية البطالة التكنولوجية، حيث يقصد بكل منهما مايلي[1]:

أولا: نظرية التعويض.

وفق هذه النظرية فإن الابتكارات التي تهجر العمال من الصناعات التي تستخدمها، هي نفسها تخلق وظائف جديدة في القطاع الرأسمالي أين يتم إنتاج هذه الابتكارات، وبالتالي يتم تعويض هذه البطالة، كما أن هذه الابتكارات تخفض تكاليف الإنتاج مما يؤدي لتخفيض الأسعار، هذا الانخفاض في الأسعار يحفز الطلب على المنتجات وبالتالي تحفز على القيام بإنتاج إضافي ومن ثم توظيف إضافي، وخلال الفجوة بين انخفاض التكاليف بسبب التقدم التكنولوجي وانخفاض الأسعار يتراكم ربح إضافي يتحصل عليه المقاول المبتكر، ومن ثم يتم استثمار هذه الأرباح مما يؤدي إلى خلق إنتاج ووظائف جديدة وانخفاض البطالة، كما يرى أنصار هذه النظرية أنه يمكن تعويض آثار التكنولوجيا داخل سوق العمل في حال وجودها، فالبطالة التكنولوجية كغيرها من أشكال البطالة يتم تخفيضها من خلال انخفاض الأجور مما يؤدي إلى التحول العكسي نحو التقنيات كثيفة العمالة.

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 29-33.

ثانيا: نظرية البطالة التكنولوجية.

اعتبر Schumpeter أن الدورات الاقتصادية طويلة الأجل عادة ما تكون مقترنة بحدوث تغيير هيكلي في البلدان الصناعية الرأسمالية، ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للإزدهار، وتعرض أخرى للانهيار، كما يرى أن رغبة المستهلكين في التميز هي من يدفع المؤسسات للابتكار، ولقد قسم ظاهرة البطالة إلى مجموعتين: البطالة بجوار التوازن وتسمى البطالة الطبيعية التي عرفها بأنها البطالة التي تتواجد في أي وقت إذا وصل النظام إلى حالة التوازن أو كان بجواره ويميل باتجاهه، وتضم البطالة الموسمية، التغير في الإقامة، الوظيفة، الحرفة، وعدم كمال المنافسة، أما المجموعة الثانية فتتميز بالتقلبات الاقتصادية لحالة عدم التوازن ويكون معدل البطالة أعلى أو أدنى من التوازن، كما تنقسم بدورها لقسمين: البطالة المتقلبة الناتجة عن اضطرابات خارج المؤسسة والبطالة التكنولوجية الناتجة عن الاضطرابات المتزايدة المتعلقة بالابتكارات داخل المؤسسة.

يرى Schumpeter أن استخدام الابتكارات يؤدي إلى انتعاش في الاقتصاد متبوع بركود وانكماش، فعند استخدام ابتكارات جديدة في مجال الإنتاج السلعي تصبح المؤسسات الابتكارية تنتج كل وحدة من المنتجات بتكلفة أقل، وفي نفس الوقت تبيع المنتجات الجديدة بأسعار معقولة ومنه سيرتفع معدل الربح بصفة مؤقتة فقط، ثمّ ستقلد مؤسسات أخرى المنتجات الجديدة للمؤسسات المبتكرة، وكلما نجح هؤلاء، أغروا عددا آخر من المؤسسات للإقدام على إنتاج نفس هذه المنتجات الجديدة مما يؤدي لتزايد الاستثمار والإنفاق الكلي، وتسري موجة من الانتعاش بسبب هذا الابتكار وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها، إلا أن المنتجين القدامى سيضطرون لتغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها قد انخفض ومن ثم أسعارها قد انخفضت وستسعى لإدخال هذه التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم، كما قد تضطر بعض المؤسسات القديمة للإغلاق والإفلاس مما يؤدي لرفع معدل البطالة، ففي الوقت الذي خلق فيه الابتكار الجديد موجة من الانتعاش لبعض القطاعات، خلق في نفس الوقت موجة من الانكماش والركود والبطالة لقطاعات أخرى ومن جهة أخرى فإن الطلب على الموارد الاقتصادية سيرتفع مما يرفع أسعارها وتكاليف الإنتاج، وأيضا الكمية الكبيرة من الإنتاج وازدحام السوق بالسلع الجديدة سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وستخسر المؤسسات المبتكرة قوتها الاقتصادية لوضع أسعار مرتفعة لمنتجاتها، وبارتفاع التكاليف وانخفاض الإيرادات ستزول الأرباح وبالتالي ينخفض الإنتاج وترتفع البطالة وتتجه الاقتصاديات الرأسمالية للركود والانكماش.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للبطالة.

ظهرت النظريات الحديثة للبطالة لتطوير وتعديل النظريات السابقة، وذلك من خلال إدخال فروع أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل أهم هذه النظريات ما يلي:

أولا: نظرية البحث عن العمل.

ترتكز هذه النظرية على[1]:

تغير فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، والمتمثل في أن جميع المتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فيه، وهذا الأمر صعب لعدم سهولة إمكانية للحصول على المعلومات الكافية في سوق العمل وبالتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجل الحصول على هذه المعلومات، والحصول على هذه المعلومات يتطلب ثمنا باهظا سواء من ناحية الفترة الزمنية الطويلة، أو من ناحية النفقات المتعلقة بالبحث والاختبار.

وتفسر هذه النظرية البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرص عمل من قبل العمال وأصحاب العمل في ظل أسواق تسودها معلومات غير تامة، وأن الحصول على هذه المعلومات يتطلب وقتا وعلى ذلك أن التعرف على أسواق العمل يتطلب إجراءات بحث أوسع مما هو عليه في بقية الأسواق التي يعلن فيها السعر يوميا.

ويمكن حصر فرضيات هذا النموذج في النقاط التالية:

- الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الإجمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا؛
- الأفراد المعطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل، مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- إن الحد الأدنى للأجور الذي يقبل الباحث عن العمل والحصول على أدنى منه يسمى "بأجر الاحتياطي" أو "الأجر المقبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 244، 245.

وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد –بطالة احتكاكية– تعد سلوكا اختياريا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما يخص الأنشطة والاستخدامات المختلفة.

ثانيا: نظرية اختلال السوق.

تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، حيث أن سوق العمل قد يتعرض لاختلال عن طريق تغيير الأسعار، إذ يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات، لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة، وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار وهو أهم الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل، وأن الأجور والأسعار تتميزان بالجمود في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في جمود فائض عرض ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وينطبق هذا أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي وجود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين المعروض والمطلوب، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق المتغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن حيث تظهر البطالة في سوق العمل، وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب[1].

وينجم عن علاقات التشابك بين السوقين نوعان من البطالة هما البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية من خلال استخدام هذه النظرية لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية، هذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها يتوقف على طبيعة الاختلال التي تعاني منها الأسواق المختلفة، ويتضح مما سبق أن نظرية الاختلال قدمت تحليلا لأسباب البطالة المعاصرة وأن أسباب البطالة الإجبارية ترجع إلى انخفاض مستوى الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور وذلك وفقا للنظرية الكلاسيكية، أو عدم وجود الطلب الكافي وذلك وفقا للنظرية الكينزية[2].

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص241.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 247.

تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات في تفسيرها للبطالة أهمها[1]:

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل؛
- افتراض تجانس عنصر العمل، الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل ومنه يمكن تزامن نوعي البطالة معا، الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو الأجور، بهدف زيادة الاستهلاك ولكن ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلا من زيادتها، كما أن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخول ومن ثم الاستهلاك، وبالتالي خفض الطلب الكلي ما يزيد من حدة البطالة الكينزية، وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم سياسات مناسبة لحل مشكلة البطالة وذلك لوجود نوعين من البطالة في نفس الوقت.

ثالثا: نظرية تجزئة العمل.

تبنى هذه النظرية على افتراض وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيسي وسوق ثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما[2].

والسوق الرئيسي يتصف فيه المشتغلون بمهارات عالية وفرص للترقي جيدة ويحصلون على أجور مرتفعة، كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون وشريط عمل جديدة، فهي حين يتصف السوق الثانوي بعدم استقرار المشتغلين فيه بانخفاض المهارات وفتوة الفئة العاملة وحصولهم على أجور منخفضة، وتتكون السوق الرئيسية (الحديثة) من الشركات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئات معينة من العمالة المهاجرة، والتي تعمل هذه الشركات على الاحتفاظ بهم للمهارات التي يكتسبونها، وتتمتع هذه الأسواق باستقرار الطلب على منتجاتها ومنة الطبيعي انعكاس هذا الاستقرار على العمالة المنشغلة فيها، أما السوق الثانوي

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص243، 244.

[2] المرجع نفسه، ص244.

(التقليدي) فيتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم والتي تتأثر بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تحتاج إلى عمالة قليلة المهارة وذلك عند الرواج وتستغني عنهم في حالة الكساد، وهو ما يعني أن العاملين في السوق الثانوي أكثر عرضة للبطالة[1].

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص248، 249.

المبحث الثالث: قياس البطالة، آثارها وطرق علاجها.

تتفاقم مشكلة البطالة في مختلف دول العالم، وللإحاطة بحجمها لابد من قياس معدلها الذي يشكل مؤشرا هاما تعتمد عليه مختلف الاقتصاديات لقياس نموها، وبما أنها من أخطر الظواهر وأصعبها فدخولها للمجتمع يترك آثارا سلبية تعيق عملية التنمية على مختلف الجوانب، ولهذا تعددت الحلول المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: آلية حدوث البطالة.

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على القوة العاملة أقل من العرض ونلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، فخفض مستوى الأجور كفيل دوما بزيادة الطلب على العمل وامتصاص العرض الزائد منه إن وجد، وإن وجد عاطلون عن العمل في مجتمع ما فهم بموجب هذه النظرية عاطلون بإرادتهم دون إكراه، لكن هذا الرأي لم يعد مقبولا في الوقت الحالي والسبب في هذا عدم قبول نقابات العمال بأن تنخفض الأجور انخفاضا دون قيود، فهي تلعب في زمننا هذا دورا هاما في المفاوضات مع أرباب العمل حول الأجور وظروف العمل، ويكون من نتيجة ذلك الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بأن لا يهبط معدل الأجر الحقيقي عن حد معين[1].

ولكون أيضا أن بعض العمال لهم الحق في التفاوض على أجورهم مع أرباب العمل حيث تتعلق سلطة التفاوض بعاملين هما[2]:

- مدى الصعوبة التي تجدها المؤسسة في إيجاد بديل لهذا العامل المؤهل واستخلافه في حال توقفه عن العمل؛
- مدى سهولة إيجاد عمل آخر مناسب في حالة مغادرة العمل الحالي.

ولهذا فإن سلطة تفاوض العامل على الأجر تضعف كلما سهل على المؤسسة استخلافه في حال مغادرته منصب عمله، وكلما تطلب وقت أطول لإيجاد عمل آخر مناسب.

---

[1] أحمد الأشقر، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص298، 299.

[2] مقراني حميد، مرجع سبق ذكره، ص66.

ليكن لدينا الشكل التالي الذي يمثل التوازن في سوق العمل:

الشكل رقم (04): التوازن في سوق العمل.

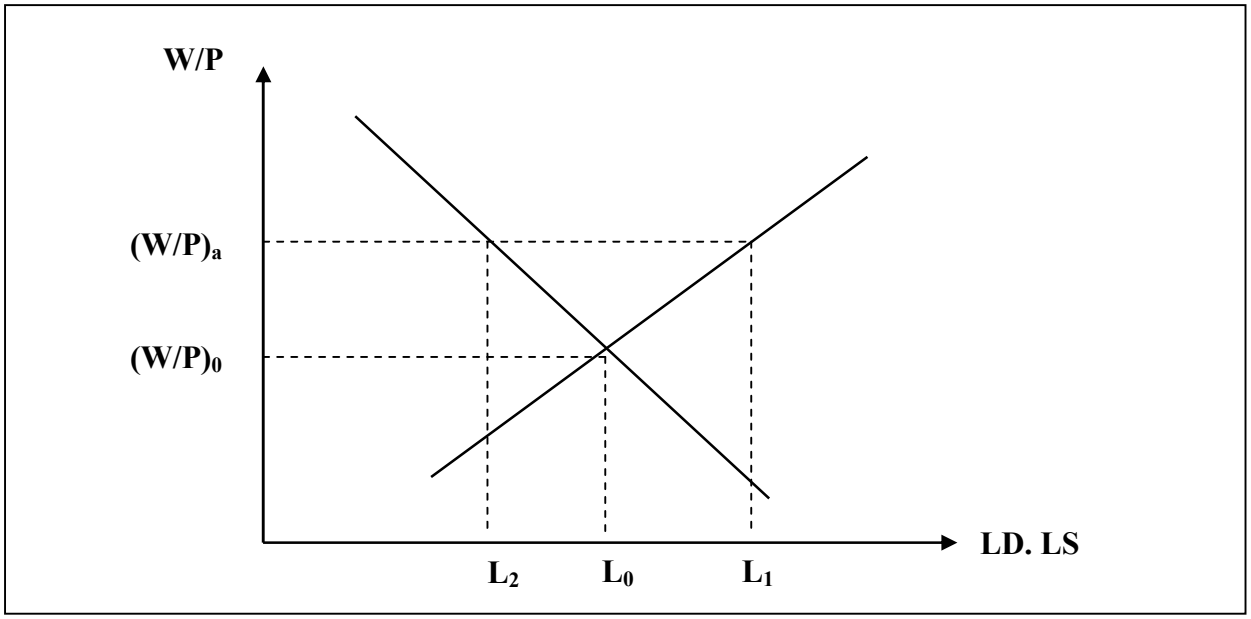

المصدر: أحمد الأشقر، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص296.

بحيث نرمز للحد الأدنى للأجور الحقيقية بالرمز (w/p) ولعدد الأفراد الذين يرغبون في العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي من الرمز L_1، ولعدد الأفراد الذين يرغب أرباب العمل تشغيلهم عند هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز L_2. عند ذلك إذا كان الحد الأدنى للأجر الحقيقي $(w/p)_a$ أعلى من الأجر الحقيقي في وضع التوازن $(w/p)_0$، فعند ذلك يكون الفرق L_1-L_2 هو عبارة عن عدد العاطلين عن العمل. إذا فرضنا أن الحد الأدنى للأجر الحقيقي $(w/p)_a$ يساوي الأجر الحقيقي في وضع التوازن $(w/p)_0$ فإن العددين L_1 و L_2 ينطبقان في هذه الحالة على مستوى الاستخدام التوازني L_0 ولا يكون هناك بطالة في هذه الحالة، ولكن في الواقع هناك بعض الأشكال من البطالة لا يمكن التخلص منها تخلصا كاملا ذلك أنه في كل مجتمع من المجتمعات هناك عدد من الأفراد الذين ينضمون إلى القوة العاملة لأول مرة، مما يجعلهم في حالة بطالة لفترة معينة من الزمن يبحثون خلالها عن عمل، مثل خريجي الجامعات والمدارس المهنية الذين ينتظرون فترة زمنية بعد تخرجهم قبل أن ينضموا إلى صفوف العمل، كما أن هناك عددا من الأفراد الذين لا يرضون بعملهم الحالي فيتركونه على أمل الحصول على عمل أفضل، ويظلون عاطلين عن العمل وحتى يتمكن من الحصول على وظيفة أفضل.

ليكن لدينا الشكل التالي والذي يمثل تغير وضع التوازن في سوق العمل.

الشكل رقم (05): تغير وضع التوازن في سوق العمل.

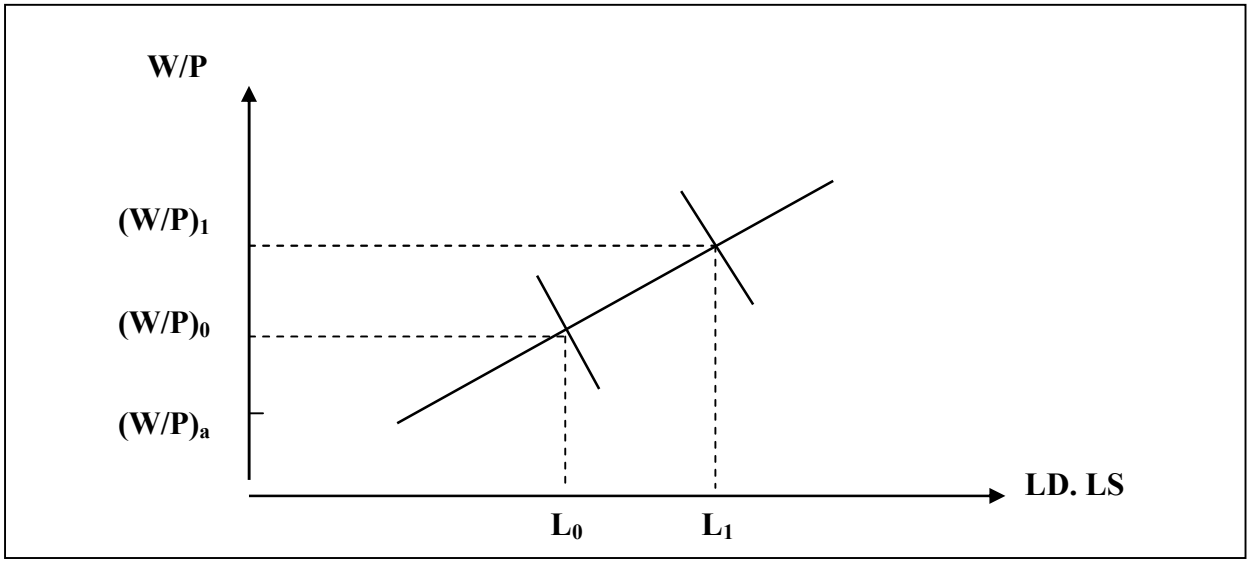

المصدر: أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص299.

لنفرض ان هناك توازنا بين العرض والطلب عند مستوى الاستخدام الكامل L_0 والأجر الحقيقي التوازني $(w/p)_0$ الذي يزيد عن الحد الأدنى للأجر الحقيقي $(w/p)_0$، ولنفرض أنه بسبب ارتفاع الطلب في سوق السلع والخدمات ازداد الطلب على العمل، في هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب على العمل من الوضع LD_0 وينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة B، وتكون كمية العمل في وضع التوازن الجديد L_1 أعلى مما كانت عليه في وضع التوازن السابق L_0 كما يكون الأجر الحقيقي $(w/p)_1$ أعلى من الأجر الحقيقي السابق $(w/p)_0$، وإذا فرضنا أن الطلب الإضافي الجديد على العمل L_1-L_0 لا يمكن تلبيته أي أن الحد الأعلى لعرض العمل هو L_0 فنقول أن هناك حالة استخدام زائد، في هذه الحالة يكون الاقتصاد غير متوازن لأن الطلب على العمل (L_1) هو أعلى من عرض العمل (L_0). ويؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأجور مما ينتج عنه ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض الطلب على العمل وعودة التوازن إلى سوق العمل.

المطلب الثاني: قياس وتكاليف البطالة.

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطوة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول لابد من حساب معدل البطالة، وارتفاع هذه المعدلات يؤدي إلى تحمل المجتمع مجموعة من التكاليف.

أولا: قياس البطالة.

لتحديد حجم البطالة لابد من الرجوع إلى عدة مصادر، وبالتالي يمكن قياس معدل البطالة كما يلي[1]:

لاحتساب معدل إحصائيا نتبع أسلوب العينات وليس أسلوب الإحصاء بالنظر لما يتطلبه ذلك من وقت وتكاليف باهضة، وعادة يجري احتساب معدلات البطالة في الدول المتقدمة مرة كل شهر أو 3 أشهر، ويصنف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العمل في أحد 3 مجموعات.

أ- مستخدم؛

ب- غير مستخدم (عاطل)؛

ج- خارج القوة العاملة.

يصنف (مستخدم) كل من يشغل عملا بدوام كلّي أو جزئي حتى وإن كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم، ويصنف كعاطل كل من لا يشغل وظيفة أنه مستمر بالتفتيش عن فرص العمل من خلال الشهر المعني، أما الأشخاص الذين يعتبرون خارج القوة العاملة فهم المتقاعدون، ربات البيوت والأطفال، الأشخاص الذين هم دون سن العمل القانوني، وتختلف هذه الحدود حسب التشريعات في كل بلد.

وعلى هذا الأساس يحسب معدل البطالة بالعلاقة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين / إجمالي القوة العاملة
قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وهذا ما يسمى بالبطالة الظاهرة أو الصريحة.

[1] نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص244.

وإحصائيات البطالة قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب[1]:

- صعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث عن العمل ممن لا يقومون به؛
- صعوبة التعرف على البطالة حسب القطاعات الاقتصادية أو الجنس أو العمر من معدل البطالة الإجمالي، أو كذلك صعوبة التعرف على الفترة التي يبقى العامل فيها عاطلا عن العمل؛
- معدل البطالة لا يمثل البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي حيث ينخفض من يرغب في العمل في حالة الانكماش، الركود والكساد، ارتباط بانخفاض الأجور. ويحل العكس في حالتي الانتعاش والازدهار وهو الأمر الذي يؤثر على معدل البطالة.

كما تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي[2]:

- الفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحدد لقياس السكان الناشطين اقتصاديا؛
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا؛
- كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ثانيا: تكاليف البطالة.

يترتب على ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع ظهور مجموعة من الآثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية وتتمثل هذه التكاليف في[3]:

---

[1] فليح حسن خلف، "**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص332.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] إيمان عطية ناصف، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص260، 261.

1- التكاليف الاقتصادية: تتمثل في فقدان المجتمع لكمية من السلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، ويعني ذلك أن المجتمع لا يعمل على حدود منحنى إمكانية إنتاجه مما يعني انخفاض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل، هذا فضلا عن فقدان المتعطلين لمهاراتهم خاصة إذا استمرت البطالة لفترة طويلة؛

2- التكاليف الاجتماعية: تتمثل في مجموعة من المشاكل الاجتماعية المختلفة المصاحبة لانتشار البطالة مثل انتشار الجريمة والسرقة والمخالفات، بالإضافة إلى الانحرافات الفكرية التي يتعرض لها العاطل نتيجة لشعور اليأس والإحباط وعدم الانتماء للمجتمع.

المطلب الثالث: آثار البطالة وطرق علاجها.

تعتبر البطالة من أهم القضايا التي تعكر صفو حياة الأفراد من خلال الآثار السلبية الناجمة عنها اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولذلك تسعى الكثير من الدول إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها ومحاولة علاجها أو التخفيف منها.

أولا: آثار البطالة.

يترتب على البطالة عديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية: يترتب عن البطالة إهدار جزء من موارد المجتمع، ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ويعوق هذا عمليات التنمية في المجتمع بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين[1].

2- الآثار الاجتماعية: يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء للدولة فتنتشر الجنح والجنايات والسرقات وخاصة إذا لم يتلق العامل إعانة بطالة خلال فترة تعطله، ومن ثم يعجز عن إشباع الحاجات المعيشية الضرورية، أضف إلى ذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي

[1] السيد محمد الشريتي، عبد الوهاب نجا، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص301، 302.

تحيا في بسطة من العيش، ومما هو جدير بالملاحظة أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيما، حيث تؤثر تأثيرا سلبيا على المواهب الفنية والفعلية للعامل، فتضمحل مهارته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه، فحتى إذا أتيحت للمتعطل فرصة للعمل مرة ثانية بعد انقطاعه عن العمل فترة طويلة من الزمن لكان ذلك في غير صالح العمل[1].

3- الآثار السياسية: أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يلي[2]:

- عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين يؤدي إلى استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية والنفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية، وإشاعة اللا أمن في المجتمع؛
- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء والوطنية؛
- إن الأفواه الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة واليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة هي الأشد تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة، فخطر انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى السخط الشعبي العام الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد.

[1] أحمد محمد مندور، إيمان محمد صحب زكي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص ص237، 238.

[2] المرجع نفسه، ص239.

ثانيا: طرق علاج البطالة.

كل مجتمع يتبع سياسة خاصة للحد من البطالة من أجل الوصول إلى التوظيف الكامل، ولذلك فإن هناك الكثير من العوامل التي تتخذ من أجل الحد أو التقليل من ظاهرة البطالة وخاصة من قبل الشركات والأجهزة الحكومية المسؤولة عن إدارة القوى العاملة والتي من أهمها[1]:

- توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها، والذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة؛
- توفير الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية؛
- استحداث مناطق صناعية أو مجتمعات صناعية تتميز بوفرة العمالة وانخفاض تكلفتها؛
- تشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات اليدوية من خلال تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم، ومساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع؛
- خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة، ومنع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر؛
- دعم الدولة لصغار المنتجين من حرفيين وفلاحين، ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين عن العمل؛
- فتح أبواب العمل في الزراعة من خلال المزارع الجماعية، تقسيم وإيجار الأراضي الزراعية وفق عقود تبرم بين الدولة والمزارع بحيث تكون ذات مردود إيجابي للطرفين؛
- الحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي للبضائع التي يحتاجها المواطن والتي يمكن تصنيعها داخل القطن وتوفير مستلزمات أحسن لتصنيعها؛

---

[1] العديد من المراجع:

- محمود حسين الوادي وآخرون، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص309.
- أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص356.
- عريقات حربي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص148.
- رواء زكي يونس الطويل، "**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**"، دار زاهر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص138.
- علي خالفي، "**واقع أزمة البطالة وآليات معالجتها في الدول العربية**"، **ندوة حول "البطالة أسبابها، معالجتها وآثارها على المجتمع**"، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 25 و26 أفريل 2006، ص20.
- عبد الرحمن سيري أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص309.

- إعادة الحياة في الشركات التي توقفت بسبب السلب والنهب والتخريب، وذلك لإعادة الأيدي العاملة التي تسربت منها وترميم وإصلاح المعدات والآلات التابعة لها، واستيراد معدات وآلات جديدة ومتطورة؛
- التوسع في توفير شروط انتشار الحرف اليدوية لأن النشاط فيها يحتاج إلى الأيدي العاملة البسيطة والقليل من رؤوس الأموال، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تستوعب عمالة كبيرة؛
- يتطلب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملة الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة حتى تخلق فرص عمل، بالإضافة إلى التخفيف من قيمة الضرائب المفروضة علبها، وتسهيل عمليات الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطهم هذا، ما يساعدها على تسويق منتجاتها وزيادة نموها، وبالتالي استيعاب عدد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر البطالة حالة عدم توفر العمل لشخص راغب في العمل، مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع قدراته في ظل الأجور السائدة، وذلك في فترة زمنية معينة نظرا للظروف التي يمر بها سوق العمل، وتنقسم البطالة إلى أنواع مختلفة منها ما هو بطالة اختيارية وإجبارية... كما أن مسبباتها ترجع إلى الظروف الاقتصادية، كضعف السياسات الاقتصادية التنموية وفشل الإصلاحات التي شرعت بها، ومن جهة أخرى إلى ظروف اجتماعية، والتي ساهمت بقدر كبير في زيادة حجمها كالنمو السكاني...الخ، وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبّين أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين، فالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لا تعترفان بوجود بطالة إجبارية، أما النظرية الكينزية ترجع البطالة أساسا إلى الضعف في الطلب الفعال، من جانب آخر نجد النظريات الحديثة التي تفسر البطالة عن طريق فرضيات أكثر واقعية مقارنة مع النظريات السابقة.

أسفرت هذه الظاهرة على آثار وخيمة، امتدت تأثيراتها إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكان من الضروري البحث عن بدائل تعالج هذه الظاهرة وتؤدي إلى رفع الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة وتوفير المواد الأولية الزراعية، ولتحقيق ذلك لابد من إتباع سياسات زراعية وبرامج وآليات مجدية وفعالة قادرة على زيادة الإنتاج.

ولمعرفة أهمية القطاع الزراعي ودوره في إحداث مناصب الشغل سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية القطاع الزراعي وأنواعه، معوقات القطاع الزراعي، سياسته والمشاكل التي تواجهه، وآليات تفعيل القطاع الزراعي ودوره في الحد من البطالة.

المبحث الأول: القطاع الزراعي، الماهية والأنواع.

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاديات الدول، حيث يعمل على زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع الضرورية والمتمثلة في الغذاء كما يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين، ناهيك عن ارتباط القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى من خلال مساهمته في توفير المواد الأولية للقطاعات ذات الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى تفعيله للحركة التجارية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القطاع الزراعي.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية وذات الأولوية في حياة أفراد المجتمع، ذلك لاعتمادها على تلبية الحاجات الأساسية للمعيشة لذلك تعددت المفاهيم التي تناولت هذا القطاع، بالإضافة إلى اختلافه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى لاتصافه بسمات وخصائص تميزه.

أولا: مفهوم القطاع الزراعي.

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين **(Agre)** أي الحقل أو التربية وكلمة **(Culture)** أي العناية، وبذلك تكون كلمة الزراعة **Agriculture** تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض، والزراعة تتضمن جميع النشاطات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها من أجل إنتاج المحاصيل النباتية، وكذلك اقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل...الخ. ويشمل القطاع الزراعي أي عمل يحدث بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والتربة، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

كما أن الزراعة «تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون، أي الذين يقيمون على الأرض للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان، وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان[2]».

والزراعة بمفهومها الواسع أصبحت غير قاصرة على عملية العناية بالأرض فقط بل تعددت إلى أمور أخرى نتيجة للتنوع وتعدد نشاط المزارع، فأصبح المزارع يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها[3]:

---

[1] جواد سعد العارف، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص81.

[2] محمود الشافعي، "**مدخل إلى الاقتصاد الزراعي**"، مكتبة الأقصى، الأردن، الطبعة الأولى، 1985، ص74.

[3] عرفات إبراهيم فياض، "**الاقتصاد السكاني**"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص143.

- ❖ رعاية الحيوان وتربيته، وهي من أهم فروع الزراعة، وتزدهر حيث تتوفر الأراضي الرخيصة أو حيث يتوفر رأس المال والمعرفة الفنية؛
- ❖ العناية بالأشجار، وهي من الزراعات المتخصصة وتتطلب خبرة فنية ورأس مال، وتعود على القائمين بها بعائد مرتفع؛
- ❖ العناية بالغابات، وهي عملية هامة في العديد من البيئات؛
- ❖ أعمال أخرى مثل تربية الأسماك وصيد الحيوان.

والقطاع الزراعي يعتبر هو النشاط الرئيسي الذي يقوم به البشر لتأمين الغذاء لأنفسهم منذ بداية الحضارة الإنسانية، فهو يعتمد بشكل أساسي على الأرض والبيئة الطبيعية وكذلك على التنوع البيولوجي والحيوي في البيئة الطبيعية، ومن أهم وظائف النظام البيئي الضرورية للزراعة دوران المغذيات، تحلل المادة العضوية، إصلاح التربة المتشققة ومكافحة الأمراض، ونوعية المياه[1].

ولهذا فإن أساس الزراعة والقطاع الزراعي هو الأرض، أما جهد الإنسان والآلات فما هي إلا وسائل للزراعة، وبهذا فبشكل أساسي يعتمد على الأرض والموارد الطبيعية لمحاولة تأمين الغذاء وزيادة الإنتاجية، وبمساعدة جهد الإنسان والخبرات الفنية والآلات المساعدة على زيادة كفاءة وحجم وكمية الإنتاجية[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الزراعة على أساس الأنشطة التي يقوم بها الفلاح بأنها:

- ❖ إنتاج المحاصيل النباتية من خلال خدمة الأرض وزراعتها؛
- ❖ تربة الحيوانات لإنتاج الألبان والصوف والجلود؛
- ❖ تربية الدواجن والنحل والأسماك.

ويمكن بذلك القول بأن الزراعة تعني مجموع الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي والحيواني، الموجهة للتغذية والتصنيع، وهي إما معاشية أو تسويقية.

---

[1] باتر محمد علي وردم، "**العولمة ومستقبل الأرض**"، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص137.

[2] عبد الرحمن المالكي، "**السياسة الاقتصادية المثلى**"، علم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص51.

ثانيا: خصائص القطاع الزراعي.

يتميز القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الأخرى بمجموعة من الخصائص، نذكر منها ما يلي:

1- صعوبة تحديد كمية الإنتاج في القطاع الزراعي:

من الصفات الهامة المتأصلة في القطاع الزراعي، هي تقلب كمية الإنتاج من موسم إلى آخر بسبب تأثير العوامل الطبيعية ولذلك وجود صعوبة بالتنبؤ بالمحصول السنوي[1].

2- تناقص نسبة الزراع:

أظهرت الدراسات أن نسبة المستغلين في القطاع الزراعي تتناقص، وقد بدأت هذه النسبة تتناقص منذ منتصف القرن العشرين ويعود ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعي، بسبب التقدم التكنولوجي في العمل وقيام المصانع بإنجاز ما كان ينجزه الزراع[2].

3- موسمية الإنتاج:

غالبية المنتوجات الزراعية لا تظهر دائما في الأسواق إلا خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا، وهذا يعني ظهور الإنتاج جملة واحدة في فترة زمنية قصيرة نسبيا، ولهذا السبب الأسواق تفكر وتسعى في توفير المحاصيل الزراعية عن طريق طلبها من مكان إنتاجها ولو كان ذلك عن طريق الاستيراد[3].

4- التخصص المكاني:

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة من حيث مجموعة من العوامل مثل المناخ، الملاءمة، التربة...الخ، يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حال كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك، احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها مما يزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين[4].

---

[1] جواد سعد العارف، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص86.

[2] المرجع نفسه، ص87.

[3] أبي سعيد الديوهجي، "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص41.

[4] عاكف الزعبي، "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص42.

5- لا يساير الإنتاج الزراعي انخفاض الأسعار:

فالإنتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب ولكن مسايرته إذا انخفض الطلب بطيء جدا، وسبب هذا البطء هو أن الأرض عامل ثابت، ويستمر استغلالها ما دامت تغطي التكاليف المتغيرة وبالتالي تهبط أسعار المحاصيل في الأزمات الاقتصادية[1].

6-التخصص المكاني:

تواكب المنتوجات الزراعية نسب عالية من المخاطر واللايقين، وذلك بسبب عدم الاستقرار، والناتج من الظواهر الطبيعية مثل الرطوبة، الحرارة والأمطار... وكذلك الأمراض والآفات الزراعية حيث تترك جميع هذه الآفات آثارا على نوعية المنتوجات وحجم التكاليف[2].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الزراعي.

لقد تعاظم وتطور الاهتمام بالقطاع الزراعي حيث عمدت أغلب الدول لتفعيله من خلال تخصيص مبالغ ضخمة لدعمه، لما له من أهمية ودور فعال.

أولا: أهمية القطاع الزراعي.

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم وذلك بشقيه النباتي والحيواني، من خلال مساهمته فيما يلي[3]:

1-توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

2-توفير الموارد المائية:

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني...الخ، أو أولئك الذي يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا

[1] جواد سعد العارف، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] عاكف الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] عنبر إبراهيم شلال، "**التسويق الزراعي**"، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص280، 281.

القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلا، مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء.

3- توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي:

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام، والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها، مما ساهم في نشأة وتطور قطاع استخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي ويوفر كذلك المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الزراعي.

4- استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:

يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يصعب أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

إضافة إلى أهمية أخرى للقطاع الزراعي والمتمثلة في[1]:

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الرئيسي لاستيعاب القوى العاملة في الكثير من الدول، حيث يمثل العاملون فيه ما يزيد عن 40% من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، وهكذا فإنه يمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في المناطق والدول المزدحمة بالسكان.

توفير النقد الأجنبي:

يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي ففي حالة ما إذا كانت الصادرات الزراعية تزيد عن الواردات الزراعية يكون هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي، يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، فقد أدى الاهتمام المتزايد بالصناعة على حساب الزراعة إلى وجود كثير من الاختلالات التي ترتب عليها انخفاض الإنتاج الغذائي وزيادة الواردات من هذه السلع، وكذلك تدهور أحوال الزراعة والقطاع الزراعي.

[1] أحمد رمضان نعم الله، إيمان محمد محب زكي، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص31.

ثانيا: أهداف القطاع الزراعي.

كأي قطاع اقتصادي آخر يهدف القطاع الزراعي إلى إشباع الحاجات الضرورية للإنسان يختلف فقط في أن القطاع الزراعي يشبع الحاجات الأساسية في حياة الفرد، والتي تتمثل في[1]:

1- كمية وأهمية الحاجات الغذائية:

يتصف العصر العالي بأنه عصر الحضارة الصناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية، أو ترجع إلى الصنف الثاني من المشاكل الاقتصادية المطروحة، ولم يبدأ الاهتمام بالحاجات الغذائية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وترجع أهمية الحاجات الغذائية إلى حقائق هي:

- ❖ حجم الحاجات التي يجب على الزراعة إشباعها؛
- ❖ النسبة الكبيرة التي يحتلها المزارعون من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

2- قدم واستمرارية الحاجات الغذائية:

إن القطاع الزراعي قديم قدم ظهور التنظيمات الاجتماعية، وقد اختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور القطاع الزراعي ولكنهم متفقون حول قدمه ويضاف إلى ذلك استمراره وديمومته، فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السكان وهذا الأخير يتزايد في العالم،وبالتالي فإن مشكلة الغذاء التي طرحها مالتوس* ما زالت قائمة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعلية وليس التي تتوفر القدرة المالية لاستيعابها.

---

[1] جدي عبد الحليم، "**الفلاحة والتنمية الذاتية بلدية الركنية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2004/2003، ص37.

* **مالتوس:** باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، ولد سنة 1766 بسومرست لإنجلترا، اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني، من مؤلفاته (البحث في مبدأ السكان)، توفي سنة 1834 عن عمر ناهز 68 عاما.

المطلب الثاني: أنواع القطاع الزراعي ونظمه الزراعية.

للقطاع الزراعي العديد من الأشكال التي تعتمد في الممارسة الزراعية الناجحة للوصول إلى النتائج والأهداف المطلوبة، هذه الأهداف توالت وتعددت النظم الزراعية التي تطورت عبر الزمن لدعم هذا القطاع.

أولا: أنواع القطاع الزراعي.

تحتل الزراعة مكانة عظيمة في تحسين مستويات المعيشة ومتطلبات الغذاء، وهي بذلك تنقسم إلى عدة أنواع وأهم هذه الأنواع هي:

1- الزراعة البدائية المتنقلة:

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها، ولا يجددون خصوبة الأرض لسبب نقص ثقافتهم الفلاحية ولهذا يقومون بالانتقال إلى أخرى[1].

2- الزراعة المتنوعة:

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل (زراعي، نباتي، حيواني) بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد ويتم في هذه المحاصيل تعدد في المنتجات (خضر، فواكه، قمح، تربية المواشي، الدواجن، الأسماك...)، ومن فوائدها[2]:

أ- المحافظة على خصوبة التربة من خلال نظام الدوريات؛

ب-توزيع العمل على فصول السنة؛

ج- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته؛

د- تجنب الخسارة الحتمية؛

هـ-الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع؛

و- يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة.

---

[1] جواد سعد العارف، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] المرجع نفسه، ص ص55، 56.

3- الزراعة الواسعة:

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوافر فيها الخصائص التالية[1]:

- ❖ وفرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة؛
- ❖ وفرة رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات؛
- ❖ وفرة الخبرة الفنية لدى المزارعين واستعدادهم لاستخدامها في الزراعة؛
- ❖ سهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك وانخفاض فئات النقل.

وتتوفر هذه العوامل في أماكن قليلة من العالم من أهمها أقاليم السهول الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية والبراري بكندا، وسهول الباهباس بالأرجنتين، أي المناطق الحديثة نسبيا.

في تلك المناطق نجد أن معدلات إنتاج وحدة الأرض منخفضة وأن معدلات إنتاج عنصر العمل مرتفعة.

4- الزراعة الكثيفة:

عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الأراضي الجديدة، أخذ المزارع في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول بحيث بدأ يستعمل المخصبات من الأسمدة الكيمياوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية، وابتكر الدورة الزراعية وصار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد سنة أو سنة بعد سنتين، وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية وعلى هذا المنوال ظهر ما يتعرف بالفلاحة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة ويحقق هذا التنويع في الفلاحة من إجهاد الأرض، ويفسح المجال لتجديد خصوبتها[2].

5- الزراعة المتخصصة:

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة... ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول وتعتمد في المحصول على أكثر من **50%** من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد، وإنتاج هذه المزارع يكون مخصصا للتصدير ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...الخ، ويسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد محروس إسماعيل، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1970، ص77.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص77.

ثانيا: نظم القطاع الزراعي.

لقد اتسم القطاع الزراعي بتوالي نظم زراعية مختلفة في تطبيقاتها، عليه يمكن التعرف عليها فيما يلي[1]:

1- المزارع الصغيرة (مزارع صغار المزارعين):

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الصغيرة الخاصة، حيث يكون المزارع فيها هو المالك.

2- المزارع الاقتطاعية (الرأسمالية):

يقدم الفرد رأس المال وتدار المزرعة كإحدى الشركات وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع، وينتج المحصول لأجل البيع في الأسواق، وتظهر هنا سمة الاستغلال والابتكار.

3- المزارع التعاونية:

هو نظام يقوم على أساس الملكية الفردية والتعاون الزراعي والإدارة المشتركة، وهدفه الأساسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

4- المزارع الجماعية:

حيث يكون حجم العمليات كبيرا ومجال المكننة متسعا.

5- المزارع الحكومية:

إذ تمتلك الحكومة الأراضي وتقومك بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمّل المخاطر.

[1] جواد سعد العارف، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، مرجع سبق ذكره، ص57.

المبحث الثاني: مقومات القطاع الزراعي، سياسته والمشاكل التي تواجهه.

يساهم القطاع الزراعي في توفير فرص للعديد من السكان من خلال المقومات التي يمتلكها والسياسات الاقتصادية المعتمدة، التي تمثل برامج تشمل كيفية التعامل مع هذا القطاع سواء على المدى البعيد أو القريب، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تحد من النهوض به.

المطلب الأول: مقومات القطاع الزراعي ومتطلباته.

يعتمد القطاع الزراعي على مقومات عديدة تساعد على تحقيق مستوى مطلوب من الإنتاجية، كما أنه يملك مجموعة من المتطلبات التي تعطي أهمية للقطاع الزراعي من خلال مضاعفة الاستثمار وتحقيق الأمن الغذائي.

أولا: مقومات القطاع الزراعي.

يعتمد القطاع الزراعي في تحقيق أهدافه على مجموعة من المقومات تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

1- الأراضي الزراعية:

إن القاعدة الأساسية للقطاع الزراعي تتمثل في الأراضي الزراعية، التي تعتبر ثروة لابد على المجتمع العمل على حمايتها بكافة الوسائل المتاحة عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، استصلاح الأراضي، الحد من التوسع السكاني، التصحر...الخ، وهذا ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي يهدف إلى زيادة الإنتاجية عن طريق ثلاث محاور هي:

- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة؛
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصودة؛
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

وتطبيق هذه المحاور يختلف بين إستراتيجيات الدول فنجد الدول المتقدمة ترتكز على المحورين الثاني والثالث من خلال اعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاج، أما الدول النامية فتركز على المحور الأول مما يؤدي بها إلى زيادة الحاجة إلى استثمارات ضخمة، إضافة إلى استصلاح الأراضي وتوفير البنى التحتية مثل: الطرق، الجسور...الخ.

---

[1] علي لزعر، "**الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة**"، مجلة آفاق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 4، 1998، ص04.

ولهذا لابد للدول النامية من انتهاج المحور الثاني والثالث حتى يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة وبأقل تكلفة مكنة.

2- الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية العنصر الرئيسي لإمكانيات القطاع الزراعي، ذلك من خلال قيمتها المحدودة وانخفاض الكفاءة في استخدامها وخاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها والمتمثلة في:

- ❖ ارتفاع معدلات نمو السكان؛
- ❖ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر، وتدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- التطور الحضاري الهائل والغير مسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة مناه والمتمثلة في المياه الجوفية؛
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية؛
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

إن هذه الصعوبات التي تواجه الدول النامية في محدودية الموارد المائية تفرض عليها ضرورة رفع كفاءة استعمالها، بالإضافة إلى تنمية القطاع الزراعي من خلال:

- ❖ تحسين كفاءة البنية التحتية لطرق الري ورفع كفاءته عن طريق الطرق الحديثة مثل التقطير، الرش المحوري...الخ؛
- ❖ الاعتماد على طرق إنتاجية المحصول التي تعمل على الاقتصاد في مياه الري، بالإضافة إلى التخفيف من التكاليف؛
- ❖ زيادة كمية موارد المائية من خلال بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية، حفر الآبار...الخ.

3- الثروة الحيوانية والنباتي:

إن من المقومات الهامة للقطاع الزراعي يتمثل في الثروة الحيوانية والنباتية، لأن أي نظام اقتصادي يسعى للوصول إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال الرقي بكفاءة الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة، وضمان استمرارها على العطاء ولتحقيق استثمار أمثل في هذه الموارد يستلزم أن يكون هناك إنتاج زراعي وغذائي بمستوى نوعي وكيفية يلبي متطلبات الأسواق داخليا وخارجيا.

ثانيا: متطلبات القطاع الزراعي.

للقطاع الزراعي العديد من المتطلبات التي تعمل على إعادة النظر في الخطط التنموية، من خلال مضاعفة الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي من خلال التطرق إلى العناصر التالية[1]:

- ❖ توجيه الاهتمام والأهمية الكاملة لإنتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية، ووضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه وتنميتها أو استخدام الإمكانيات في الزراعة؛
- ❖ اعتماد تنمية وتطوير المشاريع المشتركة في قطاع الفلاحة والتبادل التجاري للمواد الغذائية وتقديم كافة التسهيلات والدراسات للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الفلاحية؛
- ❖ التعاون والتنسيق فيما بين الدول المحاولة تأمين السلع الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب والقمح

يفترض أن تنطلق هذه الاهتمامات من القدرات الذاتية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار إستراتيجية ملزمة تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وتعبر في أهدافها عن طموحات الأغلبية في دولة ما لتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي، وتوفير مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية بما يؤدي إلى خلق الإدارة السياسية الموحدة، وتهيئ سبل المشاركة الجماهيرية باتجاه إحداث تغيرات جوهرية في البنية المؤسسية من سياسية، اقتصادية واجتماعية وفق برامج زمنية متتابعة ومترابطة لبلوغ هذه الأهداف على نحو تدريجي مستمر ومتصاعد، وبالتالي فإن تنامي القدرة الذاتية لأي دولة باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لديها سوف يؤدي إلى تراجع الفجوة الغذائية وتحسين أوضاع الغذاء، وهذا يعني تنمية فلاحية متكاملة.

[1] "**دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2010، ص03.

المطلب الثاني: سياسات القطاع الزراعي.

تعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها مختلف الدول لتوجيه أنشطتها الاقتصادية، فهي الحلقة التي تربط بين إستراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي.

أولا: مفهوم السياسة الزراعية.

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة الزراعية لابد من التطرق إلى تعريف السياسة الاقتصادية، والتي يقصد بها «عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية[1]».

أما السياسة الزراعية فهي «مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية[2]».

ثانيا: أنواع السياسات الزراعية.

تتبنى حكومات جميع الدول سياسات معين وذلك لتحقيق أهدافها المرجوة، إلا أن هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب درجة تطور هذه الدول.

1- سياسات البحث، والإرشاد الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي من أهم أسانيد الإنتاج الزراعي، ويعد توافرهما شرطا أساسيا للتنمية الزراعية، ويعتمد التطور الزراعي في أي بلد على مدى التطور في مجال هذه البحوث النظرية منها والتطبيقية، وعلى قدرات الإرشاد الزراعي على نقل نتائج هذه البحوث إلى المستوى العالمي، وتهدف سياسة الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها[3].

---

[1] قادر إدريس التل، "**صنع السياسة الاقتصادية**"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص01.

[2] منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص179.

2- سياسة استصلاح الأراضي:

ويقصد بعملية استصلاح الأراضي تطوير طبيعة الأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجها وتهيئتها، وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة لتتم الزراعة في أحسن الظروف.

وتشتمل سياسة استصلاح الأراضي على[1]:

- ❖ استصلاح الأراضي تحديدًا؛
- ❖ تنمية المجتمع.

والهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي، بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمارين الزراعة والصناعة[2].

3- السياسة السعرية الزراعية:

تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومن ثمّ مستوى المعيشة، ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، والسياسة الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها، كما أن أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها تختلف من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى[3].

وبصفة عامة يمكن حصر أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي[4]:

- ❖ الحفاظ على مستويات معيشة مقبولة، تبعا للدخول المتاحة؛

---

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] فوزية غربي، "**الزراعة وتحديات الأمن الغذائي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص119.

[4] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص254.

- ❖ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذلك توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار؛
- ❖ تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحيين ميزان المدفوعات؛
- ❖ تثبيت أسعار المنتجين وتحفيز الإنتاج مع الحفاظ على علاقات مبينة بين أسعار السلع.

أما فيما يتعلق بإجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية، فتختصر في النقاط التالية[1]:

- ❖ ضمان أسعار دنيا وضمان عمليتي الشراء والتوزيع عن طريق الحكومة من دون احتكار؛
- ❖ التعريفات الجمركية والضرائب والرسوم على الواردات لرفع الأسعار المحلية للواردات؛
- ❖ إعانات الاستيراد لمواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية؛
- ❖ التحكم بالعرض يستخدم، يستخدم هذا الإجراء على نطاق أوسع في البلدان المتقدمة لتحديد الإنتاج من خلال الرقابة على المساحات المزروعة.

4- السياسة الهيكلية الزراعية:

وهي التي تكون موجهة إلى الجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغيرات، ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي التي تمس التغيرات الهيكلية مثل تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة إلى أخرى، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي لكثير من الأيدي العاملة، فتضطر الزراعة إلى هيكلة شؤونها، ومن أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية... إلى جانب الاهتمامات البيئية، بحيث تسعى السياسة الهيكلية إلى تفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد[2].

---

[1] فوزية غربي، "**الزراعة وتحديات الأمن الغذائي**"، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] المرجع نفسه، ص ص125، 126.

5-سياسة الإقراض الزراعي:

تهدف سياسة الإقراض الزراعي إلى تشجيع الزراعة وتطويرها تقنيا وبنيويا، وذلك بتمويل التجهيزات ومؤسسات الصناعات الغذائية والحرف الريفية، وكذلك تمويل المزارعين من الاستفادة من تقديمات الضمان الاجتماعي، إلا أن هذه السياسة تواجه مشاكل عديدة من بينها ما يلي[1]:

ومن بين مشاكل الإقراض الزراعي نجد ما يلي:

أ- مشكلة تسديد الديون:

غالبا ما يتعذر على المزارعين تسديد القروض وذلك لأسباب كثيرة منها:

- ❖ إفلاس ظرفي أو طارئ؛
- ❖ إدارة أعمال ضعيفة؛
- ❖ إفلاس بنيوي ناتج عن انخفاض نسبة المردود قياسا على التكاليف؛
- ❖ مخاطر السوق، إذ يضطر المزارعون أحيانا لبيع منتوجاتهم بأسعار متدنية، فيصعب عليهم تسديد ديونهم.

ب-المصاريف الإدارية:

إن عدم قدرة المصارف على إنشاء فروع لها في المناطق الريفية وصعوبة الوصول إلى هذه الأخيرة، تزيد من كلفة القروض.

ج-الضمانات:

لا تقل مشكلة الضمانات صعوبة عن مشكلة تسديد الديون، إذ لابد لكل قرض من ضمانة تعطر للمقرض، فإما أن تكون رهن الأرض أو استخدام المحصول أو ما شابه ذلك، وهذا الأمر ليس بالسهل.

د- الخلل التنظيمي:

إن الضعف والخلل في تنظيم مؤسسات الإقراض الداخلي يتسببان في قسط وافر من الصعوبات التي تعانيها هذه المؤسسات، ومن مظاهر هذا الضعف والخلل ما يلي:

- ❖ مركزية مفرطة في معالجة الملفات؛
- ❖ ثقل الإجراءات؛
- ❖ تأخير في منح القروض، وضعف في أجهزة المراقبة.

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص ص195-198.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية لأنه يمثل لمعظم الدول المورد الرئيسي للدخل وكذلك المصدر الرئيسي للعمالة، إلا أنه يعاني من مشاكل وتحديات كبيرة، ونذكر منها:

أولا: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي.

يواجه القطاع الزراعي صعوبات وعراقيل عديدة سواء من الناحية الفنية أو من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى من الناحية الطبيعية، ويمكن أن نلخص هذه المشاكل فيما يلي[1]:

- ❖ عدم قدرة القطاع الزراعي على مواكبة التقدم التكنولوجي مرتفع التكلفة؛
- ❖ صعوبة توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين والحرفيين العاملين في القطاع الزراعي؛
- ❖ ضعف الخدمات البحثية والتسويقية والإرشادية؛
- ❖ القصور في مواجهة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للقطاع الريفي؛
- ❖ انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة، من أجل إنتاج زراعي مريح؛
- ❖ عدم توفير نطاق قادر على توفير المتطلبات والمداخلات الزراعية إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب؛
- ❖ إن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات الطابع الصحراوي أو الصخري، ومكسوة بالغابات وما شابه ذلك.

مما سبق يمكن القول أنه توجد بعض المخاطر لا يمكن التحكم فيها، فالعملية الزراعية معقدة بشكل يجعل من غير الممكن توقع أو معالجة كل المخاطر[2].

وحتى يؤدي القطاع الزراعي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية لابد من العمل على[3]:

- ❖ إتباع سياسة زراعية واضحة؛
- ❖ صيانة الموارد الطبيعية؛

---

[1] محمود الأشم، "**التنمية الزراعية المستدامة –العوامل الفعالة–**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص524.

[2] فاطمة الزهراء محمد طاهري، "**إدارة المخاطر الزراعية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص89.

[3] فوزية غربي، "**الزراعة وتحديات الأمن الغذائي**"، مرجع سبق ذكره، ص96.

- ❖ العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية، من هياكل ووسائل مختلفة من نقل وتخزين ومحطات بحوث، وهذا يستدع زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الاستثماري؛
- ❖ توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة لتنفيذ وإدارة مشاريع التنمية الزراعية، بما يعود بالفائدة على الجميع؛
- ❖ تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الزراعي؛
- ❖ توسيع مجالات الاستفادة من نتائج البحوث في المجال الزراعي.

ثانيا: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

إن العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي تظهر آثارها جليا من خلا المستوى الضعيف للنمو، وقد أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشي مستقر للسكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن **6%**، غير أنه رغم التقدم المحقق فإن النمو مازال غير كافٍ من أجل[1]:

- ❖ تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان؛
- ❖ تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات وفي الوقت الراهن، يبدو الاختلال واضحا بين زيادة السكان القادرين على النمو الاقتصادي، وهذا يفرض عدة تدابير يترتب عنها مشاكل عديدة تتمثل فيما يلي:
  - ➢ تفاوت البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل؛
  - ➢ الاضطرابات الاجتماعية إذ لم يجد الشباب مناصب عمل، والحد الأدنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم.

[1] "**دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، مرجع سبق ذكره، ص04.

المبحث الثالث: آليات تفعيل القطاع ودوره في الحد من البطالة.

يمثل القطاع الزراعي نشاطا بارزا في مختلف دول العالم، نظرا لدوره في توفير السلع والمنتجات الزراعية اللازمة لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية، ومساهمته في توفير مناصب شغل، لذلك اعتمدت العديد من الدول على تبني مجموعة من الآليات الفعالة التي تساهم في زيادة نشاط هذا القطاع ورفع إنتاجه، لاسيما الدول التي ترتكز عليه واعتمدته كإستراتيجية رئيسية لتخفيض من حجم البطالة.

المطلب الأول: آليات تفعيل القطاع الزراعي.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل الدخل الرئيسي لدخل المزارعين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، ولذلك تقوم مختلف المجتمعات بتطوير وتفعيل هذا القطاع من أجل تطوير الإنتاج وتحقيق معدلات عالية في الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والبرامج، والتي يتم تناولها فيما يلي.

أولا: التأمين الزراعي.

يعتبر التأمين الزراعية منتج خاص من منتجات التأمين، ويستعمل من قبل المزارعين والشركات الزراعية، ويظل التأمين الزراعي الوسيلة الوحيدة للوقاية من جميع المخاطر.

1- مفهوم التأمين الزراعي:

يعتبر التأمين الزراعي وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة، بتوزيع أعباء هذه المخاطر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين[1]، ويشمل التأمين الزراعي عموما تأمين المحاصيل في كافة المجالات مثل البساتين والغابات والمحاصيل الحقلية، وفي جميع مراحل الزراعة بدءًا من الإنتاج إلى الحصاد،التسويق والتخزين والترحيل إلى الأسواق، ويشمل أيضا تأمين الآليات المستخدمة في عمليات الإنتاج والحصاد[2].

---

[1] زهير عماري، عامر أسامة، "**دور التأمين الزراعي في تحقيق تنمية اقتصادية–دراسة حالة الجزائر 2000–2012**"، ورقة بحث مقدمة إلى اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يوم 04 جوان 2014، ص46.

[2] نوال السيد أحمد زين العابدين، "**دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الزراعي، (غير منشورة)، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم، السودان، 2005، ص26.

2- أهمية التأمين الزراعي:

تكمن أهمية التأمين الزراعي في[1]:

أ- يؤهل المزارع للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين؛

ب- يعمل التأمين الزراعي على إيجاد حد أدنى من الدخل للمزارع واستقراره؛

ج- يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى المزارع، وسجلات زراعية على مستوى الدولة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة، وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين؛

د- يشجع الاستثمار في الزراعة والتراكم الرأسمالي وولج عدد كبير من المزراعين والمستثمرين لهذا القطاع، وبالتالي استقطاب عدد كبير من اليد العاملة؛

هـ- يخفف الخسائر التي يتكبدها المزارع ويساعد على استقرار دخل المزارع، مما ينعكس إيجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد الوطني، كما يعمل على تثبيت صغار المزارعين في قراهم ومزارعهم.

3- أنواع التأمين الزراعي:

تتعدد أنواع التأمين في الزراعة وتتمثل في[2]:

أ- تأمين الناتج: ويتوفر في العادة للمحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة؛

ب- تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو الأسعار المستقبلية، وأيضا إمكانية التأمين على الأسعار ترتبط بمدى وجود عقود الأسواق المستقبلية، وأيضا بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين؛

ج- تأمين الدخل: يمكن أن يكون أكثر جاذبية من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل المزارع بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي، حيث أن الخسائر

---

[1] زهير عماري ، عامر أسامة، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] فاطمة الزهراء طاهري، "**دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 22، 2011، ص ص376، 377.

المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة المزارع لأعماله، بالإضافة إلى أن المزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني، وبالتالي لا يمكن لها تحديد قيمة أقساط مناسبة؛

د-**تأمين العائد:** وهو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حده، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني قد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح.

ثانيا: القروض الزراعية.

تعتبر القروض الزراعية ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية، لأن التمويل الذاتي الذي يعتمد عليه المزارع لا يكفي لإنجازها، وتتمثل القروض الزراعية فيما يلي[1]:

1-تعريف القروض الزراعية:

وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل، والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة.

2-الأهمية الاقتصادية للقروض الزراعية:

تكمن الأهمية الاقتصادية للقرض الزراعي في أنه:

أ- يخلق ويحافظ على الحجم الكافي من المخرجات؛

ب- زيادة الكفاءة، بحيث يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛

ج- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة: قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات؛

د-الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار)، لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة، فالطقس والمرض والسعر كلها أخطار لا يمكن التحكم فيها.

---

[1] هناء شويخي، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص24، 25.

3- الضمانات المقدمة للحصول على القرض الزراعي:

تختلف الضمانات التي يقدمها المزارع للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله، ففي حالة الائتمان قصير ومتوسط الأجل، تكون شكل الضمانات شخصية كالكفالة، رهن الآلات والمعدات والمواشي، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى كرهن العقارات والأراضي والسكنات الريفية.

ثالثا: الدعم الزراعي.

يعد الدعم الزراعي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة، لما له من تأثير على السلع الزراعية وبالتالي على القطاع الزراعي.

1- مفهوم الدعم الزراعي:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه «القيمة المالية السنوية لمكافحة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد من دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها وتأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية[1]».

2- أهداف سياسات الدعم:

تعتبر سياسات الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية لتحقيق جملة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي[2]:

أ- تعد بمثابة مساندة المزارعين لتدعيم قدرتهم التنافسية في مواجهة منافسة الواردات القادمة من الخارج؛

ب- يمكن استخدامه لتحقيق أهداف الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من الإنتاج المحلي وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي، وتقليل الانكشاف للمخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية أو عل محور إمكانية الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين؛

ج- الدعم المدعم لصغار المنتجين الزراعيين بصفة خاصة يعمل على تحسين دخولهم.

---

[1] محمد علي محمد، "**مؤشرات الدعم الزراعي**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، أوت 2008، ص201.

[2] "**دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ديسمبر 2009، ص87.

رابعا: الاستثمار الزراعي.

يعتبر الاستثمار الزراعي أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية، كما أن له خصائص تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الأخرى.

1- تعريف الاستثمار الزراعي:

يعرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال...)، وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره، أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة، كما يعني الاستثمار في الزراعة التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل، فشراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية المزارع ودخله[1].

2- دوافع الاستثمار الزراعي:

تختلف دوافع الاستثمار الزراعي حسب الأهداف المراد تحقيقها سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، هناك استثمارات زراعية ذات أهداف اجتماعية يتحقق من خلالها استقرار السكان والحد من النزوح الريفي، وحماية البيئة ووقف الزحف الصحراوي، وهذه الاستثمارات تكون ذات عائد اجتماعي وتقوم بها الحكومة، وهي ذات مردود اقتصادي منخفض، أما الاستثمارات الزراعية ذات العائد الاقتصادي يكون عائد الربحية فيها هو الهدف الأساسي، لأن المستثمر يسعى للحصول على أفضل البدائل من منظور العائد على الاستثمار الزراعي، مقرون بدرجة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وهنا على السياسات الكلية أن تبحث عن العوامل التي تؤمن له مستوى معين من الضمانات تتلاءم مع حجم المخاطرة المتوقعة، وهناك استثمارات زراعية ذات أهداف ذات أهداف إستراتيجية وطنية مثل الأمن الغذائي، الإنتاج التصديري بغرض اختراق أسواق جديدة.

[1] عائشة بوتلجة ، "**دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص ص 3، 4.

وتتمثل دوافع الاستثمار الزراعي فيما يلي[1]:

أ- زيادة معدلات النمو الاقتصادي:

تسعى مختلف دول العالم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات ومنها القطاع الزراعي، بحيث أن زيادة الاستثمار في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد.

ب-زيادة معدلات التوظيف وفرص العمل:

يهدف الاستثمار الزراعي إلى زيادة قدرة القطاع على توفير فرص العمل للقوى العاملة خاصة في المناطق الريفية، من خلال زيادة حجم الاستثمارات المختلفة التي يمكن القيام بها سواء في إنتاج السلع الزراعية أو في الخدمات المرافقة لها، أو في تحويل هذه السلع الزراعية إلى مواد غذائية محولة، هذا يعني أن القطاع الزراعي يمثل أهمية كبيرة في زيادة معدلات التوظيف وتوفير فرص العمل في ظل تزايد عدد السكان.

ج-تأمين الغذاء:

من أهم دوافع الاستثمار الزراعي تحقيق الأمن الغذائي، أي توفير الغذاء بكميات كافية ومتوفرة وسليمة صحيا وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى توفير مخزون إستراتيجي من المنتجات خاصة الأساسية منها.

د- زيادة حجم الصادرات الزراعية:

تعتبر زيادة حجم الصادرات الزراعية من أهم دوافع الاستثمار الزراعي لأن زيادة حجمها يقلل من الفجوة الغذائية، والعجز في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للدول النامية.

هـ-استقرار المجموعات الريفية:

يعتبر النزوح الريفي من أهم المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول خاصة النامية، ويرجع سبب هذا النزوح إلى ضعف الخدمات في الريف وضعف العائد من الزراعة وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه فإن الاستثمار الزراعي في تلك المناطق يعتبر هدفا اجتماعيا يمكن من خلاله توفير فرص عمل للسكان الريفيين، مخلق هجرة معاكسة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

---

[1] "**خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية، الجزء الأول**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، سبتمبر 2004، ص ص28- 33.

المطلب الثاني: القطاع الزراعي مصدر لليد العاملة.

يعتبر الريف هو المحرك الرئيسي للزراعة فازدهاره وتطويره ضرورة حتمية لأن الارتقاء به والاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية يساعد على إنشاء وزيادة فرص العمل.

إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المصدر المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة انخفاض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة، ومكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى، أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة وهناك تحسن ملحوظ في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي ومهما يكن فإن النسبة الكبيرة من قوة العمل التي تحتاجها القطاعات غير الزراعية المتنامية، يجب أن تكون من مصدر زراعي خصوصا في المراحل الأولى من عملية التنمية، لأنه لا توجد هناك مصادر أخرى مؤهلة لتوفير هذا الطلب، على اعتبار أن أغلب السكان في المراحل المبكرة من عملية التنمية يمارسون العمل الزراعي، ومن جهة أخرى قد تكون الزراعة مصدرا لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى، إذا كان نمو السكان الزراعيين بقوة معدل زيادة السكان غير الزراعيين، حيث يؤدي ذلك إلى تحولا من الريف إلى المدينة وذلك حتى لو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغير، وهذا يقود إلى تناقص نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية، وبالتالي الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائما في حالة توسع وطلب مستمرين على اليد العاملة[1].

إن زيادة القوة العاملة في القطاع الزراعي يكون من خلال التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، فهذا يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي وتجنب الأنشطة

[1] فوزية غربي، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص47.

المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانتهاج بدلا من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما يساهم في حل مشكلة البطالة[1].

يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في القضاء على البطالة واستقبال الأيدي العاملة، وذلك من خلال[2]:

- ✓ عملية توسيع الزراعة، وذلك عن طريق زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة، وهو ما يؤدي إلى استغلال الأرض استغلالا تاما، وهو ما يستدعي العمل الدائم وليس الموسمي في الفلاحة في هذه الحالة، وفي كثير من الأحيان يزيد الطلب على العمال من أجل القيام بالعملية الإنتاجية المتواصلة؛
- ✓ إن عملية استصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا أفقيا يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة، سواء كان ذلك في فترة الاستصلاح أو بعدما يتم استصلاح الأراضي، مما يؤدي إلى توسع الرقعة الفلاحية الصالحة للزراعة وما تتطلبه من زيادة الطلب على العمل؛
- ✓ الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكّن من قبول فائض السكان، حتى وإن كانت الأراضي المتاحة وفائض الإنتاج غير كافيين، وذلك للحياة البسيطة وغير المكلفة التي يتّسم بها سكان الريف.

المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في تشغيل اليد العاملة بالدول العربية.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، حيث تمثل الزراعة ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية والتسويقية والتصنيعية والتحويلية، كما أنها توفر فرص عمل لحوالي 26 مليون نسمة من القوى العاملة العربية، وهذا يعني أن القطاع الزراعي يمثل أهمية كبيرة في مجال التوظيف المستديم والموسمي بالذات، وفي ظل تزايد عدد سكان الدول العربية ونتيجة لهذا التزايد تفاقمت نسبة البطالة في الوطن العربي مما أجبرت حكومات هذه الدول القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير للحد من هذه الظاهرة، ومن بين هذه الإجراءات القيام بتطوير وترقية القطاع الزراعي وذلك من خلال تنفيذ خطط وبرامج التنمية الهادفة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وذلك لاستيعاب القوى العاملة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة.

---

[1] محمد براق، حمزة غربي، "**التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005، 2025**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص447.

[2] فوزية غربي، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، مرجع سبق ذكره، ص50.

وقد بلغ عدد العاملين بالقطاع الزراعي في الدول العربية لعام 2014 حوالي 20.6%، كما تفاوتت نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية إذ تتجاوز تلك النسبة ثلثي عدد العاملين في جيبوتي وجزر القمر، وحوالي نصف عدد العاملين في كل من موريتانيا والسودان كما تتراوح هذه النسبة بين 35% و 18.5% في كل من اليمن وعمان والمغرب ومصر وتونس وسوريا، في حين تتراوح بين 1 إلى 6% في كل من الأردن والعراق والسعودية والإمارات وليبيا ولبنان والكويت والبحرين وقطر[1].

ويتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي من الدول العربية، وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 5395 دولار في عام 2014، اما على صعيد الدول العربية قد تراوح نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي الرئيسية خلال عام 2014 بين 4142 دولار و 26895 دولار في كل من السودان وتونس والمغرب ومصر والأردن وليبيا والعراق، مقابل حوالي 2360 دولار و 42229 دولار في مجلس التعاون الخليجي، وقد تراوح نصيب العامل من تلك القيمة المضافة بين 187 دولار و 12276 دولار في الدول العربية ذات الموارد الزراعية القليلة نسبيا، مثل جيبوتي وموريتانيا وجزر القمر واليمن والأردن وليبيا. بينما بلغ نصيب العامل الزراعي في لبنان حوالي 66522 دولار وذلك في 2014 وهو الأعلى بين الدول العربية، كما تتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية ويعود هذا التفاوت لمجموعة من العوامل، من أهمها نصيب المزارع من الأراضي الزراعية ومدى جودة هذه الأراضي والعوامل المناخية والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي ومن الأبحاث والمعلومات والإرشاد، كما يتأثر مستوى إنتاجية العامل بالعوامل المناخية والطبيعية غير المواتية والخلل في السياسات الزراعية والسياسات السعرية[2].

[1] القطاع الزراعي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2016، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص ص80، 81.

الجدول رقم (01): يمثل نسبة القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي (2000-2014):

النسبة	2000	2001	2002	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014
نسبة العمالة الزراعية **%**	32.3	31.7	31.7	31	27.5	27.5	25.6	25.2	23.6	22.3	22.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: "**التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي**"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك انخفاض في نسبة اليد العاملة الزراعية في الوطن العربي، ويمكن تفسير انخفاض هذه النسبة إلى عدة أسباب من بينها عدم استقرار العمل الزراعي نتيجة لعدم انتظام تساقط الأمطار والاعتماد بصفة كبيرة على الزراعة المطرية، الاستخدام المتزايد للآلات الزراعية المتطورة وبالتالي هذه الآلات تحل محل العامل، الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف البنية الاقتصادية في الريف والنقص في الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذلك التفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى. والارتفاع في العائدات النفطية للدول المصدرة للبترول، والذي انعكس سلبا على درجة اهتمام هذه الدول بالقطاع الزراعي، ناهيك عن توجه المستثمرين في القطاع الزراعي للاعتماد على اليد العاملة الموسمية وكذلك غير الرسمية، والتعاقد معها نظرا لانخفاض تكلفتها.

ورغم الانخفاض في نسبة العمالة في الفترة ما بين 2000 إلى 2014 إلا أن لهذا القطاع دور فعال في توفير مناصب الشغل للشباب العربي، خاصة في ظل الأزمات التي يعاني منها الوطن العربي في الفترة الأخيرة من انخفاض في أسعار المحروقات والأزمات المالية...الخ. وبالتالي يكون القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يتوجه لها الشباب العربي حتى يحصل على منصب شغل من جهة وتحقيق اكتفاء ذاتي ونمو اقتصادي من جهة أخرى.

خلاصة الفصل الثاني:

يلعب القطاع الفلاحي دورا أساسيا ومهما في سيرورة وضع الاقتصاد، وأصبح الوضع الاجتماعي والاقتصادي مرهونا بتطور الزراعة، التي تساهم في خلق مناصب الشغل والتقليل من ظاهرة البطالة وآثارها السلبية، بالإضافة إلى مساهمته في إنتاج السلع الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع والمواد الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية، وذلك بفضل العديد من الآليات الفعالة التي تتبعها معظم الدول للنهوض بهذا القطاع، ومساهمته في أداء دوره الفعال ليس الاقتصادي فحسب، وإنما تأثيراته البارزة على الجوانب الاجتماعية وتحقيق التوازن الديمغرافي بين المدن والأرياف.

تمهيد:

تعد البطالة من الأزمات الاجتماعية التي لا تخلو منها كافة مجتمعات العالم بما فيها الجزائر، ومع تطور وتفاقم هذه الظاهرة وتعدد أسبابها حاولت الحكومة الجزائرية إتباع سياسات اقتصادية وبرامج تنموية، تهدف لتجنب هذه المشكلة والتقليص من معدلها والأضرار الناجمة عنها قدر الإمكان، وذلك من خلال برامج مست جميع القطاعات ومن أبرزها القطاع الزراعي، ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع والدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمتمثلة في توفير مناصب الشغل، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة كما يمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد. عملت الجزائر على تطبيق آليات كالدعم والاستثمار الزراعي، القروض الزراعية وذلك ضمن برامج تنمية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرامج التجديد الفلاحي والريفي، تعمل هذه الآليات على دعم القطاع الزراعي كما لها إسهام كبير في امتصاص البطالة في الجزائر.

وللتعرف على الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول واقع البطالة في الجزائر، أما المبحث الثاني تمحور حول واقع القطاع الزراعي في الجزائر، وفي الأخير تطرقنا إلى آليات دعم القطاع الزراعي في الجزائر للحد من تفاقم مشكلة البطالة.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تغيرات عديدة في إستراتيجيتها وبنيتها الاقتصادية، فلم تأخذ بعين الاعتبار علاقات التشغيل عبر الزمن مما أدى إلى تقهقر وضعية التشغيل في الجزائر، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة في فترة التسعينات، إلا أن الحكومة الجزائرية عملت على البحث لإيجاد حلول واقتراحات للتقليص من تفاقم هذه الظاهرة.

المطلب الأول: البطالة في الجزائر.

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني من جهة وسياسات الحكومات من جهة أخرى، ساهمت هذه الظروف في تقسيم تغير معدلات البطالة إلى ثلاث مراحل.

أولا: تطور البطالة في الجزائر قبل الإصلاحات (1962-1986):

في هذه المرحلة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى منذ الاستقلال، بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها لأكثر فئات المجتمع، وكانت الإستراتيجية المتبعة خلال هذه الفترة وحتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد، من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها والتي تشكل القطاع العام، وقد استوعبت هذه المؤسسات أعدادا كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة، كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهود الدولة خلال الستينات والسبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي، حيث وصل إلى 33% ثم 40% خلال عقد السبعينات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض محسوس في معدل البطالة وارتفاع نسب الأجراء والعمال الذين يستفيدون من مناصب عمل دائمة (35% سنة 1966)، وبهذا زادت نسب التشغيل بمعدل 44% بزيادة متسارعة حيث تم إنشاء 000 100 فرصة عمل خلال بداية الستينات وأواخر السبعينات، مقابل المعدل المسجل خلال 1980-1984 بـ 000 140 فرصة عمل، وقد كان ذلك له الأثر المباشر على انخفاض معدل البطالة التي وصلت إلى 22% سنة 1977 ثم 17% سنة 1986، في الوقت الذي سجلت فيه 16.5% سنة 1982. كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض مستويات البطالة، ارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف 65% سنة 1982 مقابل 35% سنة 1966، تحسن القدرة الشرائية...، وساهمت القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالي، والتي أهمها توفير 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية أي ما يعادل 000 328 فرصة عمل و 28% في قطاع الصناعة بـ 000 306 فرصة عمل، و 23% في الإدارة و 19% في قطاع الخدمات، وعليه يتبين مساهمة القطاع

العمومي في توفير فرص العمل بشكل كبير في هذه المرحلة، حيث أنه المنشأ والمحرك لفرص العمل والاقتصاد، ولهذا يتبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الإصلاحات وحتى نهاية الثمانينات يعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد، من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي[1].

ثانيا: تطور البطالة في الجزائر أثناء الإصلاحات (1987-1998):

تميزت هذه المرحلة بانخفاض في أسعار النفط وتراجع الاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة الزراعي، حيث انخفضت مساهمة هذا الأخير في توفير فرص العمل فتم تحويل هذه اليد العاملة اتجاه القطاعات الاقتصادية العصرية، وتحول العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة، كل هذا كان له تأثير على معدلات البطالة التي أصبحت في ارتفاع مستمر منذ بداية الإصلاحات، ولهذا أصبح من الصعوبة التحكم في الآليات العامة التي تحكم تسيير الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة وما نتج عنها من تفاقم البطالة ونقص فرص العمل، حيث ازداد عدد البطالين سنة 1986 مقارنة بالفترات السابقة فقدرت فرص العمل خلال 1986 بـ 000 74 فرصة عمل، ثم تحولت إلى 000 64 فرصة سنة 1987، ثم 000 59 فرصة عمل سنة 1989 ووصلت طلبات العمل إلى 000 180 ألف سنة 1988 ثم 000 200 سنة 1987، وأكبر قطاع منشأ لفرص العمل خلال هذه الفترة هو قطاع البناء والأشغال العمومية والذي بدأ يتأثر بأزمة النفط خلال 1986 بسبب نقص التمويل، والتي نتج عنها تسريح العمال ما يقارب 000 500 عامل ولذلك يمكن القول أن ارتفاع البطالة في سياق الإصلاح في الجزائر تظهر كنتيجة طبيعية كإعادة التصحيح والهيكلة[2]. ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع في معدلات البطالة خلال سنوات الإصلاح من خلال:

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة أثناء الإصلاحات.

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	17	22	12	18	20	21	24	24	28	28	30	30

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات **ONS**، عن الموقع: **www.ons.dz**.

[1] بوحفص حاكمي، "**البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة السانية، وهران، الجزائر، العدد6، 2010، ص ص219، 220.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 179-182.

والمنحنى التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الإصلاحات الهيكلية.

الشكل رقم (06): يوضح تطور معدلات البطالة أثناء الإصلاحات.

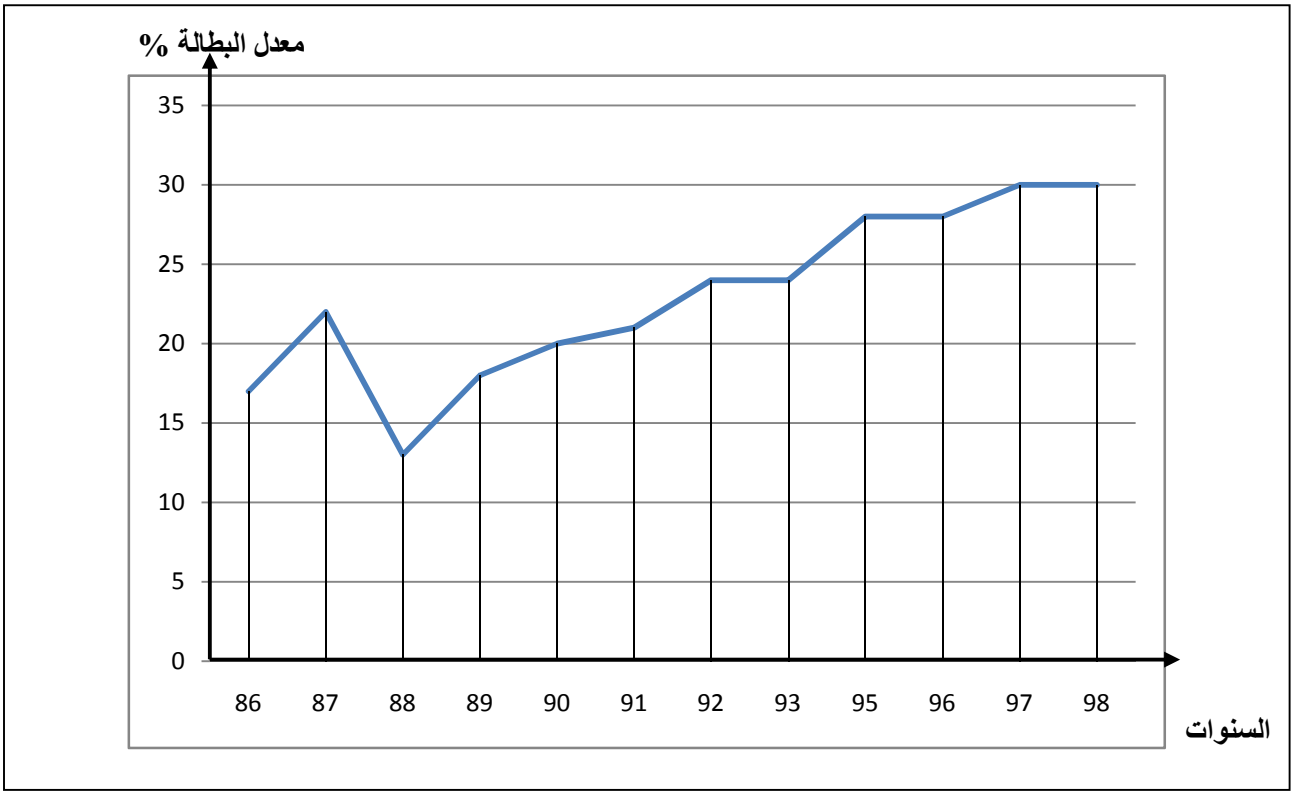

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال إحصائيات الجدول السابق.

يوضح المنحنى السابق ميل معدل البطالة في الجزائر إلى الارتفاع خلال الفترة تطبيق سياسات وإجراءات الإصلاحات الاقتصادية وخاصة في التسعينات، وذلك نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة الناتجة أساسا من انخفاض أسعار النفط، والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنتجة لمناصب العمل وبالتالي الاختلال في سوق العمل، مؤديا إلى ركود في القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في تفير مناصب العمل وبالتالي توجيه مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية العصرية وتحويل العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري، وهذا كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي كانت ذات ارتفاع مستمر منذ 1986، أضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، نتيجة لإعادة هيكلة هذه المؤسسات إضافة إلى عرقلتها بسبب عدم وجود مصادر للتمويل وانعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي.

ثالثا: تطور البطالة في الجزائر بعد الإصلاحات (1999-2016).

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية بكل نتائجها وانعكاساتها وتحسن الاقتصاد على الجوانب النقدية والمالية عل حساب التضحية بالبطالة، عمدت السلطات العامة في الجزائر بعد انتهاء الإصلاحات في مارس 1998 إلى العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها مواصلة عملية خوصصة القطاع العام، وتدعيم الاستثمار الأجنبي بتوفير الظروف الملائمة له ووضع القوانين وتكييفها استعدادا للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، إضافة إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة والموفرة لمناصب العمل، وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيض الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل، التي تمولها الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة والأساسية في محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني، فاتجهت معدلات البطالة إلى الانخفاض في هذه المرحلة[1].

ويمكن توضيح الانخفاض الحاصل في معدلات البطالة في الجزائر في هذه المرحلة على النحو التالي:

الجدول رقم (03): يوضح تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة %	29.2	28	26	25	23.7	17.5	15.3	12.3	12.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	9.8	11.2	9.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات ONS، عن الموقع: **www.ons.dz**.

[1] صلاح الدين كروش، "**البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2015، ص84.

والشكل التالي يوضح لنا تطورات معدلات البطالة بعد انتهاء الإصلاحات.

الشكل رقم (07): يوضح تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات.

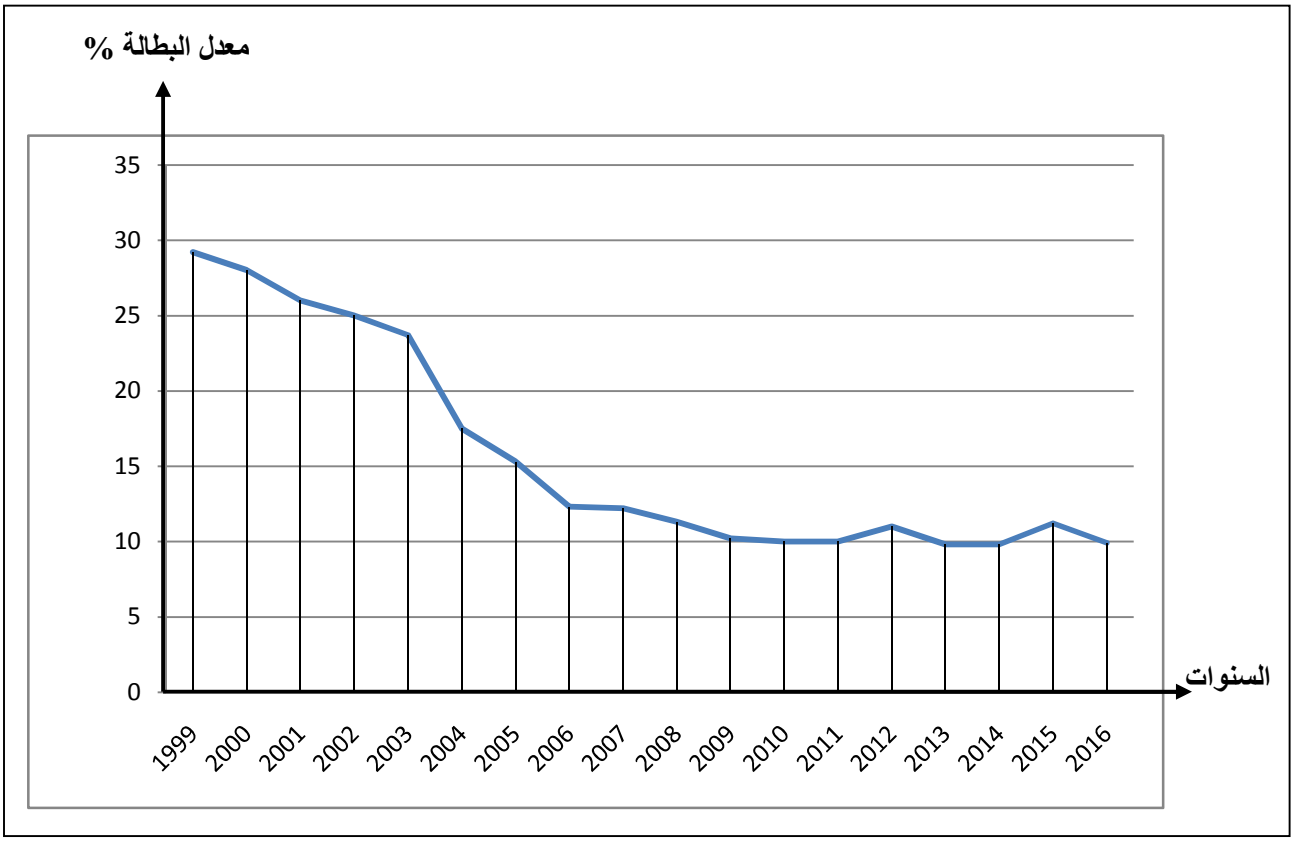

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال إحصائيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال المنحنى السابق ما بعد الإصلاحات أن معدلات البطالة شهدت تراجع سريع مع بداية 2000 إلى غاية 2016، حيث تقلص حجم البطالة إلى 17.5% سنة 2004 بعد أن كان 29.2% سنة 1999، ويعود هذا التطور الإيجابي في معدلات البطالة إلى تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الريفية والفلاحية سنة 2003 وفّر 445 000 فرصة عمل سنويا، كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري للقضاء على البطالة بالإضافة إلى تمويل مختلف برامج الشباب، وتميزت هذه المرحلة بتعزيز المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي استمرت في الانخفاض بوتيرة متتالية منذ سنة 2006، والتي قدرت بـ 12.3%

لتصل إلى 10.2% سنة 2009 وتستمر هذه النسبة بمعدل ثابت جزئيا في حدود 9.8% إلى 10% إلى غاية 2016.

المطلب الثاني: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر.

تعتبر البطالة من أكبر المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول في العالم ومن بينها الجزائر التي تميزت بتفشي كبير لهذه الظاهرة عبر الزمن، من خلال العديد من الأسباب التي ساهمت في تفاقمها وتغلغلها في الاقتصاد الوطني وفي مختلف فئات مجتمعه، فللبطالة خصائص كثيرة ومتعددة يتبيّن من خلالها مدى تفاقمها وحدّة وطأتها في المجتمع الجزائري.

أولا: أسباب البطالة.

تختلف أسباب البطالة في الجزائر منها ما هي أسباب عامة وأسباب داخلة في نطاق سيطرة الحكومة، وأخرى خارجة عن سيطرتها.

1- الأسباب بصفة عامة:

تكمن أسباب البطالة في الجزائر بصفة عامة في[1]:

- ✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار ، إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم؛
- ✓ الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد والتي أدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج، والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة؛
- ✓ عدم الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع والوصول به إلى التوظيف الكامل؛
- ✓ فقدان أكثر من 360 ألف منصب عمل خلال فترة الإصلاحات (1994 إلى 1998)؛
- ✓ انتشار ظاهرة التسرب المدرسي؛
- ✓ النزوح الريفي.

[1] صاطوري الجودي، بهلول لطيفة، "**أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص05.

2- العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة:

من أهم الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة، ولها الأثر الواضح على زيادة نسبة البطالة في الجزائر ما يلي[1]:

أ- انخفاض أسعار المحروقات:

بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات كمصدر أول لتمويل إيرادات الدولة، إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في 1980 إلى 15 دولار سنة 1986، ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر وهذا أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة.

ب-النمو الديمغرافي:

حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي انتشار ظاهرة البطالة بأشكالها المخالفة، ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1986 تضاعف عدد السكان بـ 3 مرات أي بنسبة 3%، ومنذ نهاية الثمانينات وتبعا للأثر المزدوج للتنمية والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطؤا محسوسا لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998 1.5%، و 1.46% سنة 1999 و 1.43% سنة 2000.

وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد، مما أدى إلى تفاقم البطالة.

ج-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة، وذلك نتيجة انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان لها الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص252 – 254.

د- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% (1984-1985) إلى 101.9% في عام 1986 إلى 1987، فحسب سنة 1980 هي سنة الأساس، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي، وبالتالي تأثير استيراداتها من السلع تامة الصنع، حيث انخفض سعر الدولار نحو 30% و 20% أمام كلا من الين الياباني والمارك الألماني في بوابة الثمانينات، كل ذلك أثر على المبادلات التجارية وأيّ انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

3- الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:

إن السياسات المتعاقبة التي تبنتها الحكومة الجزائرية بيّنت مدى هشاشة القرارات، وبالتالي ساهمت في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

أ- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائق أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة، ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشأ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل[1]؛

ب- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق بحيث توجد زيادة كبيرة في عدد خريجي المدارس ومراكز التكوين والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة وصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية والتكوينية، ويرجع ذلك لعدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق[2]؛

ج- نقص ديناميكية القطاع الإنتاج صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل، من خلال الإنتاج الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءًا من البطالة المالية من جهة أخرى[3]؛

---

[1] براق محمد، بوسبعين تسعدين، "**أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة، مرجع سبق ذكره، ص03.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص256.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص256.

د-تخطيط القوى العاملة: يعتبر سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة، حي أن هدف تحقيق القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما تحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ويرجع قصور تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها[1]:

- ✓ نقص وعدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية والتي غالبا ما تكون متناقضة؛
- ✓ عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم والتكوين؛

ومن هنا يتضح أن غياب مخطط القوى العاملة وتخطيط القوى العاملة يساهم بشكل كبير في زيادة حدة مشكلة البطالة.

هـ- قلة المؤسسات البحثية: إن عدم وجود مخابر البحث لدى المؤسسات، وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها وكذلك انعدام التناسق بين مركز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية، يؤدي إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر، وعليه فإن انتقال التكنولوجيا الحديثة بمثابة أحد أسباب البطالة في الجزائر، حيث أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، ويرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة، وبالتالي فإن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج[2].

ثانيا: خصائص البطالة في الجزائر.

أهم الخصائص المعبرة عن البطالة في الجزائر ما يلي[3]:

- ✓ ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يطلبون العمل لأول مرة، ويقدر الطلب الإضافي للتشغيل في الجزائر بنحو 300 000 منصب شغل في السنة، منها 120 000 من حاملي شهادات التعليم العالي؛
- ✓ ارتفاع متوسط مدة البحث عن العمل من 30 شهر سنة 1991 إلى 55 شهر سنة 1998؛
- ✓ ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل، وهذا ما يصعب إدماجهم في سوق العمل؛

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص259.

[2] المرجع نفسه، ص258.

[3] صلاح الدين كروس، مرجع سبق ذكره، ص ص87، 88.

- ✓ تمس البطالة بصفة أكبر الشباب الأقل من 30 سنة (حوالي 80%)، وثلثين (2/3) منهم يطلبون العمل لأول مرة (دون خبرة)؛
- ✓ تمس البطالة سكان الريف أكثر من سكان الحضر ، وهذا ناتج عن هجرة السكان إلى المدن؛
- ✓ تزايد بطالة الجامعيين (حاملي الشهادات) حيث يقدر عددهم بحوالي 000 100 شخص سنة 1998، وفي حدود 000 140 شخص في سنة 2001؛
- ✓ انتشار ظاهرة اليأس من البحث عن العمل ناتجة عن عدم الثقة في المجتمع والسلطات العمومية.

المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر في مكافحة البطالة.

يعتبر التعامل مع ظاهرة البطالة جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولهذا وضعت الدولة برامج ومخططات تهدف إلى التكفل للحد من تنامي هذه الظاهرة وإيجاد فرص عمل للقادمين لسوق العمل، وفيما يلي أهم الإستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة للحد من هذه الظاهرة.

أولا: برنامج تشغيل الشباب.

هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة، يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق «صندوق مساعدة تشغيل الشباب» الذي تم إنشاؤه خصيصا لذلك، ونتيجة عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية) مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر، هو جهاز الإدماج المهني سنة 1990، وقد عمل هذا الأخير على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب[1].

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

أنشأ عام 1994 جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين، الذي تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، وتكمن أهم إجراءات الصندوق فيما يلي[2]:

1- الإجراءات الغير فعالة: وتضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة، ومراقبة المنظمين على الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.

---

[1] سميرة العابد، زهية عباز، "**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**"، مجلة الباحث، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص79.

[2] محمد أدريوش دحماني، "**إشكالية التشغيل في الجزائر –محاولة تحليل–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص227.

2- الإجراءات الفعالة: وتضم هذه الإجراءات نشاطات المساعدة والدعم للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مركز البحث ومركز دعم العمل الحر، والتي انطلق نشاطها في سنة 1998.

الجدول التالي يوضح عدد مناصب الشغل في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

الجدول رقم (04): عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC.

السنة	2007-1999	2008	2013-2009
عدد مناصب الشغل	20757	2398	47800

المصدر: "**المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة**"، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) .

تمّ الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997، يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط، المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة وكذلك التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات وذلك من أجل تدعيم ومرافقة المقاولين الجدد، طيلة مدة تطبيق مشاريعهم ومساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسات المعنية بتحقيق الاستثمارات[1].

الجدول رقم (05): عدد مناصب الشغل في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

السنة	2007-1999	2008	2013-2009
عدد مناصب الشغل	219187	14094	227200

المصدر: "**المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة**"،مرجع سبق ذكره.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وتعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين وكذلك تسهل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز

[1] محمد أدرويش دحماني، "مرجع سبق ذكره"، ص220.

المشاريع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات، ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا[1].

الجدول رقم (06): الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الوظائف المحدثة	30674	37579	25007	44247	62887	91808
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	
عدد الوظائف المحدثة	97698	72440	67594	133824	91415	

المصدر: http://www.and.d7/Index php/ar.

خامسا: مشروع صندوق الزكاة.

وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع على مورد واحد وهو الزكاة[2].

الجدول رقم (07): المشاريع التي تم تمويلها من طرف صندوق الزكاة.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الوظائف	256	466	857	2147	800	1400	3000

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف عن الوقع: http://www.marw.dz.

سادسا: تسيير القرض المصغر (ANGEM).

هو آلية حديثة وجديدة أنشأ سنة 2004 لترقية التشغيل الذاتي، وهذه الوكالة تشكل إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاز المشاريع المجسدة، هو عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 000 500 دج موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما

[1] ياسين العايب، "**دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة دراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، العدد 01، 2014، ص43.

[2] محمد أدريوش دحماني، مرجع سبق ذكره، ص228.

فوق[1]، والجدول التالي يبين العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم (08): مناصب العمل الموفرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الوظائف المحدثة	4994	33331	25847	63148	91101	77934
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوظائف المحدثة	161417	219641	166015	176315	176315	32045

المصدر: http://www.marw.dz.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن نسبة البطالة في الجزائر تتميز بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة ما يجعلها خطرة، فالجزائر عانت ولا تزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة، ففي الفترة السابقة (منذ الاستقلال إلى 1965) شهدت الجزائر موجة استثمارات ساهمت في امتصاص قدر من الأيدي العاملة وبالتالي انخفاض في مستويات البطالة، لكن تزايد حجم البطالة في الجزائر مع حلول 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى مجموع الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، لكن مع حلول العشرية الأولى سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري انتعاش انعكس بصفة إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها سوق العمل، لتصل نسبة البطالة إلى مستويات منخفضة مقارنة مع المرحلة السابقة نتيجة لارتفاع أسعار البترول، الذي ساهم في اتجاه الدولة إلى زيادة النفقات وخاصة على المشروعات والبرامج.

[1] محمد أدريوش دحماني، مرجع سبق ذكره، ص228.

المبحث الثاني: القطاع الزراعي في الجزائر.

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه بخلاف الأنشطة الأخرى، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت منذ الاستقلال للرقي بالقطاع الزراعي نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها في هذا القطاع من أجل مسايرة التغيرات الدولية. فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة من محاولات الإصلاح وبرامج متتالية كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي.

المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي في الجزائر.

تتمتع الجزائر بتنوع طبيعي يتمثل في موقعها الجغرافي ولذلك فقطاعها الزراعي غني بكثير من الموارد الطبيعية مما حفز على تطويره، فمر القطاع بالعديد من المراحل في تطوره، وتميزت هذه المراحل بالعديد من البرامج والسياسات التي طبقتها الحكومة للنهوض به.

أولا: تطور القطاع الزراعي في الجزائر قبل التسعينات.

بعد مجموع القوانين التي صدرت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية السبعينات، والتي اعتمدتها الجزائر من اجل النهوض بقطاعاتها وخاصة القطاع الزراعي الذي كان أهم القطاعات في تلك الفترة خاصة، نتج عنها إعادة الهيكلة التي انتهجتها الجزائر بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 10 مارس 1981 ، والمتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين، إضافة إلى أهداف أخرى لإعادة الهيكلة منها تطهير القطاع الزراعي من السلبيات المسجلة، إعادة تنظيم العقارات والأراضي الفلاحية التابعة، استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين... ولم تتوقف عملية إصلاح القطاع الزراعي عند ضرورة إعادة النظر في تسيير القطاع العمومي فقط، بل تعداه للبحث عن طرق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية، طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر في 1983/08/13 ونتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة، تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية وذلك بإنشاء حوالي 3 429 مزرعة اشتراكية في مساحة تعد على ما يقارب 000 830 3 هكتار وذلك سنة 1982،

إضافة إلى إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون، وهذا ضمن إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا[1].

ثانيا: تطور القطاع الزراعي في الجزائر (1990 – 1999).

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى النهوض بالنشاط الزراعي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها، ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الزراعي، وقانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول إلى اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية، والأخذ بعين الاعتبار أن الميراث لا يكون إلا للورثة بالدرجة الأولى...، وقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا بدخول 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد، يهدف إلى تخليص الاقتصاد من القيود التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات المالية والنقدية القائمة بالإقراض، ومن أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الإصلاحات أن القطاع الزراعي سنة 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 000 200 1 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في المجتمع، وفي 1994 قدرت القيمة المضافة التي حققها القطاع الزراعي بـ 15% مقابل 4.4% في قطاع المحروقات، و 2.7% في قطاع البناء و 1.4% في قطاع الصناعة، ويعود سبب الانخفاض في القطاعات المذكورة إلى انخفاض أسعار البترول خلافا لنسبة القطاع الزراعي في القيمة المضافة التي كانت مستقرة نوعا ما، وذلك بسبب عدم ارتباطها بمداخيل قطاع المحروقات. ليتحسن الإنتاج الفلاحي سنة 1996 إلى حوالي 21%، ثم يتراجع سنة 1997 فينخفض بـ 21%[2]. ومثال على هذا التذبذب في القطاع الزراعي يظهر في إنتاج الحبوب، من خلال السنوات (1991–2000) من خلال الشكل التالي:

---

[1] أحمد التيجاني هشير، "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكلي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص46.

[2] محمد غردي، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص126، 127.

الشكل رقم (08): تطور إنتاج الحبوب خلال (1991-2000).

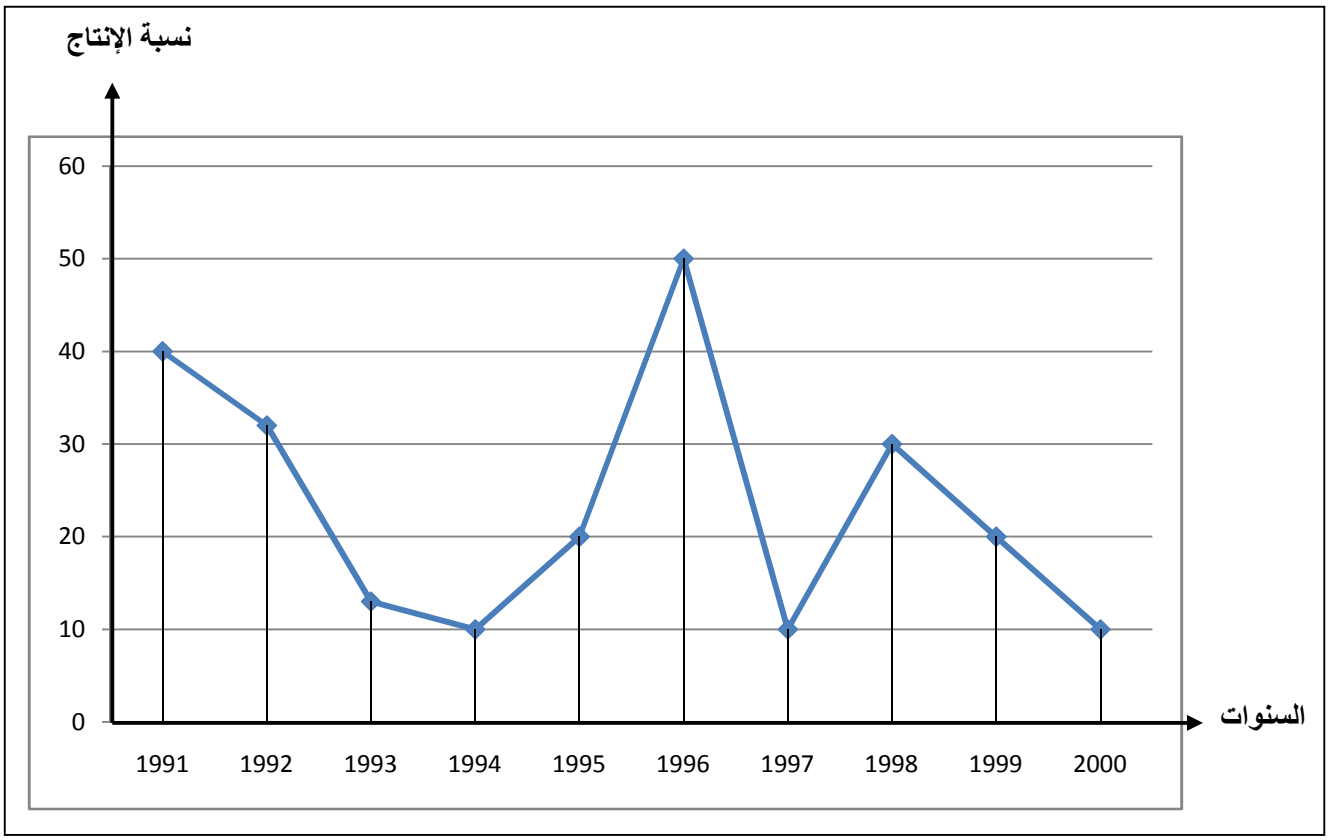

المصدر: أحمد التيجاني هشير، "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الكلي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص64.

نرى بوضوح في الشكل السابق تذبذب إنتاج الحبوب في القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2000 وذلك نتيجة إنعاكسات الأحوال الجوية، إضافة إلى انهيار أسعار المحروقات سنة 1994 والتأثير على ارتفاع أسعار مدخلات هذا القطاع. ثم عاد ليرتفع منذ نهاية 1995 وبداية 1996 بسبب سياسة التعديل الهيكلي، إلا أنها لم تصمد فسنة 1997 عرف القطاع الفلاحي تراجعا يقارب 10.4% مقارنة بـ1996، كما تراجع إنتاج الحبوب مثل ما هو موضح في المنحنى، وخلال 1998 انتعش القطاع الزراعي بنسبة 10.5% لارتفاع نسبة إنتاج الحبوب.

ثالثا: تطور القطاع الزراعي في الجزائر (2000-2014).

عملت الجزائر للحفاظ على نسب نمو في قطاعاتها وقطاعها الزراعي خاصة من خلال محاولة تغيير السياسة المطبقة للتنمية لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة، فتبنت الجزائر برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي.

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004):

توجهت الجزائر بهذا البرنامج إلى دعم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية وتطوير مستوى خدمات النقل والمنشآت وفتح مناصب عمل ورفع القدرة الشرائية، وخصص لهذا البرنامج 525 مليار دج، وكان نصيب قطاع الفلاحة يقدر بـ: 65.4 مليار دج التي تبلورت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) "هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى تنمية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة"، ومن بين أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية والتخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج وزيادة حجمه، تحسين ظروف حياة ومداخيل الفلاحين...

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال فترة المخطط تحسن من خلال أنه سمح لما يقارب **214 000** فلاح ومستثمر الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط، فبلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دج سنة 2001 أي ما يقارب 9.2% من الناتج الوطني الخام وقد سجل نمو بنسبة 13.2% مقارنة بسنة 2000 الذي عرف انخفاضا بـ 5% لتصل إلى 17% سنة 2002، وهذا راجع لكمية الأمطار المسجلة وآثار مخطط التنمية الفلاحية، إضافة إلى تخصيص مساعدات مالية ساهمت في تحسين تدريجي للقطاع الزراعي وقدرت بـ 55% من المساعدات المالية المباشرة، و 45% عبر الصناديق المتخصصة للمزارع الزراعية، وبرمج لمخطط التنمية الفلاحية وسائل لتنفيذه منها: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FN RDA) يعمل على تدعيم الاستثمارات الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين، إضافة إلى القرض الفلاحي للتأمينات الاقتصادية يعمل على تقديم القروض للفلاحين أثناء العملية الإنتاجية وحماية منتجاتهم[1].

[1] أحمد التيجاني هشير، مرجع سبق ذكره، ص ص66، 67.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2010):

سمي أيضا المخطط الخماسي الأول الهدف منه تثمين النتائج المتوصل إليها في برنامج الإنعاش الاقتصادي وخاصة في النتائج التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فخصص للمخطط الخماسي الأول 202.7 4 مليار دج كقيمة أولية، وبإضافة قيمة البرنامج السابق يصل المبلغ إلى حوالي 705 8 مليار دينار. وعند اختتامه في 2009 وصل غلافه إلى حوالي 680 9 مليار دينار فتميز متوسط النمو (3.8%) مع انخفاض نسبة البطالة من 29% إلى 24%، وأرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج إلى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق تحسين نتائج الاستثمارات من خلال الفروع وتعميم التكوين، تنمية تربية المواشي والدواجن ترقية الصادرات الفلاحية، تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية، فكان نصيب القطاع الزراعي من هذا البرنامج 300 مليار دج. فحاولت الجزائر من خلال هذا المخطط الاهتمام بالجانب التنموي المحلي والابتعاد نوعا ما عن سياسة التصنيع، ومن بين أهم الجوانب التي أولت الحكومة الاهتمام بها القطاع الزراعي[1]، والشكل التالي يوضح مخصصات القطاع الزراعي لدعم التنمية الاقتصادية والمقدرة بـ 337.2 3 مليار دج.

[1] أحمد التيجاني هشير، مرجع سبق ذكره، ص ص70، 72.

الشكل رقم (09): توزيع مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009).

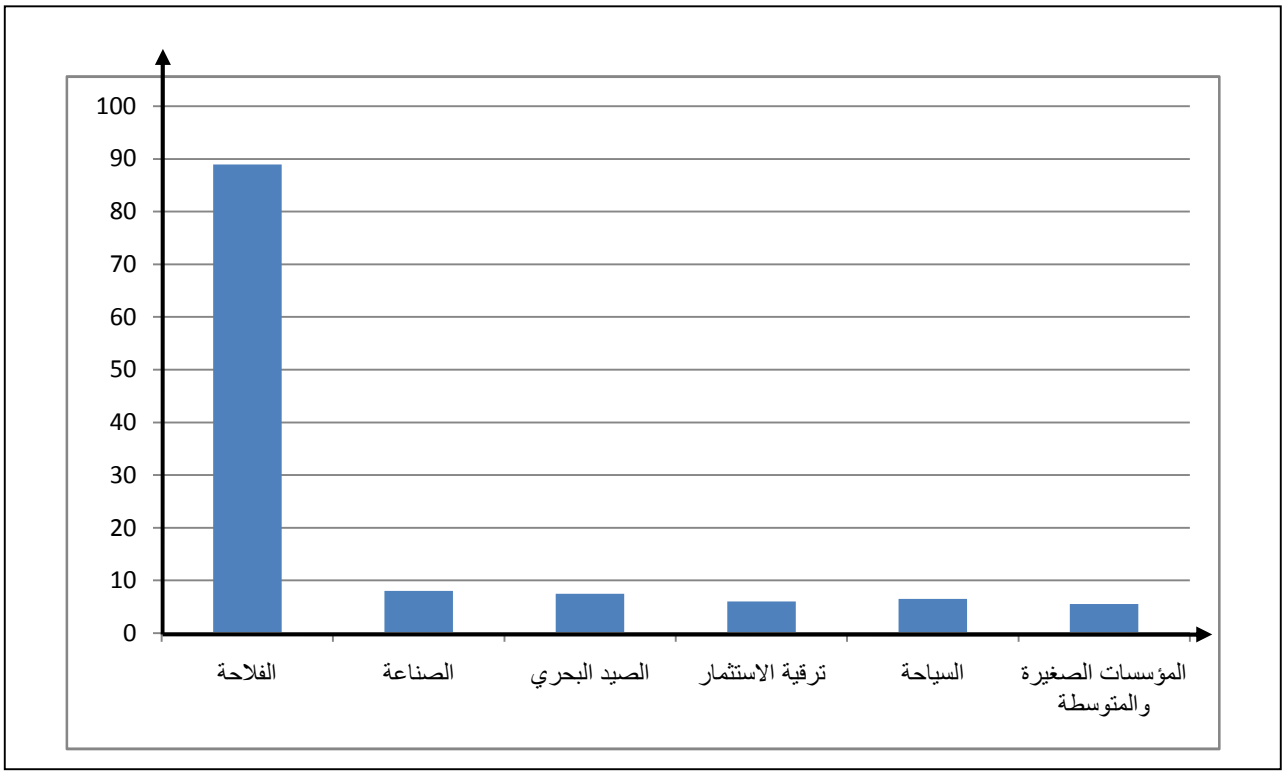

المصدر: أحمد التيجاني هشير، مرجع سبق ذكره، ص71.

من الشكل السابق نلاحظ أن قطاع الزراعة استحوذ على نسبة كبيرة من المخصصات المقدمة ضمن ترقية التنمية الاقتصادية، والتي تقدر بـ 337.2 3 مليار دج فأخذ منها حوالي 300 مليار دج أي نسبة 8.97% من النسبة الكلية، تعكس هذه النسبة الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الجزائرية لقطاع الزراعة في هذه العشرية.

حقق قطاع الزراعة قفزة معينة خلال فترة برنامج الإستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010) حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي 6.27% ما بين 2000-2008، إذ ارتفعت العمالة من 1185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1841 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة 55.35% وذلك بسبب سياسة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، أي وفر للقطاع مناصب شغل حتى وإن كانت لحظية خاصة للظروف المناخية.

ج- برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية بشرية متوازنة دون إقصاء او تهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحياؤها. وخصصت لهذا البرنامج حوالي 230 مليار دج (التجديد الريفي 42 مليار دج، التجديد الفلاحي 160 مليار دج، و 28 لتعزيز القدرات البشرية)، يسمح تطبيق هذا البرنامج بتنمية الإنتاج

الوطني وتحقيق عدة مكاسب، فوصلت نسبة نمو قطاع الفلاحة سنة 2009 إلى 20% وبلغ معدل نسبة نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2010 و 2014 حوالي 11%، وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2010 حوالي 1507 مليار دينار، ليحقق سنة 2014 نموا قدره 2761 مليار دينار، بالإضافة إلى تسجيل رقم قياسي في إنتاج الحبوب في بداية تطبيق البرنامج تصل إلى 61.5 مليون قنطار كما سجل فرع الحليب إنتاج 2.52 مليار لتر، وفرع البطاطا إنتاج 29.5 مليون قنطار وفرع التمور 62 مليون قنطار، أم اللحوم الحمراء فقد فاق إنتاج 30 ولاية التوقعات والأهداف الوطنية التي رسمتها في عقود النجاعة، واعتمدت الجزائر سياسة القرض الرفيق بتوزيعها 5263 قرضا بدون فائدة بقيمة 2.9 مليار دج بهدف تشجيع النشاط الفلاحين بالإضافة مشاريع اخرى عمل برنامج التجديد الريفي على تنفيذها من خلال انطلاق خمس برامج للتجديد الريفي منها حماية أحواض الأزهار بـ 3.5 مليون هكتار، مكافحة التصحر بـ 20 مليون هكتار حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وتثمين الأراضي الفلاحية الغابية بـ 000 341 هكتار، بالإضافة إلى بناء 000 3 وحدة سكنية ريفية وتهيئة قاعات العلاج وتوصيل الكهرباء والماء[1].

المطلب الثاني: خصائص وأهمية القطاع الزراعي في الجزائر.

تزخر الجزائر بتعدد كبير في مناخها يساهم في إعطاء أهمية كبيرة لغطائها الزراعي في جميع مجالاته، إضافة إلى أنه يتميز بمجموعة من الخصائص تجعله من بين أهم القطاعات في الجزائر.

أولا: خصائص القطاع الزراعي في الجزائر.

تتميز الجزائر بقطاع زراعي ضخم ولذلك هناك العديد من المميزات التي تميزه ويتمتع بها القطاع الزراعي الجزائري، ومن أهمها ما يلي[2]:

1- الموارد المائية:

تنقسم الموارد المائية إلى ثلاثة موارد رئيسية أولها الموارد المطرية والتي تتميز بنسبة أكبر من التساقط بنحو 192 مليار م^3 في مساحة تقدر بـ 7% من إجمالي المساحة الكلية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، أما ثانيها فهي الموارد السطحية وتتمثل في السدود المجاري المائية والأزهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بـ 9.8م^3 في السنة، حيث بلغ عدد السدود المستغلة سنة 2013 من طرف الوكالة الوطنية للسدود نحو 70 سد

[1] محمد غردي، مرجع سبلق ذكره، ص ص171، 172.

[2] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 09- 15.

بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.1 مليار م^3، ومن المتوقع أن يصل عددها سنة 2030 حوالي 140 سد بطاقة إجمالية تقدر بـ 12 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، بالإضافة إلى الموارد الجوفية حيث تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحاولي 000 60 بئر صغير، 90000 ينبوع و000 23 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليارم^3 في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م^3/السنة) والجنوب (5 مليار م^3/السنة)، والحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75%) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة والصومام، سهل عنابة والهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي، وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم^3 على التوالي.

2- الموارد الأرضية:

للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية أهمها:

تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط سنة 2009 بنسبة 20% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة حيث تشير الإحصائيات أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 402 951 7 هكتار، وتشغل المساحات الموسمية حوالي 50% منها، حيث شهدت ارتفاعات على مر السنوات فقدرت الزيادة بـ 000 926 هكتار بنسبة 12.33%، وتصنف الأراضي إلى ثلاثة أقسام.

أ- الأراضي الصالحة للزراعة:

وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول والحبوب أو النباتات والأشجار المثمرة والأراضي المعشوشبة، أراضي مستريحة المستغلة والقابلة للاستصلاح والأراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات...

ب-أراضي المساحة المحصولة (المحاصيل الموسمية):

تتمثل المساحة المحصولة في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الفلاحي الكثيف والتنمية الفلاحية الحديثة، تعمل على زيادة المساحة المحصولة عوض القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للفلاحة، إلا أنها تطبق أغلب

الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال السنة)، وهذه ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة.

ج- الأراضي المسقية:

إن تطور مساحة الأراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الفلاحية وكمية الإنتاج، وهذا نتيجة عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، وقد زادت مساحة الأراضي المسقية بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية، وتم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة عن طريق حفر الآبار. وعليه فإن الجدول الموالي يوضح تقسيم استخدام الأراضي في الجزائر:

الجدول رقم (09): استخدام الأراضي في الجزائر للفترة 2012 (هكتار):

الجزائر	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
	483.80	465.28	4353.66	577.63	3152.33	4268.11	32943.69

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، المجلد 33، 2013، ص09.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساحة المحاصيل المستديمة تكاد تكون متقاربة فيما يخص المروية والمطرية، أما المحاصيل الموسمية فهناك تفارق واضح بين المروية والمطرية، والمساحات المتروكة فهي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من المجهودات لاستغلالها.

3- الموارد الرأسمالية:

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فالدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد حسب الاحتياجات، فنلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980-2009)، وتراوحت قيمة رأس المال الصافي بين 9.15 و 14.08 مليار دولار خلال 1980 و 2009 على التوالي وقدرت الزيادة بـ 176 مليون دولار.

4- الموارد البشرية:

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة، والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة واستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات

والموارد المتوفرة، إلا أن الجزائر من دول العالم الثالث التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا بسبب قلة المعدات، وحظي قطاع الزراعة بتزايد مستر في اليد العاملة ولكن رغم هذه الزيادة إلا أن نسبتها بالمقارنة مع القوى الكلية في تناقص مستمر، إذ انخفضت النسبة من 24.5% سنة 2000 إلى 20.5% سنة 2012.

ثانيا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.

يحتل القطاع الزراعي الجزائري مركزا هاما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهميته فيما يلي[1]:

1. أن تنظيم القطاع الزراعي وتطيره يؤدي إلى القضاء على النزوح الريفي وتحقيق التوازن الجهوي وتغير هياكل الإنتاج الفلاحي، مع إعطاء الأولوية التي تحتاجها البلاد؛

2. تزورد القطاع الزراعي للقطاعات الأخرى باليد العاملة من خلال اليد العاملة الفائضة في القطاع نتيجة نمو سكان الريف؛

3. يضم القطاع الزراعي كل الشرائح الاجتماعية من المجتمع؛

4. مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الناتج الزراعي، ويمكن بيان أهمية هذه المساهمة فيما يلي:

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 40 – 42.

الجدول رقم (10): مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2003-2010 (بالدولار).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (A)	68 007	85 003	102 800	116 600	127 497	171 756	137 747	161 734	198 769	198 769
الناتج الزراعي الإجمالي (B)	6 589	8 032	7 900	8 812	10 325	11 195	12 820	13 644	16 110	16 110
نسبة (B) من (A) %	9.68	9.44	7.68	7.55	8.09	6.51	9.3	8.43	8.10	8.09

المصدر: بدر الدين طالبي، سلمي صالحي، "**واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، العدد 31، 2015، ص222.

وحسب الجدول نلاحظ أن الناتج الإجمالي الزراعي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى وهذا راجع لجملة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي تختلف من سنة إلى أخرى بالزيادة والنقصان حسب تطور القطاع الزراعي.

5. إن العمل على زيادة البرامج والسياسات لتطوير القطاع الزراعي ومحاولة زيادة إنتاجيته يساهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وهذا مرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي، وكذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي	208	249	242	261	290	322	365	383	442	433

المصدر: بدر الدين طالبي، سلمي صالحي، مرجع سبق ذكره، ص223.

من خلال الجدول نلاحظ تطور نصيب الفرد من سنة إلى أخرى حيث يسجل سنة 2003 حوالي 208 دولار أمريكي في حين بلغ سنة 2012 حوالي 433 دولار أي بزيادة قدرها 208%، ويعود ذلك لارتفاع الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة بسبب الإصلاحات.

6. مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات من خلال وصول الدولة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، وبهذا يوجه فائضه نحو التصدير والجدول التالي يبين لنا تطور الصادرات الزراعية والغذائية للفترة 2003-2012.

الجدول رقم (12): تطور الصادرات الزراعية من 2003-2012 (مليون دولار).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2011	2012
الصادرات الزراعية (A)	135	150	167	163	181	208.5	208.5
الصادرات الغذائية (B)	51.5	68	76	105.4	138.4	116.29	116.29
نسبة (B) من (A) %	38.15	45.33	45.5	64.72	76.46	79.75	79.75

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013، ص ص 2014، 215.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات الزراعية في حالة تطور، ويرجع ذلك إلى جملة الإصلاحات المستمرة التي شهدها هذا القطاع، حيث سجلت الصادرات الزراعية الجزائرية سنة 2003 حوالي 135 مليون دولار ووصلت سنة 2012 إلى 208.5 مليون دولار بزيادة تقدر بـ 154.44 مليون دولار، كما نلاحظ أن معظم الصادرات الزراعية الجزائرية تتمثل في الصادرات الغذائية والتي عرفت تطورا مستمرا من سنة إلى أخرى، وقدر نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الزراعية سنة 2012 حوالي 79.75%، أي ثلثي الصادرات الزراعية، ورغم التطورات الذي شهدها القطاع الزراعي من حلال الإصلاحات التي قامت بها السلطات وما نتج

عنه زيادة حجم الصادرات الزراعية، والتطور الحاصل في الصادرات الغذائية دليل واضح على أن الجزائر وصلت إلى اكتفاء ذاتي لا بأس به في المواد الغذائية، وبهذا توجهت إلى التصدير.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والحلول الممكنة لها.

لقد مرت الزراعة بعدة تجارب وإصلاحات جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى الإصلاحات الزراعية، إلا أن بعض الدراسات والأبحاث وجدت حلول ممكنة والتي إذا ما اتبعت تجعل من الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول غلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج.

أولا: المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر.

رغم السياسات والإجراءات والبرامج التي تبنتها ووضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل منها[1]:

1- مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية:

- ✓ التقليص العمودي من طرف الإنسان، وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية غلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛
- ✓ انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛
- ✓ التصحر: تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر 2002.

الدولة	المساحة الكلية ألف	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		كم^2	%	كم^2	%
الجزائر	2 382	1 970	82.7	230	9.7

المصدر: فوزية غربي، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو م التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 208/2007، ص267.

[1] هناء شويخي، مرجع سبق ذكره، ص ص53- 55.

2- مشاكل تتعلق بالموارد البشرية:

- ✓ نقص العمالة الزراعية المدربة على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة للسكان، إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على الأساليب التكنولوجية في الإنتاج وهي إحدى أولويات أي مشروع؛
- ✓ ضعف البرامج التدريبية المتبعة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المكونة؛
- ✓ انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها في جميع المجالات والقطاعات.

3- مشاكل أخرى:

بالإضافة إلى أنه هناك مشاكل أخرى منها:

أ- **مشاكل تسويقية:** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله غلى المستوى المطلوب، فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة...الخ.

ب-مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

ج-مشاكل التسيير الإداري: يتفق الجميع على أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

ثانيا: الحلول الممكنة للقطاع الزراعي في الجزائر.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في تحقيق التنمية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل التي تتطلب حلولا سريعة، ومن أهم هذه الحلول ما يلي[1]:

[1] أحمد باشي، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 2003، ص109.

- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم أن الإنتاج المتزايد يؤدي إلى زيادة دخله أكثر مما لو كانت غير ملكه؛
- ✓ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض؛
- ✓ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم؛
- ✓ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه، ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض؛

بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الأرض الزراعية:

- ✓ تبني إستراتيجية واضحة للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج؛
- ✓ نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لتطوير القطاع الزراعي من خلال الصناعات الحرفية الصغيرة القائمة على أسس تعاونية، وهذا يمكن أن يفتح مجالا واسعا للمشاريع الزراعية في زيادة القيمة المضافة.

المبحث الثالث: آليات دعم القطاع الزراعي في الجزائر للحد من تفاقم مشكلة البطالة.

تهدف السياسات الزراعية المتعاقبة التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية القطاع الزراعي، بحيث تتبع أساليب وطرق دعم بأنواعها المختلفة، فحددت الجزائر ضمن برامجها التنموية مخصصات مالية معتبرة تسعى إلى توظيفها في مشاريع واستثمارات ضخمة، لتنمية هذا القطاع وفق برامج محددة ومدروسة تمس مختلف جوانبه، وبالتالي تحقيق النمو والوصول إلى أفضل النتائج باستيعاب نسبة عالية من العمالة في هذا القطاع.

المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في تشغيل اليد العاملة.

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، وتختلف نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان، ولهذا فالقطاع الزراعي يعتبر ثاني القطاعات المساهمة في زيادة حجم العمالة في الجزائر بعد قطاع المحروقات، خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان فيها حوالي 36% من مجموع السكان حسب إحصائيات 2006، وتزايد السكان العاملين في هذا القطاع بنسبة تقدر بـ 2% سنويا وهو ما يبيّن إمكانية القطاع الزراعي في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية.

ويمكن دراسة التغيرات الحادثة في القطاع الزراعي من حيث توفير مناصب الشغل الممتدة من 1967-1997، وذلك بالمقارنة ببعض القطاعات من خلال الدول التالي:

الجدول رقم (14): تغير العمالة (%) حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

السنة	الزراعة	الصناعة	بناء وأشغال
1967	50	7.06	4.06
1978	33.92	13.12	13.95
1989	21.27	13.97	19.31
1997	15.5	10.23	10.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات **ONS**، عن الموقع: **www.ons.dz**.

نلاحظ من خلال الجدول تغير العمالة في القطاع الزراعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، فلقد سجلت الفترة بين 1967-1989 انخفاض مستمر في حجم العمالة الزراعية الناتج عن الهجرة الريفية، ويوضح النمو السريع للصناعة، البناء والأشغال العمومية آثار السياسة الرامية إلى تطوير النشاطات غير الزراعية، ومباشرة بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وحل المؤسسات الاقتصادية العمومية وشركات البناء وتسريح اليد العاملة، أصبح الاقتصاد الوطني يتميز بعدم مقدرته على توفير مناصب عمل جديدة بالكمية اللازمة، إلا أن القطاع الزراعي استمر في توفير مناصب عمل جديدة مقدارها 29700 منصب خلال الفترة 1985-1993 من بين إجمالي المناصب الموفرة خلال هذه الفترة، في حين نجد أن القطاع الصناعي لم يوفر خلال نفس الفترة سوى 3000 منصب عمل، أي أنه من أجل منصب عمل موفر من طرف الدولة هناك 2.3 منصب عمل يوفره قطاع الزراعة، وهذا يبين أن قطاع الزراعة أصبح أكثر فعالية في سوق العمل والقضاء على البطالة في تلك الفترة.

تلي هذه المرحلة الفترة الممتدة من 2003-2014 والتي تميزت بمجموعة من البرامج والإصلاحات للقطاع الزراعي ساهمت في امتصاص نسبة معتبرة من البطالة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15): القوة العاملة الكلية والزراعية من 2003 إلى 2014 (ألف نسمة).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمالة الكلية	7000	7798	9493	973095	9968.91	10315	10544	14638	15285	15285	11964	11453
العمالة الزراعية	2113	2493	21381	1609.63	2220.12	2244.06	2420.17	3157	2442.6	2476.50	2528.90	2550.60
نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية	30.18	20.73	14.54	16.54	22.27	21.75	22.36	16.16	15.98	16.2	21.13	22.27

المصدر: "**أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 35، 34، 33، 32، 31، 30، 29، 27، 26، للسنوات 2014، 2013، 2012، 2011، 2009، 2008، 2007، 2006.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور القوة العاملة في الجزائر من سنة إلى أخرى وهذا راجع لتزايد عدد السكان من جهة وظهور بعض المشاريع الجديدة من جهة أخرى، كما نلاحظ تذبذب التوظيف في القطاع الزراعي من سنة لأخرى فهو يتأرجح بين الزيادة والنقصان، وكذلك الشأن لنسبة القوة العاملة الزراعية من القوة العاملة الكلية، فبعدما كان القطاع الزراعي يوظف 30% من القوة العاملة الكلية انخفض تدريجيا ليصل إلى نسبة 16% فقط من العمالة الكلية، ويرجع السبب في ذلك كونه قطاع غير مستمر مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية. إضافة إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة نظرا لضعف مستوى الأداء الخدماتي للموظف في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة (تعليم، صحة، مياه شرب، كهرباء...) وبالتالي البحث عن الرفاهية والاستقرار، وكذا ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية، وبالتالي يرتفع مستوى البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية، كما يمكن تبرير نزوح العمالة من الريف إلى المدينة بانخفاض العائد من النشاط الفلاحي، بالمقارنة مع العائد من

النشاطات الاقتصادية الأخرى ونقص الحوافز في هذا القطاع، ولهذا سعت الحكومة في الآونة الأخيرة للإصلاحات الزراعية بالإضافة إلى مجموعة البرامج التنموية، وكذا التسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، وقد بدأت بوادر نتائج هذه الإصلاحات حيث اتجهت العمالة الزراعية للارتفاع بشكل تدريجي منذ سنة 2013 بنسبة 21.13%، بعدما كانت 16% في سنة 2012 لتصل إلى 22.27% سنة 2014، لكن بالرغم من بعض هذه الزيادات تبقى نسبة القوى العاملة في الزراعة متدنية مقارنة بالقطاعات الأخر، خاصة في هذه المرحلة وذلك مع مواكبة التطور التكنولوجي والاقتصادي.

والمنحنى التالي يوضح تطور العمالة في القطاع الزراعي من العمالة الكلية في الفترة الممتدة من 2003-2014.

الشكل رقم (10): نسبة القوة العاملة الزراعية من العمالة الكلية (2003-2014).

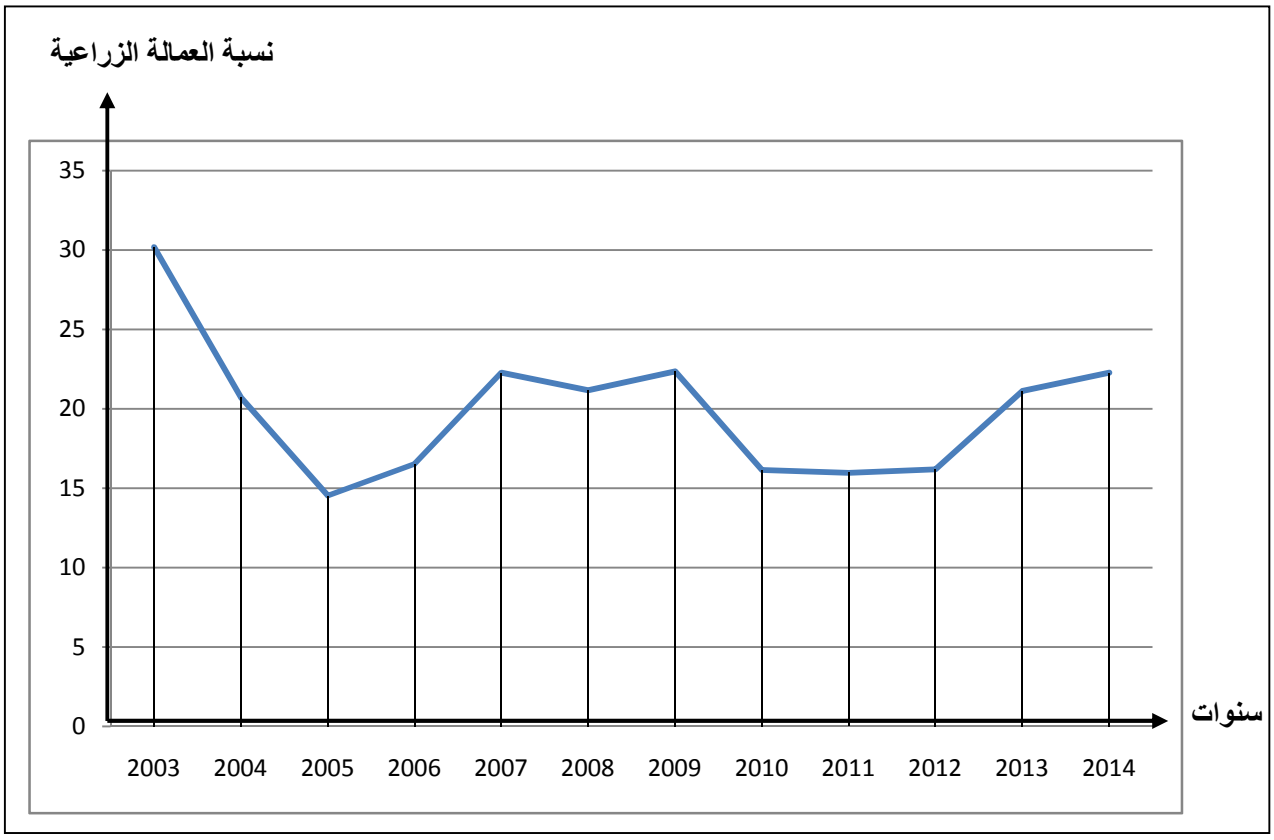

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول السابق.

المطلب الثاني: آليات دعم القطاع الزراعي لرفع مساهمته في توفير مناصب الشغل.

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في الاقتصاد الجزائري، فهو يمثل الدخل الرئيسي للمزارعين وإنتاج الغذاء في المجتمع، لذلك تقوم الجزائر بتفعيل هذا القطاع من خلال مجموعة من الآليات والبرامج الداعمة له.

أولا: التأمين الزراعي في الجزائر.

يلعب التأمين الزراعي دورا فعالا في مسايرة مجهودات التنمية في القطاع الزراعي، وذلك اعتبارا لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من التخفيف من حدة الخسائر بما يساهم في تثبيت دخل الفلاح وضمان تجديد إمكانياته الاستثمارية، واستقرار القطاع بصفة عامة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتميز الزراعة بخصائص كالتعرض إلى مخاطر عديدة من بينها التقلبات المناخية، الكوارث الطبيعية وأيضا مختلف الأمراض التي من شأنه أن تلحق أمراض بليغة بالإنتاج الزراعي بما يؤثر سلبا على مداخيل الفلاحين، لذلك من الضروري وضع آليات للحد من الانعكاسات السلبية للمخاطر المحدقة بالفلاحين مما يستوجب تدخل السلطات العمومية الملزمة بتطوير نظام التأمينات الزراعية التي من شأنها أن تسير هذه المخاطر وتحول دون تكبد المنتجين لخسائر مادية معتبرة. في الجزائر حسب الإحصائيات تمثل الزراعة ما بين 8 إلى 12 من الناتج الوطني الخام (PIB) ويشغل أكثر من مليون من اليد العاملة، وبذلك يعمل على امتصاص جزء لا بأس به من البطالة في المجتمع الجزائري، ورغم الأهمية التي تكتسيها الزراعة فإن موضوع التأمين الزراعي غالبا ما يكون منسيا أثناء إعداد برامج التنمية لهذا القطاع الحساس[1].

[1] عيسى منصور، "**التأمين الزراعي في الجزائر**"، متاح على الموقع: www.akhbarelyoum.dz، تاريخ النشر: 2016/03/02، تاريخ التصفح: 2017/05/16.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16): تطور رقم أعمال التأمين الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 (مليار دينار).

السنة	رقم أعمال التأمين الزراعي	نسبة النمو %	إجمالي رأس التأمين الزراعي على الأضرار	مساهمة التأميت الزراعي في التأمين على الأضرار %
2000	949429	-	18981743	5
2001	14311013	50.72	20181846	7
2002	1220369	14.72	26357170	4.6
2003	1039681	14.81	31967406	3.3
2004	993563	4.44	36918892	2.7
2005	780520	21.44	41754907	1.9
2006	604244	22.58	46541557	1.3
2007	544571	9.9	53632050	1
2008	759330	39.4	67629809	1.1
2009	786540	3.6	77635240	1
2010	842002	7.1	80714930	1
2011	1620553	92.5	79950197	2
2012	2241164	38.3	92057417	2.4
2013	2792676	24.6	105927069	3

المصدر: زهير عماري، عامر أسامة، "**دور التأمين الزراعي في تحقيق تنمية اقتصادية -دراسة حالة الجزائر 2000-2012**"، ورقة بحث مقدمة إلى اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يوم 4 جوان 2014، ص40.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة اشتراكات التأمين الزراعي في التأمين على الأضرار ككل ضئيلة جدا، كما أن معظم هذه الاشتراكات قد يتعلق بالتأمينات الإجبارية وهذا يدل على نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، ونلاحظ أن الطلب على التأمين الزراعي يشهد ازديادا بعد سنة 2007 وذلك لأسابب عدة في مقدمتها ما يلي:

- ✓ ارتباط المخاطر الزراعية بالتغيرات المناخية وهي المرشحة للاستمرار؛
- ✓ الزراعة التجارية في تطور مستمر، وبالتالي فإن التأمين كآلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة نسبية متدنية مقارنة بما يترتب على المخاطر من خسائر؛
- ✓ تطوير نماذج تأمين زراعي عملية مغرية للمؤمّن والمؤمن له؛
- ✓ الاهتمام المتزايد بالزراعة؛ وكذلك بنوعية البيئة؛ يجعل التأمين أحد مكونات العملية الإنتاجية الزراعية.

إن سوق التأمينات الزراعية يقع تحت هيمنة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الذي يحوز على حصة الأسد من هذا المنتوج على الرغم من فتح السوق أمام منافسة الشركات ذات الرأسمال الخص، ويمكن إرجاع عزوف الفلاحين في الانخراط في برامج التأمين إلى عدة أسباب:

- ✓ نقص ثقافة التأمين لدى الفلاحين؛
- ✓ نقص توعية وتحسيس الفلاحين بأهمية تأمين المحاصيل؛
- ✓ المستوى المرتفع لأقساط التأمين؛
- ✓ ضعف قيمة التعويضات وبطء عملية التعويض.

ولهذا على السلطات أن تعمل على تطوير نظام التأمين الزراعي وذلك بتكريس ثقافة التأمين، بتغطية أكبر عدد ممكن من منتوجات النشاط الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة مختلف المناطق الزراعية وتسهيل عملية التعويض، وتأجير التسديد في حالة عدم قدرة الفلاحين على الدفع الفوري مع إلزام مؤسسات التأمين بتوفير عروض حسب حاجيات السوق وبمعايير احترافية.

ثانيا: القرض الزراعي في الجزائر.

مرّت القروض الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم بمجموعة من المراحل، يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1- المرحلة الأولى: 1964-1986:

قام البنك المركزي بتمويل القطاع الزراعي منذ بداية 1964 حيث حدد حجم القروض التي منحها خلال 3 دورات حوالي 2366.3 مليون دج موزعة كما يلي: 1965/1964 قدم 516 مليون دج، 1966/1965 قدم 901 مليون دج، أما في 1967/1966 قدم 949.3 مليون دج، وفي سنة 1967 تم تحويل تمويل القطاع الزراعي إلى البنوك التجارية، حيث قام هذا البنك بمجموعة من التعديلات من بينها الاسراع في دراسة طلبات القروض والاعتماد على مساعدة الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني، واستمر هذا التعاون حتى سنة 1968 بحيث أصبح البنك الوطني الجزائري هو الممول الوحيد للقطاع الزراعي بحيث قام البنك بتخفيض تكاليف منح القروض وتسهيل الوصول إليها، حيث خفض من معدلات الفائدة وذلك حسب نوع القرض 4% للقروض قصيرة الأجل، و3.5% للقروض متوسطة الأجل و 2.5% للقروض طويلة الأجل لأقل من 10 سنوات و3% لأكثر من 10 سنوات، رغم هذا لم يستطع القطاع الخاص خصوصا صغار الفلاحين من الحصول على القروض اللازمة في الوقت المناسب حيث قدرت حصتهم خلال هذه المرحلة حوالي 5% من مجموع القروض الممنوحة للقطاع العام، ويرجع السبب في هذا التوزيع إلى عجز الفلاح عن تسديد مستحقاته المالية إذ تراجع معدل التسديد من 60% خلال 78-79 إلى أقل من 37% في 81-82، ومن أجل تدارك هذه الوضعية قام البنك الوطني الجزائري بتخصيص الحسابات البنكية وفق نوعية النشاط، حيث استطاع خلال الفترة 67-69 من تقديم قروض بحجم 3010 مليون دج، وبهذا ارتفع حجم الديون التي يتحملها الفلاحون منذ الاستقلال إلى غاية 1970 حوالي 1689 مليون دج، منها 420 للخزينة العمومية و 469 للبنك المركزي و 800 للبنك الوطني الجزائري.

لم يستطع البنك المركزي الجزائري رغم كل التسهيلات التي قدمها المساهمة في إنعاش القطاع حيث ارتفع مستوى مديونية الفلاح، هذا ما دفع الدولة إلى إعادة هيكلة القطاع مما أدى إلى ظهور بنك الفلاحة والتنمية

[1] بومدين زاوي، "**التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر –مقاربة كمية–**"، أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015، ص-ص 184-194.

الريفية في 1982، قدم هذا الأخير 2827 مليون دج قروض قصيرة الأجل و 1775 مليون دج قروض متوسطة الأجل، أما من جهة القروض طويلة الأجل قام بتحمل تكلفة تمويل ما نسبته 60% من حجم الاستثمارات وباقي المبلغ يتم دفعه كمساهمات شخصية من قبل الفلاح.

أما فيما يخص أنواع القروض في هذه المرحلة فقد شهدت قروض الاستغلال ارتفاع كبير حيث انتقل من 986 مليون دج سنة 1970 إلى 3041 مليون دج سنة 1986، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تفاقم نفقات اليد العاملة والتي تمثل لوحدها حوالي 62% من مجموع نفقات الاستغلال، وأغلب قروض الاستغلال كانت توجه إلى تغطية أجور العمال.

وبالنسبة لقروض الاستثمارات فقد شهدت تطورات بين كل من الرباعي الأول والثاني، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17): توزيع قروض الاستثمار

توزيع قروض الاستثمار	القطاع العام	القطاع الخاص
الرباعي الأول	990	208
الرباعي الثاني	2224	55
الخماسي الأول	3479	783

المصدر: بومدين زاوي، "**التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر –مقاربة كمية–**"، أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، (غري منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016/2015، ص–ص 184–194.

من خلال الجدول نلاحظ تطورات في قروض الاستثمار في كل من القطاع العام والخاص، إلا أن هذه التطورات تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصا أن المخططات المتبعة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية القائمة على تقوية ودفع عجلة التنمية داخل القطاع، بالاعتماد على تكثيف الاستثمارات ويرجع السبب في هذا إلى ثقل الإجراءات الإدارية والتقنية.

2- المرحلة الثانية: 1986-1999:

في سنة 1986 تم توزيع مهام تمويل القطاع الزراعي على كافة البنوك التجارية بما في ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع في 1987 12.3 مليار دج، لكن انخفضت هذه القروض في سنة 1992 وهذا راجع إلى الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 حيث نتج عن هذا

القانون ارتفاع درجة الرقابة على النشاط البنكي، وارتفاع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1990، كل هذا أدى إلى فرض إجراءات جديدة في منح القروض الفلاحية تتضمنها ضرورة إجراء دراسات اقتصادية حول طبيعة وأهمية ومستوى نجاح المشروع مع تقديم الضمانات الكافية التي من خلالها يمكن للبنك تخطي مشكل المخاطر المختلفة، أما بالنسبة لتسديد الديون فقد ارتفع مستوى عجز الفلاح على التسديد من 8 مليار دج سنة 1993 إلى 27 مليار دج 1997، هذا ما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق إعادة الجدولة وكان ذلك عبر مرحلتين 1994 و 1997 بغرض جلب الفلاحين الذين ليس لديهم الرغبة في التسديد، ومساعدتهم على تقديم العديد من التنازلات والتحفيزات من أجل الوفاء بتعهداتهم مقابل حصولهم على قروض جديدة تمكنهم من تحسين قدراتهم على السداد، وفيما يخص معدلات الفائدة فقد ارتفعت على القروض الفلاحية خلال الفترة 90-92 لتصل إلى 23.5% في 1990، لتنخفض بعد ذلك إلى 6% على المدى المتوسط و8% على المدى القصير و 5% على المدى الطويل بعد سنة 1992.

إن هذه السياسة الصارمة التي انتهجها البنك خصوصا اتجاه صغار الفلاحين الذين يمارسون نشاطهم على المستوى الأسري، حيث تجاهل البنك مجمل نشاطاتهم الإنتاجية ودورهم كقوة عاملة قادرة على خلق الفرق وكوسيلة يمكن أن يعتمد عليها البنك في جلب مدخراته. انطلاقا من هنا ونظرا لضعف قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تلبية كافة الاحتياجات المالية للفلاحين من جهة، وعدم قدرته على تغطية مجمل المناطق الريفية من جهة ثانية تمّ تأسيس الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، حيث يهدف هذا الصندوق إلى ترقية وتنمية النشاطات الفلاحية والريفية والصيد البحري وهذا بالتنسيق مع صندوق التأمين الفلاحي.

وفي الأخير يمكن القول أن عملية تمويل القطاع الزراعي خلال هذه المرحلة شهدت انخفاض في مستوى كافة القروض (قروض الاستغلال/قروض الاستثمار)، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إلغاء الأجور التي كانت تدفع إلى العمال النشطين بالقطاع في شكل تسبيقات على العوائد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

3- المرحلة الثالثة: 2000-2014.

استطاع القطاع الزراعي خلال هذه المرحلة تحسين وضعيته المالية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، حيث شهد في هذه المرحلة عدة إصلاحات ناتجة عن انتهاج سياسة جديدة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، وفي هذا الإطار استغلت المؤسسات المالية النشطة في تمويل القطاع الزراعي فرصة مضاعفة مشاريعها واستثماراتها، إذ استطاع كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية من توفير الاحتياجات المالية، حيث تمكنت هاتين المؤسستين في سنة 2008 من دراسة أكثر من 185 ألف مشروع

المقدرة بحوالي 195 مليار دج، تكفّل كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تقديم 115 مليار دج كقروض بنكية متعددة الأنواع وبمعدلات فائدة مختلفة، وفي يحن يتم تقديم 80 مليار المتبقية في شكل دعم يمنحه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

إن برنامج التجديد الاقتصادي الذي انطلق في سنوات 2000-2004 في إطار هذا البرنامج تم تخصيص اعتمادات مالية معتبرة من طرف الدولة للقطاع الزراعي، وذلك بهدف ضمان تلبية كامل احتياجاته المالية والمقدرة في بداية المدة بـ 14 مليار دج، هذا ما مكن من توفير مناصب شغل وكذلك تحقيق معدلات نمو سنوية في أحقاب هذه السياسة التنموية بمعدلات مرتفعة قدرت بمتوسط 8% منذ بداية الألفية.

واصلت الدولة خلال المرحلة الثانية من هذا البرنامج 2005-2009 في دعم التجديد الاقتصادي، حيث خصصت ما يفوق 300 مليار بهدف تثبيت وتقوية الاستثمارات الفلاحية التي تتم إنشاؤها مع الحفاظ على نفس المسار المنتهج من قبل والهادف إلى إنعاش القطاع، ومن ثم زيادة في فرص العمل المتاحة في هذا القطاع.

ثالثا: الدعم والاستثمار الزراعي في الجزائر.

اعتمدت الجزائر على إستراتيجيات للنهوض بقطاعها الزراعي من خلال تقديم الدعم اللازم والملائم لهذا القطاع، ومحاولة استثمار هذا الدعم في مشاريع تساهم في تطويره.

1- المرحلة الأولى: 1962-1987.

إن الظروف الاقتصادية والمالية السائدة خلال هذه الفترة كانت سببا في إرغام الدولة على التدخل المباشر في تمويل وتسيير ومراقبة جميع نشاطات القطاع الزراعي من خلال فرض سياسة دعم وحماية المنتجات الفلاحية، بحيث تكفلت الدولة في هذه المرحلة بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تفوق قدرة المزارع، كما تميزت هذه المرحلة بانتشار أسلوب دعم الاستثمارات من معدات وتجهيزات بالإضافة إلى المدخلات الفلاحية، مع إهمال عنصر الدعم المباشر للمنتجات الفلاحية وقد ساهم هذا الأخير في انخفاض نسبة الدعم الزراعي من مجموع النفقات الكلية للدولة، حيث قدرت سنة 1982 بـ 3.8% وهذه النسبة الضعيفة استمرت في الانخفاض رغم كل الجهود المبذولة، حتى بلغت سنة 1988 حوالي 0.8% من قيمة الدعم الكلي[1].

[1] إبراهيم توهامي، "**أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 8/7 ديسمبر 2011، ص230.

أما بالنسبة لحجم الاستثمارات فقد بلغت 1.88 مليار دج في الفترة ما بين (1969/1967)، هذه النسبة من الدعم المقدمة والمستثمرة ساهمت في خلق مناصب شغل في القطاع الزراعي قدرت بـ 874000 عامل سنة 1967، لتنتقل إلى 934000 عامل وذلك سنة 1969، أما خلال الفترة (1970-1973) قدر حجم الاستثمارات بـ 4350 مليار دج ساهمت هذه القيمة في توفير نسبة من اليد العاملة قدرت بـ 873000 وذلك سنة 1973، ونلاحظ من هذه النسبة أن عدد العمال انخفض في 1973 مقارنة مع 1969، ولكن رغم الانخفاض إلا أن قطاع الزراعة يبقى الرائد بين القطاعات في استيعاب الأيدي العاملة في هذه الفترة، وبذلك نجد أن مستوى التشغيل في هذا القطاع ما بين الفترة (1977/1967) يبقى مستقرا، بحيث يفوق 840000عامل مع الميل إلى الانخفاض ويرجع ذلك إلى النزوح الريفي باتجاه المدن وظهور نشاطات أخرى منافسة، وصلت الاستثمارات في القطاع الزراعي والممثلة في الدعم الزراعي المقدم خلال الفترة (1979/1978) إلى 780 مليار دج من الاستثمارات لهذا القطاع، وهذا التطور في مجال الاستثمار ساهم في زيادة حجم في اليد العاملة عبر السنوات وخاصة السنوات اللاحقة، ليصل بذلك حجم التشغيل في القطاع الزراعي إلى 960000 عامل وهو يمثل حوالي 33.4% من مجموع المشتغلين، وبقي قطاع الزراعة من أكثر القطاعات استيعابا للأيدي العاملة[1].

2- المرحلة الثانية: 1988-1994.

نظرا لتراجع موارد الدولة الناتجة عن الانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط سنة 1986، أدى ذلك إلى تضرر مختلف القطاعات وبالأخص القطاع الزراعي كونه يعتمد اعتمادا شبه تام على الإعانات الحكومية في تمويل نشاطاته، فتميزت بداية هذه المرحلة بارتفاع حجم الاعتمادات الموجهة إلى عدم القطاع الزراعي قدر سنة 1989 بـ 5% من النفقات الكلية، لذلك حاولت الدولة منذ بداية التسعينات تحسين إدارة مواردها غير أنه عند نهاية هذه المرحلة توجهت الحكومة الجزائرية إلى إلغاء كامل أنواع الدعم على كل المنتجات الغذائية، ما عدى الحليب والقمح وهذا ما أدى إلى حدوث عدة آثار منها[2]:

- ✓ ارتفاع أسعار البذور والأسمدة وجميع مستلزمات الإنتاج، حيث تضاعف سعرها سنة 1991؛
- ✓ انخفاض حجم التعامل مع الخدمات البنكية، حيث أدى تقليص دعم الدولة إلى إيقاف معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية، والتي شهدت ارتفاعا كبيرا ابتداء من 1990، حيث أصبحت بين 13%

[1] بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص200.

[2] المرجع نفسه، ص225.

و 23.5% بعدما كانت 4% و 6% خلال المرحلة الأولى، وقد أدى ارتفاع معدلات الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات البنكية، وبالتالي عدول الفلاح على طلبات تلك الخدمات.

من خلال هذه الآثار اتجهت الجزائر إلى دعم الأسعار إذ عملت الدولة على استخدام إمكانياتها المالية المحدودة والمتوفرة لديها من خلال توجيه اعتماداتها المالية المخصصة للقطاع نحو دعم أسعار المنتجات الفلاحية مباشرة، هذا ما نتج عنه ارتفاع نسبة الدعم مقارنة بالقيمة المضافة الفلاحية خلال هذه الفترة لتصل سنة 1992 إلى 9.3%، في المقابل استمرت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع في الانخفاض لتصل سنة 1994 إلى 1.5% من مجموع النفقات العامة.

أما فيما يخص حجم الاستثمارات الزراعية العامة 1991 قدرت بـ 9.8 مليار دج أي بنسبة 17.7% من مجموع الاستثمارات الكلية لترتفع بعد ذلك غلى 18.24 مليار دج في 1993[1].

3- المرحلة الثالثة: 1995-1999.

شهدت هذه المرحلة العديد من التقلبات في سياسة دعم القطاع الزراعي، ويرجع السبب في ذلك إلى التذبذب في إيرادات الدولة الناتجة عن عدم استقرار أسعار المحروقات، ولذلك شهدت هذه الفترة تذبذب نسبة الدعم مقارنة بالقيمة المضافة للقطاع لتنحصر تلك النسبة بين 3.5% و 7.1% نتيجة للآثار السلبية التي سببها الإلغاء شبه التام للدعم الموجه للقطاع، توجهت الدولة إلى ضرورة إعادة الدعم وخاصة بعد ارتفاع عوائد المحروقات، وهذا ما أدى بالدولة إلى انتهاج سياسة جديدة قائمة على الدعم المباشر للفلاح، وذلك باستخدام عدة طرق[2]:

- ✓ تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية:قامت الدولة بتخصيص ما قيمته مليار دج كغلاف مالي موجه إلى تغطية نسبة الفوائد البنكية الناتجة عن القروض الفلاحية المدعمة، حيث قدرت نسبة الدعم بـ 15.5% قروض قصيرة الأجل و 17.5% قروض متوسطة الأجل، على أن يتحمل الفلاح 8% إلى 6% على الترتيب من نسبة القروض؛
- ✓ الاعتماد على سياسة إعادة جدولة ديون الزراعة عبر مرحلتين خلال سنوات 1994-1997، حيث بلغ حجم القروض التي تم إعادة هيكلتها حوالي 7.6 مليار دج.

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص106.

من خلال الدعم المقدم في هذه المرحلة قدرت حجم الاستثمارات العامة في القطاع سنة 1995 بـ 23.16 مليار دج لترتفع إلى 42.43 مليار دج في سنة 1999، أما فيما يخص حجم الاستثمارات الخاصة فقد بلغت 3.19 مليار دج لتمويل 21 مشروع، لتصل إلى 29.68 مليار دج وذلك سنة 1999 لتمويل 525 مشروع. من خلال هذا نلاحظ أن الدعم المقدم من الدولة في هذه الفترة إضافة إلى الاستثمارات المنجزة ساهم كل ذلك في تطوير القطاع الزراعي الجزائري، بالإضافة إلى استيعاب نسبة لا بأس بها من اليد العاملة والتي قدرت في 1997 بـ 15.5% من العمالة الكلية[1].

4- المرحلة الرابعة: 2000-2014.

شهدت هذه المرحلة فترتان تختلفان باختلاف مخططات الدعم، ويمكن تقسيمها كما يلي:

أ- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2009:

ساهم هذا المخطط في تطوير القطاع من خلال[2]:

- ✓ تخصيص الدولة لهذا المخطط 55.9 مليار دج في شكل دعم مباشر وغير مباشر، وذلك من أجل رفع معدلات النمو داخل القطاع الزراعي، وهذا ما تحقق خلال فترة وجيزة إذ ارتفع معدل النمو بين سنتي 2001/2000 بمعدل 18.7%، ومن خلال هذا المخطط اعتمدت الدولة على مجموعة من أساليب الدعم أهمها:

- دعم مداخيل الفلاح على المدى المتوسط والقصير؛
- إعطاء الأولوية إلى دعم المنتوجات الأساسية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي؛
- دعم استصلاح الأراضي خصوصا تلك الأراضي المتحصل عليها عن طريق الامتياز، أو المتواجدة في مناطق صعبة مثل الصحراء والهضاب العليا؛
- دعم البحوث الفلاحية بهدف تطوير الزراعة البيولوجية والاستخدام الأمثل للأسمدة.

[1] محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] بومدين زاوي، مرجع سبق ذكره، ص207.

ويعد الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي من أهم أسباب زيادة الاستثمارات وتطورها، فتطورت مخصصات الاستثمار الزراعي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور مخصصات الاستثمار الزراعي في استحداث العمالة.

السنوات	2000	2001	2003	2005	2006	2007	2008	2009
مخصصات الاستثمار الزراعي	43.53	56.77	94.21	70.21	229.56	147.24	340.43	-
العمالة المستحدثة في إطار استثمارات قطاع الزراعة	-	-	-	132.428	104.323	101.997	83.903	243.854

المصدر: محمد غردي، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص100.

نلاحظ من خلال الجدول أن مخصصات ميزانية الدولة موجهة للاستثمار الزراعي عرفت تطورا كبيرا من سنة 2000 إلى 2008، حيث انتقلت من 43.53 سنة 2000 إلى 340.43 سنة 2008، هذه الزيادة تعود أساسا إلى ارتفاع الأسعار خاصة في فترة التسعينات نتيجة للتحرير الاقتصادي الذي رافقه كذلك ارتفاع في الأجور، وكذا الاهتمام الكبير من الدولة بالقطاع الزراعي من خلال الدعم المقدم للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي سخرت له الدولة كل الإمكانيات المالية لتطوير البنية التحتية الأساسية تشجيعا وتحفيزا للاستثمارات، أما بالنسبة لنصيب الاستثمارات الزراعية العامة إلى حجم الاستثمارات الحكومية الكلية فنلاحظ أن نسبتها تراوحت بين 10.33% و 19.79%، وهي نسبة ضعيفة لما لهذا القطاع المنتج من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان واستقرار السكان في الأرياف وامتصاص البطالة، وفي إطار هذه الاستثمارات تم استحداث مناصب شغل في قطاع الزراعة 132428 منصب 2005 لترتفع إلى 243854 منصب سنة 2009، وهذا الارتفاع راجع إلى الوضعية الاقتصادية الجديدة التي شهدتها الجزائر في تلك السنة، حيث حققت نمو في العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي كان معدل النمو الزراعي أهم المساهمين فيها.

ب- التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014):

تبنت الجزائر هذا البرنامج من خلال ما يلي[1]:

عمل برنامج التجديد الفلاحي والريفي على وضع الأسس الضرورية لتوجيه الدعم الفلاحي نحو الأقاليم الريفية ودعم القوى التحتية من تكوين وتأهيل، بالإضافة إلى توجيه أهداف الدعم باتجاه فكرة تحقيق الأمن الغذائي، وفي إطار تنظيم السياسات الداعمة للقطاع الزراعي تم إنشاء عدة صناديق (صندوق الضمان الفلاحي، صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي) هدفها تسهيل وصول الإعانات المالية في شكل مساهمات حكومية للعديد من النشاطات الزراعية، حيث انتقلت تلك الاعتمادات من 52 مليار دج سنة 2000 إلى 284 مليار دج سنة 2012، مع العلم أن تلك الأموال يتم تحديدها وفق أهداف وبرامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تم تقييمها بمتوسط 230 مليار دج خلال الفترة (2014/2010) استطاع القطاع الفلاحي من خلالها تحسين متوسط معدل نمو الإنتاج، فيما كان 6% (2008/2000) أصبح 8.3% (2014/2006)، قسمت تلك الاعتمادات إلى:

- ✓ التجديد الفلاحي: خصصت الدولة لهذه الركيزة غلاف مالي قدره 160 مليار دج، وجهت تلك الموارد إلى تحديث وتجهيز مختلف قنوات الإنتاج بالاعتماد على دعم الري والتسميد واقتناء أفضل البذور والشتلات، هذا ما ساهم في ارتفاع إنتاج (الحبوب 54 مليون طن، الحليب 3 مليار لتر)، تطوير نظام رقابة وحماية دخل الفلاح من خلال تعزيز الخدمات اللوجيستية التي يحتاجها الفلاح.
- ✓ التجديد الريفي: قدر حجم الاعتمادات المالية لهذه الركيزة 42 مليار دج تم توجيهها كما يلي: حماية السدود والحواجز المائية بهدف توفير المياه لحوالي 3.5 مليون هكتار داخل 25 ولاية، مكافحة التصحر حيث يتم تطبيق هذا البرنامج في 338 بلدية منتشرة عبر 30 ولاية في مساحة قدرها 205 مليون هكتار من أجل حماية ومعالجة 137 ألف هكتار، إعادة تأهيل البنية التحتية داخل المناطق الريفية عن طريق خلق ما يفوق 17.5 ألف وظيفة دائمة استفادت منها أكثر من 35 ألف أسرة ريفية.
- ✓ تقوية القدرات البشرية: من أجل تنفيذ خطوات هذا البرنامج تم تخصيص ميزانية 24 مليار دج بهدف تطوير التعليم والبحث الزراعي، مع حشد الخبرات الوطنية والأكاديمية حول قضية التنمية الفلاحية والريفية

[1] أمال حفناوي، "**مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013، ص-ص 17 - 19.

والعمل على تحفيز تلك القدرات البشرية من أجل المساهمة في تنفيذ البرامج، تنفيذ برامج تطوير القدرات البشرية من خلال تكوين الفلاح عبر المعاهد والمراكز بهدف التدريب على استخدام طرق وأساليب إنتاجية تعتمد على التكنولوجيا الزراعية.

وفي إطار هذا البرنامج (سياسة التجديد الفلاحي والريفي) قدرت قيمة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2011 والبالغ عددها 24350 مشروع، 47369 مليون دج كما تم في نفس السنة استحداث 213848 منصب شغل في القطاع منها 22239 منصب دائم و191609 منصب معادلة ومنصب دائم.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي في الجزائر.

يشهد القطاع الزراعي في الجزائر حركية كبيرة على مستوى الميدان بمواصلة جهود كل الجهات المعنية بتنفيذ برامج ومشاريع ميدانية، تعمل هذه الأخيرة على النهوض بهذا القطاع الحيوي وذلك بتوفير الشروط اللازمة لرفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، كما تم إدراج القطاع الزراعي في الجزائر من ضمن القطاعات الإستراتيجية التي تعول عليها الحكومة لتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل إنخفاض أسعار المحروقات في الفترة الأخيرة، واعتمدت الجزائر للنهوض بقطاعها الزراعي مستقبلا إلى انتهاج العديد من البرامج والسياسات، أهمها[1]:

وتسعى الحكومة إلى بلوغ رهانات الوصول إلى أهداف معينة وذلك في السنوات القادمة، فقبل نهاية 2017 تراهن الوزارة على استرجاع كل الأراضي الفلاحية خاصة البور، وهي الأراضي التي تركن في راحة لمدة طويلة وتقدر هذه المساحة بـ 576 ألف هكتار من الأراضي البور.

- ✓ الرهان على رفع مساحة الأراضي المنتجة من 8.5 ملايين هكتار في 2016 إلى 9 ملايين هكتار في آفاق عام 2019، منها 2.3 مليون هكتار من الأراضي المسقية عبر تقنيات السقي التكميلي لضمان الرفع من مردود الهكتار بالنسبة لشعبة القمح، و600 ألف هكتار منها مخصصة لزراعة الحبوب، ولضمان بلوغ الرهان تقرر فتح الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بهدف عصرنة القدرات، وكذلك توفير وتثمين كامل عناصر سلسلة الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ العمل على إنشاء 100 قطب فلاحي مندمج كبير على الصعيد الوطني تبعا لخصوصية كل منطة، وذلك قصد تشجيع وترقية مختلف فرص الاستثمار الفلاحي المحلية والجهوية وتجسيدها في الميدان، وكذلك تهدف هذه الأقطاب الفلاحية في آفاق 2019 إلى توفير وتثمين كامل عناصر سلسلة الإنتاج الفلاحي بالمنطقة المعنية إقليميا بنشاط القطب.

[1] www.elmihwar.com, 29/03/2016.

أما أهم أهداف الحكومة الجزائرية في هذا القطاع لعام 2020 ما يلي:

- ✓ بالنسبة لفرع الحليب، العمل على رفعه قدرات الإنتاج لبلوغ قرابة 5 ملايير لتر من الحليب الطازج في آفاق 2020، بهدف تلبية طلبات 42.7 مليون نسمة وبالتالي توقيف استيراد مسحوق الحليب، مع العلم أن الإنتاج في 2016 بلغ 938 مليون لتر ويتم سنويا استيراد 404716 طن من مسحوق الحليب لتغطية عجز إنتاج الحليب 3.75 مليار لتر؛
- ✓ أما فيما يخص فرع اللحوم الحمراء الخاصة بالبقر فقد بلغ الإنتاج الوطني 140 ألف طن في 2016، ويتم سنويا استيراد 20454 ثورا لتغطية طلبات السوق، في انتظار الانتهاء من تنفيذ الإستراتيجية في آفاق عام 2020 المتعلقة بالحد من الواردات، من خلال برنامج تسمين السلالات المحلية وتطوير المستثمرات المدمجة وتعميم التلقيح الاصطناعي.

وبهذا فإن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا السياق من شأنها أن تخلق مناصب شغل جديدة، وبالتالي زيادة نسبة العمالة في هذا القطاع، ويتضح من خلال ذلك إدراك المعنيين بضرورة تفعيل دوره في امتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية في البلاد.

خلاصة الفصل الثالث:

يعد القطاع الزراعي نشاطا اقتصاديا هاما من شأنه أن يمكن الجزائر من تلبية الحاجيات الغذائية النباتية والحيوانية لسكانها، وزيادة صادراتها خارج المحروقات ورفع قدرتها في مجال استحداث مناصب الشغل، إذ عملت الجزائر على النهوض بهذا القطاع واستحداثه كمحرك يحق أهداف التنمية الاقتصادية، والتي أهمها المساهمة في امتصاص البطالة وتوفير نسبة لا بأس بها من العمالة في المجتمع من خلال الاعتماد على العديد من الإصلاحات والبرامج، بتقديم الدعم والتحفيزات التي وفرها للفلاحين والعاملين في القطاع وكذا الاستثمارات الأساسية التي قامت بها الدولة، لتوفير الظروف الملائمة لتنمية هذا القطاع.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في أي اقتصاد فهو يمثل المصدر الرئيسي للغذاء ودخل المزارعين في كل المجتمعات، كما يساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ولعل أبرزها استقطاب اليد العاملة وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة في المجتمع.

وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها في الجزائر يبقى القطاع الزراعي أولى اهتمامات الدولة نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها في الاقتصاد الوطني بعد قطاع المحروقات. والمتمثلة في تحقيق تنمية اقتصادية وذلك من خلال توفير الغذاء والدخل للسكان خاصة سكان الريف، بالإضافة إلى رفع مستويات التشغيل ومحاولته الكبيرة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، ومن أجل تنمية وتطوير القطاع الزراعي الجزائري استدعى ذلك تدخل من الحكومة الجزائرية من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات والهياكل والبرامج التنموية التي دعمت هذا القطاع، وذلك بدء من التسيير الذاتي إلى غاية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهي البرامج التي خصصت لها مبالغ مالية جد معتبرة وجهت للمزارعين والمستثمرات الزراعية، قدمت هذه البرامج في شكل آليات دهم ساهمت في تفعيل دور هذا القطاع الحساس في التقليل من نسبة البطالة في المجتمع الجزائري.

لكن على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة في تحسين دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة ومحاولة الرفع من مستويات التشغيل في الجزائر، إلا أن هذا التحسن كان طفيفا نوعا ما، لكنه يساهم نسبيا في التقليل من هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني.

❖ **فرضيات الدراسة:**

بعد دراسة الموضوع ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه يمكننا اختبار الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالآتي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على:

« اقتصرت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة على وجهة نظر واحدة في دراستها وتحليلها ».

تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك بدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة، والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار، « وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى ».

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على:

« يمتلك القطاع الزراعي العديد من الإمكانيات والمقومات التي تمكنه من التقليل من ظاهرة البطالة ».

يزخر القطاع الزراعي في مختلف دول العالم بإمكانيات طبيعية وبشرية واسعة، هذا ما يدفع الدول لاستغلال أمثل لهذه الإمكانيات سواء عن طريق استصلاح أراضيها، إضافة إلى الاستثمار الزراعي عن طريق زيادة الدعم للمزارعين وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهم، كل هذه المجهودات المبذولة من طرف الدول تمكن من النهوض بهذا القطاع، وبالتالي يمكن القول أن الإمكانيات والمقومات التي يحظى بها القطاع الزراعي تساهم في التقليل من ظاهرة البطالة في هذا القطاع، والرفع من مستويات التشغيل في المجتمع. « وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ».

- **الفرضية الثالثة:** والتي كان مضمونها:

« تزايد اهتمام السلطات والحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالقطاع الزراعي من خلال إقامة العديد من المخططات والبرامج الداعمة، والتي ساهمت في الرفع من نسبة التشغيل بالجزائر».

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي ذلك ضمن برامج تنموية متعاقبة، خصصت من خلالها مبالغ مالية معتبرة عملت على توظيفها وفق عدة برامج منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ترجمت هذه البرامج في شكل قروض ودعم

لرفع مستويات الاستثمار الزراعي ودخول المزارعين وبالتالي الرفع من نسبة التشغيل في هذا القطاع، وعليه فالفرضية الثالثة محققة وهو ما يثبت صحتها.

❖ **نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها كالأتي:

- ✓ تمتلك الجزائر من المقومات والإمكانيات الزراعية سواء الطبيعة البشرية أو المالية، ما يجعل قطاعها الزراعي قطاع استراتيجي تعول عليه الحكومة في النهوض باقتصادها.
- ✓ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد تمهيدا للنهوض بالقطاع الزراعي، حيث أفرزت هذه الإصلاحات مجموعة من البرامج التنموية، شملت جميع أقطار الوطن دون استثناء وبالتالي ساهمت في توفير العديد من مناصب الشغل.
- ✓ يعد الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي بالجزائر أحد أهم السبل لرفع مستويات معيشة سكان الريف وتلبية حاجاتهم الغذائية والصناعية، من خلال الحد من الهجرة الريفية وبالتالي زيادة العمالة في هذا القطاع.
- ✓ لقد ساعدت الظروف المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري بداية من مطلع الألفية إلى إنعاش القطاع الزراعي، من خلال توسيع الخدمات المالية وبالتالي تسهيل وصول المزارع إلى اقتناء مختلف القروض.
- ✓ يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي من وسائل الدعم الزراعي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.
- ✓ العمل على تبني إستراتيجية واضحة لرفع نسبة الصادرات وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتنويعه عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في المناطق الصحراوية.

❖ **الاقتراحات:**

من أجل جعل دراستنا عملية أكثر قمنا بتدعيمها ببعض الاقتراحات التي من شأنها الارتقاء بواقع القطاع الزراعي في ظل المشاكل التي يعاني منها:

- ضرورة مضاعفة الجهود في مجال استصلاح الأراضي خاصة الصحراوية منها، مع ضرورة استعمال بذور ذات النوعية الجيدة إلى جانب توسيع قدرات التخزين لتطوير النشاطات الزراعية المنتجة.
- تنمية كفاءات العنصر البشري بالشكل الذي يمكن من ممارسة النشاط الزراعي بشكل سليم وتكثيف عمليات التكوين والإرشاد، من خلال إنشاء عدد أكبر من مراكز التكوين في المجال الزراعي وبالتالي زيادة حظوظهم في مجال التشغيل ومنه زيادة نسبة العمالة في هذا القطاع.
- توفير الظروف الأمنية للمزارعين وتهيئة الأرياف ودعمها بالبنى التحتية اللازمة، بغية المحافظة على اليد العاملة الحالية واستقطاب يد عاملة جديدة.
- وضع خطط لإقامة مشروعات زراعية مشتركة في مجال مستلزمات الإنتاج الزراعي والتطوير التقني.
- الاجتهاد في وضع سياسة ائتمان زراعي سليمة ومريحة عن طريق وضع ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لدعم القروض الموزعة، يكثف الرقابة الداخلية عليها ويمّكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان، والتي تمكن من رفع نسبة طالبي هذه القروض لشعورهم بالراحة اتجاهها وهذا يؤدي حتما إلى زيادة معدل العمالة في هذا القطاع.
- ضرورة تدعيم القطاع الزراعي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي، وإعطائه أولوياته وزيادة مساهمته في توفير الشغل من خلال زيادة هذا الدعم.
- العمل على توفير بنية اقتصادية وسياسية وتجارية مستقرة تشجع على رفع مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي، وهذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير العمالة

الرقم	العناوين	الصفحة
01	يمثل نسبة القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي (2000-2014)	69
02	تطور معدلات البطالة أثناء الإصلاحات	74
03	تطور معدلات البطالة بعد الإصلاحات	76
04	عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC	83
05	عدد مناصب الشغل في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	83
06	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)	84
07	المشاريع التي تمويلها من طرف صندوق الزكاة	84
08	مناصب العمل الموفرة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).	85
09	استخدام الأراضي في الجزائر للفترة 2012	94
10	مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003-2012)	96
11	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي	97
12	تطور الصادرات الزراعية من (2003-2012)	97
13	يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر 2002	98
14	تغير العمالة (%) حسب قطاعات النشاط الاقتصادي	101
15	القوة العاملة الكلية والزراعية من 2003 إلى 2014	103
16	تطور رقم أعمال التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	106
17	توزيع قروض الاستثمار	109
18	تطور مخصصات الاستثمار الزراعي في استحداث العمالة	115

أولا: المصادر باللغة العربية.

1) الكتب:

1- أحمد ماهر، "**تقليل العمالة**"، الدار الجامعية، مصر، 2000.

2- الأشقر أحمد، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

3- الأشم محمود، "**التنمية الزراعية المستدامة –العوامل الفعالة–**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

4- بن شهرة مدني، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

5- التل قادر إدريس، "**صنع السياسة الاقتصادية**"، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

6- الحاج طارق، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1990.

7- حربي عريقات، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

8- حسين الوادي محمود، العيساوي كاظم الجاسم، "**الاقتصاد الكلي –تحليل نظري وتطبيقي**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

9- حضر عميل أحمد محمود، غانم مصطفى شلابي، "**البطالة (الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات)**"، دار المجلة العربية للإدارة، مصر، 2013.

10- خالفي علي، "**واقع أزمة البطالة وآليات معالجتها في الدول العربية**"، **ندوة حول "البطالة أسبابها، معالجتها وآثارها على المجتمع**"، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 25 و26 أفريل 2006.

11- خلف فليح حسن، "**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

12- الدباغ أسامة بشير، "**البطالة والتضخم**"، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

13- الديوهجي أبي سعيد، "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

14- رحمة منى، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.

15- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، الكويت، 1992.

16- الزعبي عاكف، "**مبادئ التسويق الزراعي**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

17- الزغبي هيثم، حسن أبو الزيت، "**أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

18- الزواوي خالد محمد، "**البطالة في الوطن العربي**"، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2004.

19- سعد العارف جواد، "**الاقتصاد الزراعي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

20- سعد العارف جواد، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

21- سيري أحمد عبد الرحمن، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1997.

22- الشافعي محمود، "**مدخل إلى الاقتصاد الزراعي**"، مكتبة الأقصى، الأردن، الطبعة الأولى، 1985.

23- الشريتي السيد محمد، نجا عبد الوهاب، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

24- شلال عنبر إبراهيم، "**التسويق الزراعي**"، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

25- الطبولي أبو القاسم، "**الاقتصاد التحليلي الكلي**"، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الثانية، 1997.

26- الطويل رواء زكي يونس، "**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**"، دار زاهر للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

27- عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "**أصول الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1989.

28- عبد الراضى إبراهيم محمود، "**حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

29- عبد السميع أسامة السيد، "**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

30- عجيمة محمد عبد العزيز، محمد محروس إسماعيل، "**الموارد الاقتصادية**"، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1970.

31- عدون ناصر دادي، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

32- عزيز محمد، كعيبة محمد سالم، "**البطالة مشكلة سياسية اقتصادية**"، منشورات جامعة قاريونس، العراق، الطبعة الأولى، 1997.

33- العيسي نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

34- غربي فوزية، "**الزراعة وتحديات الأمن الغذائي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

35- فياض عرفات إبراهيم، "**الاقتصاد السكاني**"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

36- كافي مصطفى يوسف، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

37- المالكي عبد الرحمن، "**السياسة الاقتصادية المثلى**"، علم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

38- محمد طاهري فاطمة الزهراء، "**إدارة المخاطر الزراعية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

39- محمد عبد القادر عطية عبد القادر، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب، مصر، 1997.

40- مخيمر عبد العزيز جميل، عبد العليم أحمد عبد الفتاح، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**"، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، 2007.

41- مندور أحمد محمد، زكي إيمان محمد صحب، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

42- ناصف إيمان عطية، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

43- نجا علي عبد الوهاب، "**مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**"، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005.

44- نعم الله أحمد رمضان، إيمان محمد محب زكي، "**مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

45- الوادي محمود حسين، عريف إبراهيم محمد، "**مبادئ علم الاقتصاد**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2013.

46- وردم باتر محمد علي، "**العولمة ومستقبل الأرض**"، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

2) رسائل وأطروحات جامعية:

1- أحمد التيجاني هشير، "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الكلي، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

2- دحماني محمد أدريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر -محاولة تحليل-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

3- زاوي بومدين، "**التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر -مقاربة كمية-**"، أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير عمومي، (غري منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015.

4- سمية بلقاسمي، "**إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017.

5- عائشة بوتلجة ، "**دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016.

6- غربي فوزية، "**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

7- غردي محمد، "**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

8- كروش صلاح الدين، "**البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016/2015.

9- بن عاشوري ليلى، "**محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالة والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

10- جدي عبد الحليم، "**الفلاحة والتنمية الذاتية بلدية الركنية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2004/2003.

11- حميد مقراني، "**أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1998-2012**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

12- زين العابدين نوال السيد أحمد، "**دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الزراعي، (غير منشورة)، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم، السودان، 2005.

13- شويخي هناء، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية وتقييمية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

3) مجلات:

1- مجلة آفاق، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 4، 1998.

2- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 22، 2011.

3- مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة السانية، وهران، الجزائر، العدد6، 2010.

4- مجلة الباحث، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، 2012.

5- مجلة دراسات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، العدد 01، 2014.

6- مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، العدد 31، 2015.

7- مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 2003.

4) ملتقيات ومؤتمرات:

1- الملتقى الوطني حول: "**واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 و2013/05/06.

2- اليوم الدراسي حول: "**القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر-**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يوم 04 جوان 2014.

3- الملتقى الدولي الثاني حول: "**الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

4- الملتقى الدولي حول: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة**"، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

5- الملتقى الدولي السادس حول: "**إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي**"، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 8/7 ديسمبر 2011.

6- ندوة حول "**البطالة أسبابها، معالجتها وآثارها على المجتمع**"، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 25 و26 أفريل 2006.

7- المؤتمر الدولي: "**تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**"، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2013.

5) التقارير والمناشير الوزارية:

1- "**دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2010.

2- "**دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، ديسمبر 2009.

3- "**خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية، الجزء الأول**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، سبتمبر 2004.

4- "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، المجلد3، 2013.

5- "**الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، قسم الصادرات**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، المجلد 33، 2013.

6- "**أعداد مختلفة للكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**"، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد35، 34، 33، 32، 31، 30، 29، 27، 26، للسنوات 2014، 2013، 2012، 2011، 2009، 2008، 2007، 2006.

7- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "**المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة**".

8- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، "**مؤشرات الدعم الزراعي**"، 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية.

1) Les Site d'internet :

1- www.adata3mal blog spot.com.
2- www.and.dz.
3- www.marw.dz.
4- www.akhbarelyoum.dz.
5- www.elmihwar.com.
6- www.ons.com.